



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية وأثره على
النظام الإقليمي العربي

١٩٩١-٢٠١٤

جنوب السودان حالة دراسة

**Israeli Role in supporting the Arab separatist movements and
its impact on the Arab regional system**

١٩٩١-٢٠١٤

South Sudan case study

الإعداد: عمير عبد الكريم محمد الصمادي

الرقم الجامعي: ١٢٢٠٦٠٠٠١٢

الإشراف: الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد

مقدمه استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٣-٢٠١٤

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية وأثره على النظام الإقليمي العربي
(جنوب السودان حالة دراسة\1991-2014)

Israeli Role in supporting the Arab separatist movements and its
impact on the Arab regional system

(South Sudan case study\2014-1991)

إعداد

عمير عبد الكريم محمد الصمادي

إشراف الدكتور

محمد احمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

تخصص علوم سياسية جامعة آل البيت

لجنة المناقشة

أ. د. محمد أحمد المقداد

مشرفاً ورئيساً

أ. د. علي عواد الشرعة

عضواً داخلياً

أ. د. وليد سليم عبد الحي

عضواً خارجياً

تاريخ المناقشة\2014

الإهداء

إلى كل من ساهم في تمكين الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج

إلى كل ذرة تراب في وطني الحبيب

إلى روح أبي الطاهرة

إلى من جعلت نفسها شمعة تحترق لتنير لي الطريق

إلى من أقف أمامها عاجزاً في تقديري للأمر

أمي

إلى أخواني وأخواتي الذين قاسموني عناء الحياة

إلى كل من ساندني ووقف بجانبني

إلى رفاق الدرب أصدقائي وصديقاتي.

شكر وتقدير

في البداية اشكر الله عز وجل الذي أعانني ويسر لي أمري ووهبني القدرة على التحليل والإدراك والتمييز وسدد على طريق الخير خطاي، وان من لا يشكر الناس لا يشكر الله ،فأتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى الصرح العلمي الذي أنتمي إليه جامعة ال البيت ،كما واخص بالشكر معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية والكوكبة التي يتألف منها هذا المعهد ،كما أتقدم بالشكر الخاص إلى ملهمي ومرشدي الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد لما بذله من جهد وعطاء في المناقشة والقراءة والتصويب لإخراج هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بالشكر إلى كل من منحني من وقته ،وإلى كل من ساندني وقدم لي مشورة تخص دراستي، وإلى كل من قدم لي وسيلة ساعدتني في إخراج هذا الجهد المتواضع .

فهرس المحتويات

Contents

ل	المخلص
١	المقدمة
٣	أولاً: أهمية الدراسة:
٣	(أ) الأهمية العلمية النظرية :
٣	(ب) الأهمية العلمية العملية :
٣	ثانياً: أهداف الدراسة:
٤	ثالثاً: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة :
٥	رابعاً: فروض الدراسة:
٥	خامساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :
٧	سادساً: حدود الدراسة:
٨	سابعاً: محددات الدراسة:
٨	ثامناً: منهجية الدراسة:
١١	تاسعاً: الدراسات السابقة :
١٥	عاشراً: تقسيم الدراسة:
١٨	الفصل الأول: الحركات الانفصالية في النظام الإقليمي العربي (دراسة نظريه تاريخيه).....
١٨	المبحث الأول: حركات الانفصال والنظام الإقليمي العربي.....
١٩	المطلب الأول: النظام الإقليمي العربي (المفهوم والتحديات).....
١٩	أولاً: مفهوم النظام الإقليمي العربي :
٢٢	ثانياً: تحديات النظام الإقليمي العربي:
٢٣	أ- التحديات الداخلية:
٢٣	١- تحدي المرحلة الانتقالية:
٢٤	٢- التحدي الاستراتيجي:
٢٤	ب- التحدي الاقتصادي:
٢٥	ج- تحدي أزمة الحكم الرشيد:
٢٦	د- تحدي مستوى التنمية:

٢٨	التحديات الخارجية:
٢٨	تحدي الشرق أوسطية:
٢٨	تحدي النظام العالمي الجديد:
٢٩	التحدي الصهيوني الإسرائيلي:
٣٢	المطلب الثاني: مفهوم الحركات الانفصالية:
٣٢	أولاً: الانفصال
٣٢	ثانياً: الحركة الانفصالية:
٣٣	الانفصال السياسي
٤٠	المبحث الثاني: الحركات الانفصالية في العالم العربي وأثرها على استقرار الدول
٤١	المطلب الأول: الحركات الانفصالية في الدول العربية الآسيوية
٤١	أولاً: الأكراد
٤٤	ثانياً: محاولات الانفصال في اليمن :
٤٦	١- أهم الأقليات في اليمن :
٤٦	٢- محاولات الانفصال بعد الوحدة :
٥٠	المطلب الثاني: الحركات الانفصالية في الدول العربية الإفريقية
٥٠	أولاً: موريتانيا:
٥٦	ثانياً: الصحراء الغربية :
٦٠	الفصل الثاني : دور إسرائيل في دعم الحركات الانفصالية في العالم العربي
٦١	المبحث الأول : دور إسرائيل في تهديد الاستقرار العربي
٦٢	المطلب الأول : التواجد الإسرائيلي في الدول العربية الآسيوية
٦٢	أولاً: إسرائيل وأكراد العراق :
٦٥	ثانياً: إسرائيل واليمن :
٦٧	ثالثاً: إسرائيل وسوريا :
٦٨	رابعاً: إسرائيل ولبنان :
٦٩	المطلب الثاني: التواجد الإسرائيلي في الدول العربية الإفريقية
٦٩	أولاً : إسرائيل و موريتانيا:
٧٤	ثانياً: إسرائيل ومصر :

- ٧٧ ثالثاً: إسرائيل ودول المغرب العربي :
- ٨٠ المبحث الثاني : المخططات والأدوات الإسرائيلية في دعم الحركات الانفصالية :
- ٨١ المطلب الأول : المخططات الإستراتيجية :
- ٨١ أولاً: مخطط بلقنة المنطقة :
- ٨١ ١- مخطط الكومونولث "لجابتونسكي" :
- ٨٢ ٢- مخطط "بن غوريون" لتفتيت الأقطار العربية :
- ٨٢ ٣- المخطط الإستراتيجي للجيش الإسرائيلي :
- ٨٣ ٤- مخطط الهيئة العاملة للسلام لمنطقة الشرق الأوسط :
- ٨٤ ٥- مخطط مركز الأبحاث السياسية لوزارة الخارجية الإسرائيلية :
- ٨٤ ٦- مخطط "عوديدينون" لتفتيت الوطن العربي :
- ٨٨ ٧- مخطط "يحقيل درور" لتفتيت الأقطار العربية :
- ٩٠ ثانياً: استراتيجية شد الأطراف
- ٩١ ثالثاً: حلف الضواحي
- ٩٢ رابعاً: مبدأ الاحاطة والعزلة :
- ٩٢ المطلب الثاني:الوسائل السياسية والعسكرية والإقتصادية.....
- ٩٢ أولاً: الوسائل السياسية:
- ٩٥ ثانياً: الوسائل العسكرية والإستخباراتية :
- ٩٩ ثالثاً: الوسائل الاقتصادية :
- ١٠١ الفصل الثالث:تأثير الدور الإسرائيلي في تعزيز الحركات الانفصالية في السودان
- ١٠١ المبحث الأول : الدور الإسرائيلي التاريخي في تعزيز الحركات الانفصالية في السودان. ..
- ١٠١ المطلب الأول :التدخل الإسرائيلي في السودان.....
- ١٠١ المطلب الثاني : دوافع حركة الانفصال في جنوب السودان . ..
- ١٠١ المطلب الرابع : الدعم الإسرائيلي لحركة الانفصال في جنوب السودان . ..
- ١٠١ المبحث الثاني : مستقبل الأمن الإقليمي العربي في ظل التدخل الإسرائيلي . ..
- ١٠١ المطلب الأول : اثر الحركات الانفصالية على مستقبل الامن الإقليمي العربي
- ١٠١ المطلب الثاني : الحركات الانفصالية ومستقبل الوطن العربي . ..
- ١٠٢ المبحث الأول : الدور الإسرائيلي التاريخي في تعزيز الحركات الانفصالية في السودان ..

- المطلب الأول : التدخل الإسرائيلي في السودان ١٠٤
- أولا :مرحلة الاستقلال والحكم العسكري الأول في السودان (١٩٥٨-١٩٦٩) ١٠٤
- ثانيا : المرحلة الثانية (١٩٦٩-١٩٨٥) : ١٠٨
- ثالثا : الفترة الانتقالية (١٩٦٩-١٩٨٥) ١١٠
- رابعا : الفترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩) : ١١٠
- خامسا : المرحلة الثالثة (١٩٨٩-٢٠١١) : ١١١
- حكومة الانقأذ : ١١١
- مخرجات اتفاقية نيفاشا: ١١٣
- اقتسام السلطة : ١١٣
- المطلب الثاني: دوافع حركة الانفصال في جنوب السودان. ١١٤
- أولا: الاسباب الداخلية ١١٤
- ثانيا: الاسباب الاخرجية ١٢٠
- المطلب الثالث : التواجد الإسرائيلي في دول جوار السودان ١٢٨
- أولا: إسرائيل وإثيوبيا : ١٢٨
- ثانيا: إسرائيل وأرتيريا ١٣١
- ثالثا: إسرائيل وكينيا ١٣٢
- رابعا: إسرائيل وأوغندا ١٣٣
- خامسا: إسرائيل وتشاد ١٣٣
- سابعاً: إسرائيل والصومال : ١٣٤
- ثامناً: إسرائيل والبحر الأحمر : ١٣٥
- المطلب الرابع : الدعم الإسرائيلي لحركة الانفصال في جنوب السودان ١٣٧
- الدعم العسكري والاستخباراتي : ١٤٤
- إسرائيل واستفتاء الجنوب : ١٤٦
- المبحث الثاني : نظام الأمن الإقليمي في ضل التواجد الإسرائيلي ١٤٩
- المطلب الأول : أثر الحركات الانفصالية على نظام الأمن الإقليمي العربي : ١٥٠
- أولا: الأمن الإقليمي ١٥٠
- ثانيا: إمكانية حدوث مشاكل حدودية : ١٥١

١٥٢	ثالثا: انفصال جنوب السودان والأمن القومي المصري :
١٥٣	الدولة المدنية في مصر :
١٥٤	النزوح العشوائي :
١٥٤	رابعا: تداعيات الانفصال على شمال السودان :
١٥٦	على المستوى الأمني :
١٥٧	على المستوى الاقتصادي :
١٥٧	على المستوى السياسي :
١٥٧	على المستوى الإنساني :
١٥٨	على المستوى القومي (شذود ٢٠٠١، ص ٢٤-٢٥) :
١٥٩	المطلب الثاني : الحركات الانفصالية ومستقبل النظام الإقليمي العربي .
١٥٩	أولا: واقع النظام الإقليمي العربي :
١٦٢	ثانيا: مخاطر تفكك الدولة وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي :
١٦٣	المشهد الأول : التحلل والاضطراب واحتمالات التفتت .
١٦٥	المشهد الثاني : مشهد التكامل الإقليمي العربي وتحدي النظام الشرق أوسطي .
١٦٩	الخاتمة
١٧٠	أولا : اختبار صحة الفرضية .
١٧١	ثانيا : الاستنتاجات :
١٧٤	التوصيات
١٨١	قائمة المراجع
١٨١	أولا: المراجع العربية
١٨١	١- الكتب
١٨٨	٢- المجلات الدوريات
١٩٠	٣- الرسائل الجامعية
١٩١	٤- المؤتمرات والندوات
١٩٣	٥- مواقع الانترنت:
١٩٤	٦- الصحف
١٩٥	ثانيا: المراجع الأجنبية

قائمة الأشكال والصور

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
١٨٥	خريطة الوطن العربي	١
١٨٦	خريطة السودان ودول الجوار	٢
١٨٧	خريطة جنوب السودان بعد الانفصال	٣
١٨٨	خريطة إقليم كردستان في العراق	٤
١٨٩	خريطة إقليم الشرق الأوسط وفق التصور الإسرائيلي	٥

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٣٩	التكوين العرقي في الشرق العربي بالنسب المئوية	الجدول رقم (١)
١٢٣	توزيع الناتج المحلي الإجمالي على الأقاليم في السودان	الجدول رقم (٢)

المخلص

الدور الإسرائيلي في دعم الحركات العربية الانفصالية وأثره على النظام الإقليمي العربي

(١٩٩١-٢٠١٤)

جنوب السودان دراسة حالة

إعداد الباحث: عمير الصمادي

إشراف: الأستاذ الدكتور محمد المقداد

هدفت الدراسة إلى بيان دور إسرائيل في دعم الحركات الانفصالية العربية وأثرها على النظام الإقليمي العربي، حيث تم اختيار دولة جنوب السودان دراسة حالة، ولقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها "أسهمت إسرائيل دورا مميّزا في دعم الحركات الانفصالية العربية" كما تم اعتماد نظرية الدور والمنهج الوظيفي والمنهج الوصفي والتحليلي كأداة منهجية، وذلك للتأكد من صحة الفرضية وبلوغ أهداف وغايات الدراسة والإجابة على أسئلتها، حيث أوصلتنا الدراسة إلى صحة الفرضية والتي قامت عليها الدراسة، وأوصلتنا كذلك إلى عدة استنتاجات أهمها: إن الوجود الإسرائيلي في مشرق الوطن العربي ومغربه ساهم في بث الخلاف بين الدول العربية كما أدى إلى جر الأقطار العربية إلى نزاعات ليس لها علاقة بها، كما أدى إلى شطر الوطن العربي وشدّ أطرافه وبلقنته، إن الإستراتيجية الرامية إلى تجزئة الوطن العربي وجدت أن في دعمها للحركات الانفصالية مدخلا مهما لتحقيق إستراتيجيتها، كما توصلت الدراسة إلى أن انفصال جنوب السودان عزز من قيمة الدور الإسرائيلي في السودان و أدى إلى تعظيم خانة المساعي الإسرائيلية للتواجد في أقاليم أخرى في السودان كدارفور و إقليم غرب السودان، مما أدى إلى

إغراق كاهل السودان بالحروب والأزمات والتدهور ،مما أدى إلى حرمانه للاضطلاع بدوره كوحدة تجاه النظام الإقليمي العربي ،كما أوصلتنا الدراسة إلى أن العلاقات الإسرائيلية مع دول المحيط العربي مكنت إسرائيل من احتواء حركات الانفصال العربية ، وتوصلت الدراسة بالنهاية إلى أن إسرائيل تستبطن مشروع الهيمنة الإقليمية والتي من خلاله تكسر عزلتها وتكسب شرعيتها وتكون هي القومية الرائدة في هذا الإقليم ، واستنادا إلى الاستنتاجات السابقة التي تم التوصل إليها قادتنا الدراسة إلى عدة توصيات على مستوى النظام الإقليمي العربي أهمها : المحافظة على شرعية الأقليات الدينية والقومية والحفاظ على خصوصيتها الثقافية وهويتها ،كما يجب أن تتمتع بكامل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدم تهيمشها وإقصاؤها وشعورها بالعدالة الاجتماعية والتوزيعية مما يحتم عليها أن تبقى في إطار دولة الوحدة ،تفعيل العمل العربي المشترك على الصعيدين الرسمي والشعبي، و وضع الخطط الإستراتيجية التي تستند على التخطيط الجماعي على مستوى النظام العربي ،كما يجب أن تنتبه النخب العربية الحاكمة إلى مستقبل قائم على اتفاق عربي مسبق ومشترك ، وأن تتوفر إرادة جماعية عربية ،كما يجب أن تشترك جميع وحدات النظام الإقليمي العربي بالخطط الاستراتيجية لمواجهة تسييس الهويات الجزئية والمذهبية والطائفية ،وتنشيط دور جامعة الدول العربية في حل خلافاتها دون تدخل الخيارات الخارجية والتي تتحرك بأوامر الصهيونية ،كما يجب اجتذاب جميع الولاءات الفرعية والقومية على أساس (المؤسسية)و(العدالة).

المقدمة

جاءت إسرائيل الدولة ذات النشأة غير الشرعية في الإقليم العربي ، مجاوره لدول لها دين وثقافة وحضارة ولغة مختلفة، حيث سعت إسرائيل للتطبيع مع هذه الدول ، إلا أن الوجود الإسرائيلي ظل منبوذا ، على الرغم من الاعترافات الحكومية ومعاهدات السلام .

إن لإسرائيل أدواتها و وسائلها واستراتيجياتها وأساليبها غير الشرعية في دعم الحركات الانفصالية التي يحتويها النظام الإقليمي العربي ، فلقد حاولت إسرائيل جاهده التعامل مع الأقليات والعبث بورقة الأقليات في مشرق الوطن العربي ومغربه ، وركزت دوما في كل ندواتها وخطاباتها على أن الوطن العربي عبارة عن خليط من القوميات والأعراق والاثنيات من عرب وأكراد وبهائيين واشتراكيين وشيعه وسنه وأفارقة وأتراك وتركمان ودروز وعلويين ومسيحيين وأقباط وامازيغ ، للحيلولة دون قيام مشروع الوحدة العربية الذي يهدد وجود إسرائيل في قلب هذا الإقليم الأقوى من حيث مقومات الوحدة والقوه بين أقاليم العالم اجمع ،فكان لإسرائيل دورها في دعم الحركة الانفصالية الكردية وحركات التمرد في السودان الأمر الذي انعكس سلبا على النظام الإقليمي العربي وضيق الخناق على دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي ، الأمر الذي يعزز من تمكين وتعزيز المشروع الذي تستبطنه الهيمنة الإسرائيلية .

لعبت إسرائيل أدوارا واضحة ، مما دفعها إلى الاتجاه إلى منطقة القرن الإفريقي وبعض الدول الإفريقيه للتطبيع معها ، مستغله حجم الدمار والخراب الذي خلقه الاستعمار وراهه ، ولخدمة مصالحها ، ولتضييق الخناق على الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال دعم الحركات الانفصالية العربية الموجودة في السودان وجنوب السودان ، التي كانت تعتبر دوله قويه ، نسبة إلى مواردها

البشرية والاقتصادية والطبيعية ، هذا إذا ما توافرت الإرادة السياسية ، فالسودان من اكبر الأقطار الأفريقية ، ومن اكبر أقطار العالم مساحة ، الأمر الذي ارق الباحث ودفعه للبحث عنه .

وأول ما ينبغي ، أن ندركه من هذا الأمر هو أن المشكلة التي واجهت السودان في الجنوب مثلها كمثل سائر الأقطار الأفريقية والأسبوية بما في ذلك عدد من البلاد العربية ، المشكلة معقدة ترجع لأسباب طبيعية تتعلق بجغرافيا القطر وتكوينه البشري من جهة ، ولأسباب تاريخيه أهمها السياسة الانفصالية التي كانت متبعه في القطر قبل الاستقلال من جهة ثانية ، ولأسباب سياسييه على رأسها الأخطاء التي وقعت بها الحكومات الوطنية المتعاقبة منذ الاستقلال لاسيما إبان الحكم العسكري الذي جثم على البلاد من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٤ ، ثم إلى التدخل الأجنبي ودوره الفعال في تأجيج نار الفتنه في البلاد وعرقلة سيرها في طريق الوحدة والتقدم . (الطيب، ١٩٧٠، ص١٢)

لكن على الاغلب كان الدور الإسرائيلي خفي غير واضح إلا انه أصبح معلناً وصريحاً بعد انفصال جنوب السودان ، فجاءت هذه الدراسة لتكشف مشروع الهيمنة الذي يستبطنه الدور الإسرائيلي في الجنوب وغرب الدول العربية ، وشمال شرق الدول العربية ، وكيف لعبت إسرائيل بأداء دورها ، في إذكاء جذوة العصيان والتمرد لتحقيق ما تريده ويتفق مع مصالحها .

أولاً: أهمية الدراسة:

(أ) الأهمية العلمية النظرية :

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة في فهم أساليب الدور الإسرائيلي التي استخدمت في تعظيم المشاكل والتصعيد لحركات التمرد ومساندتها ، وجعلها في متناول المختصين والمهتمين والباحثين ، ومن ثم يمكن إن تحقق هذه الدراسة معرفه وحقائق جديدة والكشف عن الأمور الغامضة ، ويمكن إن تسهم هذه الدراسة في سد النقص الحاصل في المجال الأكاديمي .

(ب) الأهمية العلمية العملية :

تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من حقيقة أساسيه انه لا يمكن إغفال الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية وتجلي هذا الدور في أكثر من جانب ، كما تأتي أهمية هذه الدراسة لبيان مغزى الدور الإسرائيلي وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي ، وإبراز التوجه الإسرائيلي نحو هذه الحركات الانفصالية ووضعها تحت مدركات صانع القرار والباحث العربي كما تأتي أهمية هذه الدراسة في الفترة الراهنة أو ما يسمى (بالربيع العربي) والذي يعتبر مناخ ملائم لتعزيز دور إسرائيل في دعم الحركات الانفصالية .

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استخلاص مظاهر الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية وانعكاسات هذا الدور على النظام الإقليمي العربي وبيان المغزى من التوجه والتحرك الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية:

- ١- بيان مظاهر الدور الإسرائيلي في دعم حركات الانفصال العربية.
- ٢- استجلاء مبتغى الدور الإسرائيلي في دعم حركات الانفصال العربية وأثره على النظام الإقليمي العربي .

٣- إبراز انعكاسات الدور الإسرائيلي على نظام الأمن العربي .

٤- إظهار الوسائل والأدوات التي ساعدت على إنكفاء جذوة العصيان والتمرد في الجنوب السوداني .

ثالثاً: المشكلة البحثية وتسؤلات الدراسة :

تتناول مشكلة الدراسة الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية عامه وفي جنوب السودان خاصة خلال فترة الدراسة وما طبيعة ذلك الدور وتحليله وبيان مدى تأثيره على النظام الإقليمي العربي والأمن القومي العربي .

ويمكن صياغته بالسؤال المحوري التالي :

ما هو أثر الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي ؟

ويتفرع عن السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية :

ما هي مظاهر الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية وخاصة في جنوب السودان ؟

ما هي انعكاسات الدور الإسرائيلي على النظام الأمني العربي ؟

ما المغزى من الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية وخاصة فيما يتعلق بموضوع الدراسة ؟

ما هي الوسائل والأدوات التي ساعدت على إنكفاء جذوة العصيان والتمرد في الجنوب السوداني وما الدور الإسرائيلي منها ؟

رابعاً: فروض الدراسة:

تطلق الدراسة من فرضيه مهمة وبناءاً على تساؤلات الدراسة والمشكلة البحثية أسهمت إسرائيل دوراً مميزاً في دعم حركات الانفصال العربية وأثرت سلباً على النظام الإقليمي العربي .

ومن هنا يتفرع لدينا الفرضيات الفرعية التالية :

أدى انفصال جنوب السودان إلى تعظيم الدور الإسرائيلي في المنطقة .

كلما تصاعد الدور الإسرائيلي في جنوب السودان انعكس سلباً على الأمن القومي العربي .
أسهم التغلغل الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي والسودان في إبعاد مصر عن دائرة التحرك العربي .

هناك علاقة ارتباطيه ما بين الدور الإسرائيلي والحركات العربية الانفصالية والتي أسهمت في تعزيز التواجد الإسرائيلي في العالم العربي .

خامساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :

أولاً : المتغيرات :

المتغير المستقل : الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية .

المتغير التابع : النظام الإقليمي العربي .

ثانياً : المفاهيم :

- الدور

- التعريف الاسمي (الاصطلاحي) : قدمت الأدبيات السياسية العديد من التعريفات لمفهوم الدور

حيث تعامل "تيرنر" معه كمفهوم قيمي .

وعرفه على أنه مجموعة من القيم التي تشير إلى سلوك متوقع من قبل كيان معين وقد يختلف عن أو يتطابق مع السلوك الفعلي الممارس في وضع معين وعرفه "جيمس روزيناو" على أنه التوقعات الخاصة لسلوك أو بتوجهات دولة ما في وضع معين التي تتشكل لدى الدول الأخرى ، وتلك الخاصة بالدولة صاحبة الدور بينما عرفه دوران على أنه جوهر السياسة الخارجية لتعبيره عن اهتمامات وغايات الدولة . (رجب، ٢٠١١، ص٢).

وعرف "هولستي" الدور بأنه النشاط الخارجي للدولة أيًا كانت طبيعته سواء كان يهدف إلى القيام بوظيفة معينة في البيئة الخارجية أو تنفيذ التزامات معينة ترتبها عليه المعاهدات التي هي طرف فيها أو بهدف إبقاء الدولة غير منخرطة في البيئة الخارجية (رجب، ٢٠١١، ص٣) من هنا يمكن تعريف الدور بأنه :

نشاط سياسي اقتصادي ثقافي استخباري عسكري مكثف ومقصود وذا غاية محددة للسياسة الخارجية لدولة ما في نطاق جغرافي معين قد يكون إقليمياً أو دولياً وتجاه قضية معينة يتولد معه نمط مميز لسلوك تلك الدولة مختلف عن دور أي دولة أخرى .

- التعريف الإجرائي :

- الدور الإسرائيلي الاقتصادي .

- الدور الإسرائيلي السياسي .

- الدور الإسرائيلي الاستخباري .

- الدور الإسرائيلي العسكري .

- الحركات العربية الانفصالية :

التعريف الاسمي(الاصطلاحي) : الحركة الانفصالية هي كلمه مركبه من جزئين وهي الحركة التي تعني في لغة السياسة التيار العام الذي يدفع بطبقه من الطبقات أو فئة اجتماعيه معينه

إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو تحسينها جميعا . (ألكيالي، ١٩٨١، ص ٢٢٢)

أما الانفصالية بالمعنى السياسي فهي تعميق وتكريس لتجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة المتمثلة في تركيب البلاد . (ألكيالي، ١٩٨١، ص ٣٧٢)

التعريف الإجرائي :

الإطار الداخلي الذي تبلور ضمنه السلوك السياسي الانفصالي في الدول العربية .
تأثير المحيط الخارجي وانعكاساته على سلوك الدول العربية سلبا من خلال المبادرات الانفصالية أو إيجابا من خلال المبادرات الاتحادية .
التعريف الاسمي (الاصطلاحي) :

النظام الإقليمي العربي : يعني مجموعة العلاقات ومستوى من التفاعلات بين وحدات النظام الإقليمي تقع في إقليم جغرافي محدد وتخضع لقواعد وقوانين منظمه انبثقت عن جامعة الدول العربية .

وقد عرف (لويس كانتوري) و (ستيفن سبيغل) النظام الإقليمي بأنه النظام الذي يضم دوله أو أكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تمتلك بعض العوامل الاثنينية واللغوية والثقافية والتاريخية المشتركة (Gantryand Spigal ١٩٧٠, p٢٠٤).

التعريف الإجرائي : مجموعة الدول العربية المسجلة في جامعة الدول العربية .

سادسا: حدود الدراسة:

لقد تم تحديد عام ١٩٩١ كبداية للدراسة وعام ٢٠١٤ نهاية للدراسة لبحث الدور الإسرائيلي ولرصد انعكاساته .

وأما عن سبب اختيار عام ١٩٩١ كبداية للدراسة بسبب الانشقاق الذي حدث في الحركة الشعبية لتحرير السودان والاقتيال الذي حدث بين القوى الجنوبية حيث قامت الحكومة بإجراء مفاوضات سرية مع القيادات المنشقة عن الحركة الشعبية وفي هذه المفاوضات قبلت الحكومة بمبدأ حق تقرير المصير للجنوب على إن يسبقه وقف للحرب الأهلية وفترة انتقاله وان يتم استفتاء أبناء الجنوب على وحدة الوطن السوداني أو الانفصال بالجنوب بدوله مستقلة بالإضافة إلى أن هذه الفترة قد تبدلت وتغيرت فيها هياكل القوى وانتقلت إلى شكل النظام الدولي الأحادي القطبية بالإضافة إلى حرب الخليج ، الأمر الذي عظم الدور الإسرائيلي .

وأما عن سبب اختيار عام ٢٠١٤ كنهاية للدراسة لان هذا التاريخ هو الذي يمكن للباحث عنده الحصول على المعلومات والمعطيات والبيانات والوثائق والمراجع المتاحة .

سابعاً: محددات الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع لقد اقتصرنا هذه الدراسة على دراسة الدور الإسرائيلي في دعم الحركات العربية الانفصالية التي يحتويها النظام الإقليمي العربي بشكل عام وفي جنوب السودان بشكل خاص نظراً لاتساع هذا الموضوع وتشعبه وتناول الدور الإسرائيلي بصورة مباشرة في دعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان .

ثامناً: منهجية الدراسة:

إن الدور الإسرائيلي متعدد الجوانب والأبعاد والأنماط استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية والتي يسعى للإجابة على تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها والفروض التي ينوي اختبارها فقد رأيت من الأنسب استخدام نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية ، والمنهج الوظيفي في حقل الجغرافيا السياسية للكشف عن مرامي الدور الإسرائيلي وبيان أثره .

وفيما يلي عرض موجز لنظرية الدور والمنهج الوظيفي من حيث :

١- أصحاب المنهج ٢- مقومات المنهج وركائز ٣- كيفية توظيف المنهج.

١-نظرية الدور:

أ- أسهم كل من "جورج ميررا" و"جوزيف مورينو" و"بروس بيرل" في إيجاد هذه النظرية وتطويرها. (Camphei، ١٩٩١، p٧)

يقوم مفهوم نظرية الدور في العلاقات الدولية على أنها منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعه من المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع

الحالات الناتجة عنه (Walter)

ب- مقومات وركائز هذه النظرية:

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسيه تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صناع قراراتها ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول والقيم السائدة فيها وخصائص القومية وتاريخها ومعتقداتها السياسية ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبها وتنمايز ادوار الدول بعضها عن بعض تبعا لاختلاف منظار كل منها للظواهر والأحداث السياسية إذ يعتبر منظار الدور The Role perspective الموجه الأساسي لتتبع أدوارها ومواقفها وتحديد اتجاهاتها ، كما أن أداء الدور The Role performance يشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية ، ويعتبر جوهر الدور The Role Essence المحدد الأساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور. (Daniel، ١٩٩١)

ج- كيفية توظيف النظرية:

نظرا لمشكلة الدراسة وطبيعة أسئلته فان هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الإسرائيلي الذي تقوم فيه إسرائيل بناء على تحليل المعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة التي تشكل مصادر الدور The Role Resource وتسهم في عملية الربط بين متغيرات الدراسة وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومعرفة مدى التطور والتغير في الدور الإسرائيلي.

٢- المنهج الوظيفي :

أ- رواد المنهج ومفهومه : لقد ابتكر "هارشون" المنهج الوظيفي في إطار الجغرافيا السياسية The Functional Approach وساعد في تطويره كل من "دولاكس" و"جاكسون" ويرى هؤلاء أن الجغرافيا والجيوبولتكس ترتكز على تحليل القوة وتحديد الوزن السياسي للدولة ، وتأثيره في النظام الدولي من خلال تركيبها وبنيتها وخصائصها ومعطياتها طبيعيا واقتصاديا وبشريا ، وكذلك أهدافها وقيمتها ، أي كل ما يسهم في قوتها ويزيد أو يحد من ثقلها ، إضافة إلى الاهتمام بسياساتها واستراتيجياتها القومية لإثبات هويتها وشخصيتها السياسية وزيادة فاعليتها في السياسة الدولية (Hartshonne, ١٩٩٠)

ب- مقومات وركائز المنهج:

يقوم هذا المنهج على تحليل الدولة من خلال الوظائف التي تؤديها ، خاصة إذا توافرت عناصر الانسجام والتوافق والحيوية ، وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالناحية الاستراتيجية في إدارة السياسة الداخلية والخارجية فيما يرتبط بمصالح الدولة وبناء عليه فان المنهج الوظيفي في إطار الجغرافيا السياسية يعنى بدراسة العلاقات الدولية من حيث : (Hartshonne, ١٩٩٠)

مناسبة موقع الدولة لتحقيق استقلالها وصيانتها ، ورفاهيتها وتماسكها .

تحديد النطاق الإقليمي للدولة ، وإحداث قوة جذب تعمل على تماسك الدولة ، وتحليل مبررات وجودها .

تحليل العلاقات الخارجية من حيث : حدود الدولة ومياها الإقليمية ، وعلاقتها الاقتصادية وتجارتها الدولية واستثماراتها ، والتطور التقني ، والتركيب والتوزيع الجغرافي لهذه القضايا على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، وكيف يمكن أن يقود إلى تحليل السياسة الخارجية للدولة ، ويدفعا إلى ارتباطات دفاعيه وهجوميه مع دول أخرى باعتبار أن المصالح هي العامل الرئيسي الذي يقود ويوجه الدول في المرحلة الحالية . (متولي، ١٩٩١، ص ٢١)

ج- كيفية توظيف المنهج :

إن مقومات وركائز هذا المنهج تسهم في إمكانية الربط بين متغيرات الدراسة وتتبعها حيث تشكل السودان البوابة الجنوبية للوطن العربي فهي دولة تمتلك مقومات طبيعية وبشرية واقتصاديته الأمر الذي يهدد المصالح الإسرائيلية في منطقة القرن الإفريقي ، إضافة إلى (دراسة الحالة) من خلال المحتوى والمضمون لكون الأحداث التي تجري في السودان تحتاج إلى وصف محتواها ودلالاتها ، ويمكن أن يسهم المنهج في تحليل ميل السياسة الخارجية الإسرائيلية وتوظيفها من خلال المعطيات الداخلية والخارجية .

تاسعا: الدراسات السابقة :

هناك العديد من الموضوعات التي تناولت الموضوع بصورة عامه وبطريقه جزئية من الدراسات المنشورة ونظرا لأهمية هذه الدراسات تقدم هذه الجزئية البحثية استعراضا لها لتبيان ما ناقشته من جانب ولتوضيح أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة البحثية وتلك الدراسات: أمكن رصد العديد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

١- دراسة الفايز (٢٠١١) بعنوان: إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي : السودان أنموذجا

٢٠٠٠-٢٠١١.

هدفت الدراسة إلى بيان دور إسرائيل في تجزئة الوطن العربي ، حيث تم اختيار القطر السوداني دراسة حاله ؛ حيث قامت الدراسة على فرضيه مفادها أن إسرائيل تلعب دورا مميزا في بلقنة الوطن العربي ، والجنوب السوداني يعد من بؤادر نجاح هذا الدور حيث توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات وأهمها أن الوطن العربي فيه من الأهمية الإستراتيجية وتوفر الموارد الطبيعية ، مما دفع الغرب لاستعمار له وان المخططات لم تنكف يوما من الأيام لبلقنة الوطن العربي ، وان السودان له من الأهمية بمكان يعتبر احد صمامات الأمن القومي العربي ، فكان هذا احد أهداف التوجه الإسرائيلي للسودان والعمل على تجزئته ، كما توصلت إلى أن توجه إسرائيل للدول المجاورة للسودان يهدف لموضع قدم لها في المنطقة ونقطة ارتكاز لترتكز عليها نحو الانطلاقه للسودان .

٢- دراسة (احمد أبودية) تحت عنوان : "عوامل إثارة الصراع الإثني في الجنوب السوداني ومشروعات تسويته" .

تناولت هذه الدراسة عوامل إثارة الصراع الأثني في الجنوب السوداني ، ومظاهر الصراع الأثني في جنوب السودان ونتائجه ، ومشروعات تسوية الصراع الأثني في الجنوب السوداني وقد خلصت الورقة البحثية إلى أن تؤدي التطورات الأخيرة إلى تحريك جهود السلام النبيلة بالاعتماد على مبادرة من المبادرات المطروحة .

٣- دراسة (صايل السرحان) تحت عنوان "العلاقات الإسرائيلية - الشرق إفريقيه وانعكاساتها على - النظام الإقليمي العربي " .

تناولت هذه الدراسة العلاقات الإسرائيلية الإفريقيه وبيان الوسائل والأدوات العديدة التي استخدمتها إسرائيل للنفوذ للدول الإفريقيه والتغلغل فيها ، وكذلك مخاطر تنامي العلاقات الأفرو - إسرائيلييه وخصوصا مع دول القرن الإفريقي على العلاقات العربية الإفريقيه وعلى الأمن القومي عربيية ثم

البحث في سبل المواجهة التي يمكن للجانب العربي أن يسلكها لمجابهة المشروع الصهيوني في شرق إفريقيا باعتباره يمثل واحده من حلقات الصراع العربي - الإسرائيلي في امتداداته الخارجية .

٤- دراسة (أيمن ابوزيتون) تحت عنوان "التغلغل العسكري الإسرائيلي في إثيوبيا واريتريا والنظام الإقليمي العربي " .

تناولت الدراسة التغلغل العسكري الإسرائيلي في إثيوبيا واريتريا على النظام الإقليمي العربي ، وأهمية القارة الإفريقية بالنسبة لإسرائيل ، وأهداف التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا ، ووسائل التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وتوصلت إلى أن إسرائيل تستبطن نوايا الهيمنة على النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد .

٥- دراسة (ناديه سعد الدين) تحت عنوان " التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق إفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي " .

حيث تناولت الدراسة التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي وانعكاساته على الأمن القومي العربي من جانبان جانب المياه والزراعة وخلصت هذه الورقة البحثية إلى أن الوجود الإسرائيلي استثمر المياه كورقة ضغط ووطد العلاقات مع دول المنبع خدمة لمصلحته وتوصلت إلى انه يجب أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين الدول العربية لمجابهة المشروع الصهيوني الذي يسعى إلى فرض الهيمنة والسيطرة على المنطقة .

٦- دراسة (لكمال الشكري) بعنوان " التغلغل الإسرائيلي في القارة الافريقيه وأثره على الأمن القومي العربي "جامعة دمشق ، رسالة ماجستير منشوره ، ٢٠١٢ .

حيث تناولت هذه الدراسة التغلغل الإسرائيلي في القارة الافريقيه وأثره على الأمن القومي العربي ودراسة التحركات الإسرائيلية داخل القارة الافريقيه وتسليط الضوء على ردود الفعل

العربية على الاخرق الاسرائيلي للقارة الافريقيه وتوصلت الدراسة إلى أن هناك جملة من التهديد والمخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي نتيجة التواجد الإسرائيلي .

٧- دراسة(محمد المقداد) بعنوان "واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدول ١٩٩١-٢٠٠٦" .

تناولت هذه الدراسة تشخيص واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي المتزايد خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز التحديات التي تواجه توثيق أوأصر التعاون ومناقشة الآليات والأسس اللازمة لتفعيل التعاون العربي الإفريقي على الصعيدين الحكومي واللاحكومي كما انطلقت الدراسة من عدة فرضيات يتمثل أهمها بان العلاقات العربية الإفريقية والتي تنسم بالركود والضعف مقارنة بالعلاقات الإفريقية غير العربية كما توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات وتوصيات يتمثل أهمها بان توثيق علاقات التعاون العربي الإفريقي هي مطلب استراتيجي يدخل في شتى المجالات ، كما توصلت إلى إن التعاون العربي مع إفريقيا يمهّد طريق العودة إلى ممارسة التأثير الايجابي المطلوب في ظل الظروف والتحديات الراهنة ومن جهة أخرى توصلت الدراسة إلى إن القارة الإفريقية مستهدفة من قبل النفوذ العالمي والإقليمي ولا سيما إبعاد الاستراتيجيات الموضوعة تجاه منطقة الشرق الأوسط .

٧-دراسة(احمد نوفل)بعنوان "دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي"

تناولت هذه الدراسة دور إسرائيل منذ ستة عقود في تفتيت الوطن العربي وتجزئته إلى دويلات من خلال الاستفاده من بعض التناقضات بين الاقليات العرقية والدينية والاغلبية الاسلامية في ضوء الدعوات الدولية في فرض تسوية سلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتركز على موقف الحركة الصهيونية وإسرائيل من العرب واما غذا كان هذا الموقف

سوف يتغير إذا حدثت التسوية، كما تناولت هذه الدراسة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تفتيت الوطن العربي، والاستراتيجيات والوسائل التي تستخدمها إسرائيل مع ظاهرة الاقليات في الوطن العربي.

بعد استعراض هذه الدراسات وتحليلها ومقارنتها تم التوصل إلى بعض الملاحظات:
إن الدراسات السابقة لم تكن لتشمل الدور الإسرائيلي في دعم الحركات العربية الانفصالية في السودان مباشرة حيث تناولت معظم الدراسات التغلغل الإسرائيلي في شرق إفريقيا .
جاءت هذه الدراسة لتتناول الدور الإسرائيلي في دعم الحركات العربية الانفصالية وأثرها على النظام الإقليمي العربي من عام ١٩٩١-٢٠١٤ .

وبعد عرض الدراسات السابقة فإن دراستي تميزت عن تلك الدراسات بما يلي :
إضافة علميه جديدة حيث أنها تتناول الدور الإسرائيلي في دعم الحركات العربية الانفصالية وأثره على النظام الإقليمي العربي .
البناء على ما تم انجازه من دراسات سابقه .

عاشرا: تقسيم الدراسة:

بناءً على طبيعة الموضوع والمشكلة البحثية واستنادا إلى المنهجية المستخدمة وتوخيا إلى الوصول إلى نتائج منطقيه وموضوعيه فقط أمكن تقسيم الدراسة على النحو التالي :
الفصل الأول: الحركات الانفصالية في النظام الإقليمي العربي (دراسة نظريه تاريخيه).
المبحث الأول: حركات الانفصال في النظام الإقليمي العربي.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي العربي .

المطلب الثاني: مفهوم الحركات الانفصالية.

المبحث الثاني: الحركات الانفصالية في العالم العربي .

المطلب الأول: الحركات الانفصالية في الدول العربية الآسيوية .

المطلب الثاني: الحركات الانفصالية في الدول العربية الأفريقية .

الفصل الثاني: دور إسرائيل في دعم الحركات الانفصالية في العالم العربي .

المبحث الأول: دور إسرائيل في تهديد الاستقرار العربي .

المطلب الأول: التواجد الإسرائيلي في الدول العربية الآسيوية .

المطلب الثاني: التواجد الإسرائيلي في الدول العربية الأفريقية .

المبحث الثاني: المخططات والوسائل الإسرائيلية في دعم حركات الانفصال .

المطلب الأول: المخططات الاستراتيجية.

المطلب الثاني: الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية.

الفصل الثالث: تأثير الدور الإسرائيلي في تعزيز الحركات الانفصالية في السودان .

المبحث الأول : الدور الإسرائيلي التاريخي في تعزيز الحركات الانفصالية في السودان.

المطلب الأول: التدخل الإسرائيلي في السودان.

المطلب الثاني : دوافع حركة الانفصال في جنوب السودان.

المطلب الثالث : التواجد الإسرائيلي في دول الجوار السوداني.

المطلب الرابع : الدعم الإسرائيلي لحركة الانفصال في جنوب السودان.

المبحث الثاني: مستقبل الأمن الإقليمي العربي في ظل التدخل الإسرائيلي.

المطلب الأول: اثر الحركات الانفصالية على نظام الأمن الإقليمي العربي.

المطلب الثاني: الحركات الانفصالية ومستقبل الوطن العربي.

الفصل الأول: الحركات الانفصالية في النظام الإقليمي العربي (دراسة نظرية تاريخية).

المبحث الأول: حركات الانفصال في النظام الإقليمي العربي.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي العربي .

المطلب الثاني: مفهوم الحركات الانفصالية.

المبحث الثاني: الحركات الانفصالية في العالم العربي .

المطلب الأول: الحركات الانفصالية في الدول العربية الآسيوية .

المطلب الثاني: الحركات الانفصالية في الدول العربية الأفريقية .

المبحث الأول: حركات الانفصال والنظام الإقليمي العربي

هناك علاقة ما بين حركات الانفصال والنظام الإقليمي العربي حيث أن ملامح النظام الإقليمي العربي والتي تفتقد مفتاح التكامل الذي هو أساس مبدأ الإقليمية والذي تقوم عليه الأنظمة الإقليمية أصبحت تضحّ وتبرز ويعزى ذلك إلى السياسات الانفصالية التي كانت تمارسها دول الانتداب الاستعمارية في الدول العربية فخلقت المشاكل من خلال الحدود المصطنعة والمشاكل المتمثلة في التناقضات الهيكلية والتنموية والأنماط التنموية والإرادة السياسية والمشكلة القيادية المؤسسية كما أنها غلبت طرف على حساب طرف آخر، كما أحدثت تباينا في مستوى الدين والعرق والتقدم والتخلف ، الأمر الذي ساعد في تصعيد النزعة الانفصالية عند الكثير من الحركات التي تمردت على الحكومات العربية في الوطن العربي وبالتالي حتى نتمكن من فهم الحركات الانفصالية لابد لنا من الوقوف على مفهوم الحركات الانفصالية وبعض الحركات

الانفصالية التي نشأت في الوطن العربي ولمعرفة أسبابها لابد أن ندرسها دراسة تاريخية ونظرية.

وستتناوله في مطلبين رئيسيين هما :

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي العربي .

المطلب الثاني: مفهوم الحركات الانفصالية .

المطلب الأول: النظام الإقليمي العربي (المفهوم والتحديات)

أولاً: مفهوم النظام الإقليمي العربي :

قدمت الأدبيات السياسية العديد من التعريفات لمفهوم النظام بغض النظر عن مستواه دولياً أم إقليمياً ، والسبب هو اختلاف المنظار الذي ينظر بواسطته المفكرون واختلاف الجزئية الثقافية التي استقرت في أذهانهم ، ولكن في مجال الحديث عن النظام الإقليمي العربي من الناحية العلمية ، فمفهوم الإقليمية ظهر حديثاً وهي إحدى الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي ، ولقد دار جدل طويل ما بين أنصار الإقليمية وأنصار العالمية ، وفي أي المنهجين سيتبع في مجال التنظيم الدولي ، وإحلال السلام بين الدول ، هناك من نادى بالتنظيم العالمي إلا أن الطرف الآخر هو الأفضل لأن الإقليمية أكثر فاعلية ومرونة وأسهل اتصالاً في الحركة ؛ وقد اعتبرت الإقليمية بأنها خطوة نحو العالمية وليست بديلاً لها ، لأن الإقليمية أفضل في تحقيق الأمن والسلم الدوليين ، كما وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي يعبر عن مدى وجود تفاعلات سياسية اقتصادية ثقافية اجتماعية بين الدول وبعضها البعض (مطر ، وهلال، ١٩٨٩، ص١٥).

على صعيد العمل العربي المشترك ، فقد شهد النظام الإقليمي العربي شبكة من العلاقات والاتفاقيات في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتشكيل عشرات المنظمات العربية غير الحكومية ، لكن كل ذلك لم يمنع بقاء النظام الإقليمي العربي ضعيفا بل متخلفا ، تجاه ما يحدث في محيطه الإقليمي في العالم من تطورات ، حتى أن الأنظمة الإقليمية في العالم التي نشأت بعده سبقته وتقدمت عليه في العديد من المنجزات لمناطقها في كافة المستويات ، ربما يعود ذلك إلى أن بعض دول النظام الإقليمي العربي لا زالت تصر على التعامل والتصرف إزاء أي أمر أو تحد بصورة فردية ، وتهتم بدولتها على أساس القطرية دون الأخذ بالاعتبار المصلحة القومية ، وهذا الذي يريده الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها إسرائيل ، والتي تستهدف النظام الإقليمي العربي في كيانه البشري وليس نفطا في أرضه وسيادته ، فهي تريد تفتيت أقطار الأمة العربية طائفا ومذهبيا ، إلى دويلات متنافرة ومتشاحنة فيما بينها ، ولتكون جميعها تحت النفوذ أو السطوة الإسرائيلية ، في محاوله لتحقيق "الأمن المطلق" لها بما يعنيه من انعدام الأمن تماما لكل دول الجوار (طلال، ١٩٨٦، ص١٣_١٤) الأمر الذي أدى بالنظام الإقليمي العربي إلى الوهن ، ويكاد لا يقوى أن يعتمد على ذاته في حل مشكلاته ، مما يمهد الطريق أمام ما يسمى بالإقليم الشرق أوسطى .

أما بالنسبة لتعريف النظام الإقليمي فهناك تعريفات عديدة لا يمكننا حصرها :

وقد عرف "لويس كانتوري" و "ستيفن سبيغل" النظام الإقليمي بأنه النظام الذي يضم دوله أو أكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تمتلك بعض العوامل الأثنية واللغوية والثقافية والتاريخية

المشتركة (٤_٢ p ١٩٧٠ Spigal and Gantoriand)

أن مفهوم النظام الإقليمي العربي يستدعي تسليط الضوء على تاريخ نشأة هذا المفهوم وتطوراته وما ارتبط فيه من مصطلحات ومفاهيم أخرى والمدارس الفكرية التي تناولته ، لفهم طبيعته وأبعاد النظام الإقليمي العربي ، لا بد من فهم النظام بشكله العام ، لأن النظم الإقليمي لا تأتي من فراغ وهي تظل متأثرة بما يجري في البيئة الأشمل ألا وهي النظام الدولي ، وما يسود هذا النظام من اتجاهات وتوازنات قوى بين وحداته ، وما يطرح فيه من قضايا تؤثر بدورها على حجم التفاعلات في النظام الإقليمي وقد تغلب طرف على حساب طرف في النظام الإقليمي .

١. كما يعرفه (دورثي): يعتمد المبدأ الذي يحدد العلاقة بين أجزاء معينة أساسا لتحديد ماهية النظام فيكون المجموع الذي يعمل لترسيخ مفهوم الاعتماد المتبادل بين الأجزاء وما يمكن تسميته بالنظام .

٢. كما يعرفه (مورتن كابلن): مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحكم العلاقات بين الدول ، وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فتره زمنية معينة (kabln '1962,p17)

٣. كما ويعرفه (مصطفى علوي): أن النظام شبكه معقده من علاقات الاعتماد المتبادل بين الكيانات أي الوحدات المكونة له والبيئة المحيطة فيه . (علوي، ١٩٧٩، ص ٦٨)

أما في مجال الحديث عن النظام الإقليمي العربي ، فلقد توافرت شروط الإقليم في الوطن العربي ، لكن هذه الشروط مختلفة عن أي إقليم آخر ، ويرتكز مفهوم النظام على مجموعه من العناصر ، لا بد من توافرها وهي التي تعطي للنظام صفته الديناميه ، من خلال التفاعل القائم بينها وتضم هذه الوحدات دول أو منظمات دوليه ، لأن النشاط لا يقتصر على الدول القومية ، بل أن أجزاء منه ترتبط بالمنظمات الدولية ، التي تمارس اختصاصات وظيفية متعددة الأغراض ، ومتنوعة المضامين تمتد على نطاق واسع ، فضلا على أنها تمثل إحدى أدوات الضبط والتكيف لحالات

التوتر والاضطراب التي تعترى النظام الدولي وتساهم في تعزيز السياسات والأنشطة التعاونية وترسيخها في ميادين عديدة اقتصادية اجتماعية ثقافية. (فهيم، ١٩٩٩، ص ١٧)

ثانياً: تحديات النظام الإقليمي العربي:

النظام الإقليمي العربي في حالة انكماش وتقلص وهو في حالة متردية فهو يواجه تحديات كثيرة داخلية وخارجية ، لن نستطيع حصرها لذا يجب أن يتماشى هذا النظام ويتكيف مع تلك التحديات ، وبما يخدم مصالحه القومية ، ويتعاطى مع تلك التحديات التي تواجهه ، ولا سيما في مرحلة ما يسمى "بالربيع العربي" ، فمساحة الوطن العربي تزر بالثورات ، الأمر الذي يؤدي إلى تعرضها للتأثيرات الخارجية ؛ لذا فإن النظام الإقليمي العربي مطالب بإعادة صياغة بنيته وهيكلية وطبيعة علاقاته مع النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية والإقليمية ، وما يتوافق مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها التفاعلات والتغيرات الجديدة في المنطقة والعالم ، إن هذا الكلام مرهون بالأنظمة العربية التي يجب أن تطرح خلافاتها البينية جانبا ، وتستخدم عناصر القوة الكامنة لديها من خلال توظيف كل المحددات والموارد الطبيعية والبشرية واستثمارها في مسارها الصحيح ، ومن ثم تفعيلها بما يخدم المصالح المشتركة ، وعند الحديث عن التحديات لدى الأنظمة العربية فهي متفاوتة ، ويبدو ذلك لأنها تتسم بعدد من السمات المشتركة والتي أصبحت معروفة ومشخصة لدى أعداء الأمة العربية أكثر من أبنائها ، حيث يقصد هؤلاء إبقاء الأزمات والثورات داخل النظام الإقليمي العربي ، كي يبقى نظاما هزيبا غير قادر على مواجهة التحديات ومعالجة المشاكل .

لذا سوف يتناول الباحث التحديات الداخلية والخارجية للنظام الإقليمي العربي والتحدي الإسرائيلي لدول النظام الإقليمي العربي على غرار دراسة الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية في العالم العربي .

ولهذا قرر الباحث تناول التحديات في شكلها الإجمالي الشمولي نظرا لتشعباتها وتجنباً للحساسيات والاعتراضات التي قد تنجم عن تنفيذ كل مجال بعينه :

أ- التحديات الداخلية:

١- تحدي المرحلة الانتقالية:

إن أبرز التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي ومشهده السياسي وفق مخرجات الثورات العربية أو ما يسمى (بالربيع العربي) ، والتي يجب أن تتمثل في صياغة علاقات عربية تضامنية أو تكاملية بين الأنظمة العربية بعيدا عن التدخل الخارجي . فالقدرة الإستراتيجية حيث لا توجد سياسة خارجية عربية منسقة في مراجعة التحديات الخارجية والإقليمية والدولية ، ثم إمكانية الشروع بتفعيل برامج التكامل الاقتصادي العربي ، والمساهمة المتبادلة في حل مشاكل الدول العربية على قاعدة تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي ، وتشجيع التوجه نحو جو وبيئة ديمقراطية عربية ، وإعادة النظر في التعامل مع المشروع الصهيوني والصراع العربي - الإسرائيلي وعملية السلام وفق قواعد عربية ، والقدرة على التعاون في تطوير وبناء اقتصاد المجتمعات العربية ، وتخفيف القبضة الأمنية عن الشعوب والحياة السياسية والمدنية ، والقدرة على فتح المجال لمزيد من حركة المال والأعمال والعمالة والخبرات بين الدول العربية على قاعدة الاطمئنان إلى المستقبل ، والقدرة على رسم دور عربي فاعل على المستوى الدولي ، والقدرة على تجاوز مخاطر الفوضى ، وفشل بعض الدول العربية ودخولها في مسارات التفتت والحروب الأهلية ، ويمكن القول أن أكبر تحدي هو إدارة المرحلة الانتقالية والذي يمثل قمة التحديات ويعزى ذلك إلى انقراط قواعد الحياة العامة ونظم الأمن السابقة ، وما يتبعها إلى إعادة البناء والتحديث (الحمد، ٢٠١١) ، فهذه المرحلة بحاجة إلى تكاتف كل الجهود العربية مجتمعة متجاوزة عن كل الخلافات السابقة ، والتي تحول دون تخمين المصلحة القومية العربية .

٢- التحدي الاستراتيجي:

إسرائيل ورغم امتلاكها للأسلحة النووية ، فإنها لم تتعرض للانتقادات فلم يناقش برنامجها النووي كما نوقشت مشاريع البرامج النووية العربية ، والغريب أن الغرب الذي يصنف الدول بأنها الأكثر خطورة على الاستقرار العالمي لا يوجه إلى إسرائيل أي لوم ، لا بل يبحث عن إيجاد حله من التوازن (باسكال ، ١٩٩٨، ص٦٨) الذي لا بد من وجود تحالف عربي لبناء إستراتيجية قصيرة وطويلة الأمد ، حتى تتمكن من مواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة ، فالإستراتيجيات على مستوى القطر الواحد تبقى ضعيفة ، وقد لا تخرج إلى حيز التطبيق بسبب محددات النزعة القطرية التي لا تحرك ساكنا في البيئة الدولية .

ب- التحدي الاقتصادي:

يمكن حصر عوامل التهديد الاقتصادي في الوطن العربي إلى عنصرين رئيسيين:
(مضلوم، ١٩٩٣، ص٩٤)

١- ارتباط اقتصاد النظام العربي بالمتغيرات الاقتصادية الدولية في معدلات ارتفاع الأسعار العالمية أو في العلاقات الاقتصادية المتعددة بين الدول العربية والدول الغربية ، وإن معظم صادرات الدول العربية هي مواد أولية ، وبالأخص اعتمادها الأساسي على تصدير النفط والغاز وكذلك العلاقات التجارية المتمثلة بالصادرات والواردات .

٢- اتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية مثل اتجاه أوروبا الموحدة ١٩٩٣ لتستوعب ٣٥٠ مليون نسمة، وكذلك دول الكومنولث الجديدة (الاتحاد السوفييتي سابقا) ، وكذلك إقامة المنطقة الحرة في شمال أمريكا والتي تستوعب حوالي ٣٥٠ مليون نسمة ، وكذلك القوة الاقتصادية اليابانية والتي تستوعب ١٣٥ مليون نسمة وظهور الصين كقوة اقتصادية كبرى ، وتطوير التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الأسيان (جنوب شرق آسيا) والتي تستوعب حوالي ٣١٠ مليون نسمة .

إذا فهناك نجد القصور في مجالات التعاون والتكامل العربي والذي يتوافر له كل مقومات العمل لكي يستغل مكانة رئيسية وسط التكتلات الاقتصادية ، لذا يجب على الأنظمة العربية التوجه نحو التكتل لإمكانية التعاطي مع المستجدات والمخاطر والتهديدات في زمن بات فيه التكتلات من ضروريات الاستمرار والاستقلالية.

ج- تحدي أزمة الحكم الرشيد:

إن بناء منظمات ومؤسسات المجتمع المدني على أسس ديمقراطية سليمة ، من شأنها أن تصبح سندا للدولة ، سواء كانت هذه المنظمات أو المؤسسات من نوع المجتمع المدني الأول أو الثاني ، فالأول تبرز تأثيراته الإيجابية من خلال إنضمامه لجمعيات تعمل لصالح الإدارة وشؤون الحكم في حالة الدولة الديمقراطية ، والثاني يؤكد على أهمية التجمعات المدنية كقوة موازية للدولة تقوم بأداءها وتحقق مسارها في جو من التفاهم وتغليب المصلحة العامة العليا للامة على المصالح الذاتية ، وبهذا تكون حقا سندا للدولة الديمقراطية وعبئا على الدولة الاستبدادية . (بوب ، ١٩٨٩، ص٩٦) والصراع بين الأنظمة العربية الذي يمكن أن تكون الاختلافات في رؤى النظم السياسية في قضية الوحدة والتبعية والنابعة عن تنوع النظم والنخب الحاكمة وعدم شرعيتها ، فهي تنقسم إلى أنظمة تقليدية تقوم على القبلية أو على شرعية توارث السلطة ، أو إلى نخب سياسية حديثة تقوم على شرعية الانقلاب العسكري ، الذي يعتمد في استمراره الدعم للألة العسكرية (ياسين، ١٩٩٨) وتلجأ بعض هذه الأنظمة التقليدية منها والحديثة إلى إجراءات دستورية مشوهة تحكّمها وتصوغها معطيات وضرورات محدودة ، تسمح من خلالها بإقامة مجالس نيابية شكلية بتوجيهات وإيعاز من جهات أجنبيّة يصب عملها في خدمة الحاكم ، إذا ما يتصادف وجود مجلس نشط يكون مصيره الحل أو الإلغاء . (الجمال، ١٩٨٧)

د- تحدي مستوى التنمية:

رغم ضخامة الإمكانيات القائمة في الوطن العربي والإنجازات الملموسة التي تحققت في بعض الدول العربية في مجالات التنمية فهذا لا يعني أن الاقتصاد العربي أظهر مؤشرات مشجعه للخروج من واقع من واقع التخلف الذي يكتنفه بالمعايير القطرية والقومية والدولية، فالدول العربية قد تعثرت في إنجاز تنمية شاملة تنهي معها مظاهر التخلف التي تسيطر على معظم أنحاء الوطن العربي إقامة تنمية حقيقية شاملة، أساسها تنوع القاعدة الإنتاجية وتوسيعها بما يسهم في استغلال أمثل للثروات الكامنه بالشكل الذي يصبح فيه الاقتصاد الوطني قادرا على تحقيق نمو ذاتي وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين وتقليص الاعتماد على الخارج. ونتيجة لبعض العوامل فقد أصبحت بعض المتغيرات الاقتصادية مصادر قائمه ومحتمله للتنافس والنزاع في بعض الدول العربية فمنها مثلا التناقضات والتباينات الاقتصادية والتفاوت في مستوى الدخل القومي، ومستوى دخول الأفراد، وفي طبيعة النشاطات الاقتصادية أو القطاع الاقتصادي المسيطر ومعدلات النمو، ونمط التنمية المتبع، ومستوى المعيشة، لقد شكلت المظاهر السابقة مناخا ملائما لتصاعد التوتر الاجتماعي. (شودود، ٢٠٠١، ص ٥٩-٦٠-٦١)

ويمكن إجمال التحديات الداخلية (حوات، ٢٠٠٢، ص ٣٠٦):

- ١- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية في الاستفادة من مصادر الثروة القومية، ومصادر الحريات الفكرية والسياسية.
- ٢- انتشارا وتزايد معدلات البطالة مستقبلا، الديون الخارجية.
- ٣- ندرة المياه وتفاقم مشاكلها مستقبلا، والعبث بورقة المياه من قبل دول الجوار بسبب عدم وجود إستراتيجية لحفظ الأمن المائي العربي.

٤- الثروة المستوردة ، مقدمة تحديات الأمن العربي ، إذ أنها قد تحولت إلى نقمة على الأمة العربية بدلا من أن تكون مصدر خير ونعمة ؛ فقد تسببت في معظم الكوارث التي حلت بالأمة وأدت في النهاية إلى التدمير الكامل للنظام العربي ، ولا تزال هذه الثروة ومصدرا للتأمر على الأمة ، وسببا في محاولة إخضاعها للنظام العالمي الجديد .

٥- التبعية والفجوة التكنولوجية وغياب ضمانات الاستثمار العربي لاسيما في مجالات البحث العلمي .

٦- التضخم المستورد ، والإسراف في بعثرة الثروة الوطنية والقومية ومشاريع الهيمنة في الإنفاق العسكري ، الذي يصل في بعض معدلاته إلى حدود الخيال .

٧- عدم تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي على المستوى القومي والقطري ، إضافة إلى مستوى الزيادة السكانية والذي يعتبر بحد ذاته تحديا ديمغرافيا ، والذي يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر والفقير الهيكلي المتمثل في العزل والإقصاء والتهميش والاستغلال . (طلال، ١٩٨٦) .

٨- مشكلة الحدود والتي خلفها الاستعمار ، لتكون محاور نزاع وخصام بين الدول العربية المتجاورة ، إذ لا توجد دولة عربية واحدة ليس لها مشاكل حدودية ، مع شقيقتها وجارتها العربية الأخرى ، الأمر الذي أوجد شرخا كبيرا في العلاقات العربية - العربية مما أدى إلى إضعاف التعاون العربي ، وعمق تبعية بعض الأنظمة العربية للمستعمر نفسه ، الذي كان سببا في إذكاء الصراع العربي - العربي ، بل وكانت سببا مباشرا لعودة الاستعمار المسلح إلى المنطقة العربية بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩١ ، وإبأن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والدول المجاورة ، بل وأنعش روح الانفصال لدى الأكراد في الشمال العراقي . (القرني، ١٩٨٩، ص٥٦).

إن هذه التحديات إذا لم يتم التعاطي معها وبما يكفل معالجتها . تبقى ذريعة لدى الحركات الانفصالية التي يحتويها النظام الإقليمي العربي للمطالبة بالانفصال .

التحديات الخارجية:

تحدي الشرق أوسطية:

إن الشرق أوسطية تستند على أساس جغرافي وليست الهوية العربية إحدى أسسها (ابوظبي، ١٩٩٧) كما أن حل مشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي ، الذي كان أهم عوامل الدعوة إلى الشرق أوسطية ، قد أصبح أمرا ثانويا يحل عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية ، وليس في إطار الشرق أوسطية ، ولقد أنكر "أبا إيبان" وزير خارجية إسرائيل السابق عروبة منطقة الشرق الأوسط وقال "من الحيوي أن نذكر أن الشرق الأوسط والعالم العربي غير متساويين أو متطابقين ، والشرق الأوسط يسكنه حوالي ٦٠ ملون عربي إذا أخذنا اللغة اساسا و٥٧ مليوناً من غير العرب يمتد من تركيا و ايران عبر إسرائيل إلى إثيوبيا ، وإذا وسعنا المنطقة لتشمل أفغانستان وباكستان ، فإن ذلك سوف يزيد من وضوح اللاعربي الغالبة على المنطقة ؛ إن الشرق الأوسط لم يكن في الماضي ولا في الحاضر ولا يمكن أن يكون في المستقبل ملكا خالصا للعرب " (نوفل، ٢٠٠٧. ص ١١٤) ، وتتوج هذه المحاولات بطرح مشروع الشرق أوسطي لإدخال دول أجنبيه إلى النظام الإقليمي العربي ، إمعانا في طمس هويته الحقيقية ، ومنع أية فرصة للتعاون والتنسيق بين الأقطار العربية . (رياض، ١٩٩٣، ص٣٥)

تحدي النظام العالمي الجديد:

إن المتغيرات الدولية والإقليمية كثيرة ، وان الزمن قد تبدل ، وحدث تطوير لأساليب الهيمنة الدولية على الشعوب ، فمن مرحلة الاستعمار المباشر الذي هاجمته الأقطار العربية ، إلى حروب أهلية يعمل بعضها على إشعالها بأياديه ، أو فتنة داخلية تقع في مصائدتها فيحدث الانفجار في الأقطار العربية وثم نقوم بطلب النجدة الدولية ولا سيما الأحداث التي يمر بها العالم العربي في الفترة الراهنة ، وهو في مخاض جديد لتحضر القوى العالمية دائما لتفصل بين الطوائف والمذاهب

والأعراق في القطر الواحد ، لا بل هي حاضرة لتحويل الدول إلى دويلات وفق استراتيجيات بعيدة المدى ؛ إن موازين القوى العالمية والإقليمية مختلفة وكلها لا تصب في مصلحة النظام الإقليمي العربي ، وإن حجم التعاطي مع هذه المتغيرات متشردم ومتآكل ، و الصراعات العربية - العربية هي مصدر الاختلال الأول في موازين القوى وإن الأنظمة العربية لم تبذل الجهود اللازمة لاستعادة القوة العربية بمعناها الشامل ، والتي يمكن تحقيقها بالتعاون المتكامل . (شاتيلا، ١٩٩٨).

التحدي الصهيوني الإسرائيلي:

إن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تحقيقاً لأهدافها ومخططاتها اقامت إسرائيل جسماً غريباً في نقطة القلب والالتقاء في الوطن العربي ، وتم تحويلها عبر المساعدات العسكرية والاقتصادية والدعم السياسي والمادي المستمر والمتزايد إلى قوة نوعية تهدد الأمن القومي العربي وهذا التهديد ينسجم مع أهداف إسرائيل التوسعية وسياستها التي تجد مرتكزاتها في عقائدها الدينية ، والأصول التاريخية التي صاغتها ، والنظرة العرقية التي تستهدف تمييز شعبها عن غيره من الشعوب ، ولقد كان قيام إسرائيل في فلسطين العربية ذروة التحدي الاستعماري - الصهيوني للأمة العربية وأمنها القومي ، فإسرائيل بحدودها الحالية نقطة انطلاق نحو التوسع والسيطرة في الوطن العربي لتأمين وجود إسرائيل الحالية إيجاد مرتكزات تحقيق إسرائيل التاريخية. (شدود ، ٢٠٠١ ، ص ٣٤-٣٥) ، ولقد حاولت إسرائيل تبرير عدم ثبات رقعة الأرض ورفضها ترسيم حدودها ، بإحالة ذلك الصراع مع العرب وادعت أن السلام والتسويات يقدمان حلاً لهذا المسألة ، إلا أن تاريخ الصراع ومجرياته قد أظهر عكس ذلك ، استمر الصراع ذاته أو في أحد جوانبه ، وتساعد واحتدم بسبب الطبيعة التوسعية للمشروع الذي لم يستكمل بعد وفق ما تفرضه الصهيونية

، حتى الدولة الأكثر رعاية لإسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية ، واجهت وما زالت في خضم المعترك الدبلوماسي مشكلة الدولة الإسرائيلية وموضوع حدودها . (خطاب، ١٩٧١، ص ٣٢) .

وركزت إسرائيل في تعاملها مع الأقليات على أن الوطن العربي ليس كما يؤكد العرب دائما أنه يشكل وحدة ثقافية وحضارية واحدة بل هو خليط متنوع من الثقافات والتعدد اللغوي والديني والأثني . وقد اعتادت تصوير المنطقة على أنها فسيفاء تضم بين طياتها شبكة معقدة بين أشكال التعدد اللغوي والديني والقومي ما بين عرب و فرس وأتراك وأرمن إسرائيليين وأكراد وبهائيين ودروز ويهود وبروتستانت وكاثوليك وعلويين وصابئة وشيعة وسنة وموارنة وشركس وتركمان وأشوريين وأنه لا يوجد ما يجمعها لأن التاريخ الحقيقي هو تاريخ كل أقلية على حدة والغاية من ذلك تحقيق هدفان أساسيان هما : رفض مفهوم القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية ، فتبعا للتصور الإسرائيلي تصبح القومية العربية فكرة يحيط بها الغموض إن لم تكن غير ذات موضوع على الإطلاق ، وتهدف الإستراتيجية الإسرائيلية في تعاملها مع الأقليات إلى مواجهة الضغوط التي تتعرض لها من الدول العربية ، وفتح معارك جانبية داخل كل دولة عربية لإضعافها وتوزيع قوتها العسكرية والسياسية ، بدلا من حشدها ضد إسرائيل وانهماك الدول العربية بحروب داخلية تمنعها من مهاجمة إسرائيل ، ووضعت إسرائيل أهدافا واضحة في سياستها في دعم الأقليات في الوطن العربي سعيا منها لتحقيق الأهداف التالية (نوفل ٢٠٠٧، ص ٥٣_٥٤) :

١- تجزئة الدول العربية وبلقنة الوطن العربي .

٢- إقامة دولة يهودية نقية .

٣- تحويل إسرائيل إلى قلعة صناعية ودولة خدمات سياحية .

٤- ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي من منطلق السيطرة ومبدأ التبعية .

٥- تحويل القدس إلى عاصمة عالمية : دينية وسياسية ومصرفية وصناعية .

وعلى ضوء هذه التحديات التي تشكل جزءاً يسيراً من تحديات أكبر فان القيادات العربية المتمثلة بالمؤسسات الرسمية والشعبية مطالبون أكثر من وقت مضى بمراجعة أخطاء الماضي والسلوكيات التي لا تقوم على بعد قومي وإستراتيجيات قومية والعمل على تصحيحها من خلال مشاركة الأمة العربية في وضع الحلول والإستراتيجيات المناسبة لمواجهتها ومواجهة طوفان التحديات المستجدة التي تهدد مصير النظام العربي الإقليمي وأمنه القومي ؛ والتي أصبحت تهاجمنا بدون سابق إنذار منذ انهيار الإتحاد السوفييتي وحرب عاصفة الصحراء (حرب الكويت) والحرب على العراق ، وانفصال جنوب السودان وتنامي الدور الإسرائيلي في السودان ، وتوظيف مخرجات الثورات العربية في محاولة لتشكيل المنطقة على أسس تنهي بموجبها النظام الإقليمي العربي .

المطلب الثاني: مفهوم الحركات الانفصالية:

أولاً: الانفصال

يحدث الانفصال عندما ينشق جزء من دولة ما ويعلن استقلاله ، وهذا أكثر شيوعاً في الدول الفيدرالية حيث يكون للحكومات الفرعية مقدار أكبر من الإستقلالية ومن الممكن دائماً المحاجة بأن الأساس الذي تقوم عليه الدولة هو أساس تعاقدي .(بيلي،٢٠٠٤، ص٥٩٤)

فعلى سبيل المثال لا الحصر ادعت الولايات الجنوبية المتمردة في الولايات المتحدة الأمريكية حين قامت بإعلان نفسها كونفدرالية ١٨٦١ أي أن الحق في الانفصال كان موجوداً دائماً لها مع أن الدستور الأمريكي لم ينص على أي حق من هذا القبيل في الانفصال ، وعلى النقيض من ذلك فرغم أن دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمعروف بدستور "ستالين" السوفيتي الفيدرالي لعام ١٩٣٦ تضمن حق الانفصال إلا أن ستالين أوضح إن الانفصال لن يمنح لأي من الجمهوريات وكذلك لدستور "بريجنيف" الذي لم ينص على حق الانفصال إلا أنه لم يمانع من الانفصال في دول البلطيق ١٩٩١ .(بيلي،٢٠٠٤، ص٥٩٥)

ثانياً: الحركة الانفصالية:

كلمة مركبة من جزئين وهي الحركة التي تعني في لغة السياسة التيار العام الذي يدفع بطبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة لتنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعاً . (الكياي،١٩٨١، ص٢٢٢)

أما الانفصالية بالمعنى السياسي فهي تعميق أو تكريس لتجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة المتمثلة في تركيب البلاد . (الكياي ي ١٩٨١، ص ٣٧٢)

الانفصال السياسي

هو خروج وانشقاق جزء معين أو حركة معينة من دولة ما عن الدولة الحاضنة وإعلان استقلاله ، وأغلب ما يكون في الدول الفيدرالية حيث يكون للحكومات الفرعية مقدار أكبر من الاستقلالية ، ويحتج أصحاب هذا الاتجاه بالقول : بأن أساس قيام الدولة هو تباين حاجات الناس والرغبة في العيش المشترك والعقد الاجتماعي ، وأن وجود أو عدم وجود رغبة وتصميم في الانفصال لدى الجماعة مرتبط بالممانعة من قبل النظام وقبول ذلك ، والقدرة أي الجماعة الانفصالية على تأكيد وحدتها وتحقيق الاستقلال . (بيلي، ٢٠٠٤، ص ٣٧٢)

إذاً الحركات الانفصالية يمكن أن نعرفها على أنها عملية تعبر عن سلوك جماعة معينة ، يسيطر من خلالها على نظام سياسي مغاير للنظام السياسي القائم في الدولة الأم ، وتسيير جزء من إقليم الدولة تحت نفوذها ، وقد يكون التنديد بالانفصالية بشتى أنواعها من طرف الحكومات القائمة أي حكومة الدولة الأم أمراً مشاعاً في محاولة منها إخفاء الضعف الذي اكتسى الدولة التي أسست بعد كفاح طويل .

من الممكن أن توظف الحركات الانفصالية كتعبير سياسي عن الاحتجاج الإقليمي لتحديد مجالات إقليمية ملائمة لكل مجموعه ، غير أن الإعلان عن مبدأ قدسية الحدود الموروثة سنة ١٩٦٤ استبعدت هذه الإمكانية كلياً ومن ثم أصبحت الدول الجديدة عبارة عن وحدات مصطنعة ورسومات جغرافية اختطتها دول الاستعمار على خريطة وحاولت أن تشكل منها دول ودويلات .

والانفصاليات هي دول جديدة تنشأ عن العمل الأحادي الجانب من قبل الجماعة الأثينية الثائرة (بيلي، ٢٠٠٤، ص ٢٢٦) .

لقد أصبحت دراسة الحركات الانفصالية وأسباب ظهورها مؤشرا في غاية الأهمية لبيان الجانب المصطنع للدولة الأم الملمّعة من الداخل ، لأن الدولة في هذا الحيز لم تعد بمثابة الهيكل التنظيمي الذي يعبر عن الأمة وينظمها ، لأنها ستصبح عاجزة عن أداء المهام التي وجدت من أجلها ، مما سينعكس على تدهور مشاريع التنمية التي تتعرض للمعارضة وقد يكون للمعارضة دور إفشال هذه المشاريع وهو عدم استجابة الدولة الأم لمطالبها .(حاجيات، ٢٠٠٤، ص٥٤)

إن دراسة الحركات الانفصالية وتوضيح مفهومها تتيح لنا الفرصة لتحليل حركات المقاومة والإنقسامات الإقليمية في الدول التي وجدت فيها هذه الحركات وعادة ما تنطلق الدراسات التي تتعلق بالحركات الانفصالية من المعطيات الجغرافية والتي تهتم بتحليل الهيمنة داخل إطار الدولة وكيفية اقتسام السلطات السياسية في هذا الإطار فالحدود التي رسمت بين الشعوب وخاصة في دول العالم الثالث كانت حدودا رخوة ومؤقتة وغير واضحة المعالم ، ويعزى ذلك إلى أن العناصر التي تحكمت في رسمها وتحديدها لم تكن فقط مبنية على تحديد المصالح المادية بل تجاوزت المعطيات المادية للمصالح إلى معطيات أخرى بشرية وسيكولوجية وهناك وسائل كثيرة استخدمت لإثارة النعرات وشنحن العواطف مما يجعلها صعبة التحديد ويجعلنا نستنتج أن التقسيمات كانت سياسية وليس هناك ما يمكن أن نسميه بالاحتمية الجغرافية فهي قابلة للتغير وفق المعطيات الواقعية .(حاجيات، ٢٠٠٤، ص٥٧)

الانفصاليون : هم أولئك الذين يرغبون في تكوين حكومة مستقلة أو شبه مستقلة منفصلة عن كيان أكبر ، وقد يعيشون في قطاعات تابعة لبلد فيدرالي ويرغبون في الانفصال عنه وهذا هو حال الكنديين من الأصول الفرنسية في إقليم كيوبك ، ولكن هذا لا يعني أن البلدان الموحدة أو

البسيطة قد تخلو من الحركات الانفصالية . وهذا هو حال إقليم الباسك الإسباني الذي تسعى فيه حركة (ايتا) الانفصالية إلى الانفصال عن أسبانيا . (الخرابشه، ٢٠٠٩، ص٢٨، ص٢٩)

بعض المفردات المتعلقة بالحركات الانفصالية والتي تعتبر من مقومات النزعة الانفصالية والتي وظفت لتمهد الطريق أمام الحركات الانفصالية وخاصة في العالم العربي ومن هذه المفردات ، الأقلية ، والأثنية .

الأقلية : هي جماعة من بين أكثر من جماعة متميزة من حيث ، السلالة أو الأصل أو الدين أو الثقافة أو غيرها ، وتشكل فيما بينها الكيان البشري لمجتمع واحد (اسود، ٢٠٠٣، ص١٥) وقد ظهرت اتجاهات فكرية حول تعريف الأقلية منه :

الاتجاه الأول (التقليدي) من فقهاء القانون الدولي وعلماء الاجتماع ، ويرى أن :

الأقلية : هي مجموعة جزئية تاريخية محتواه في مجموعة أوسع تشكل دولة ، وتنشأ فيما بينها علاقات ديناميكية تتميز بتقابل النبذ والجذب . (اسود، ٢٠٠٣، ص١٦)،

أو أي كيان بشري يشعر أفراده بوحدة الانتماء ، لاشتراكهم الجماعي بامتلاك خاصية ، أو خصائص نوعية لا تشترك معهم فيها الجماعة الأخرى ، أو الأغلبية في المجتمع . (بيلي، ٢٠٠٤، ص٥٩٤)

الاتجاه الثاني : الأقلية هي كل جماعة عرقية مستضعفة . (طرابيشي ١٩٩٦، ص٢٢٤_٢٣٤)

فالأقلية : هي جماعة من الأشخاص في الدولة ، ليس لها السيطرة أو الهيمنة ، وتتمتع بجنسية الدولة ، إلا أنها تختلف من حيث الأصل أو الديانة أو اللغة عن باقي أفراد الشعب وتهدف إلى حماية ثقافتها ولغتها الخاصة .

الاتجاه الثالث (التوفيقي) : فالأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا والأدنى موقعا (الخرابشه، ٢٠٠٩، ص٧)

والأقلية : جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عديدة ، ويكونوا في وضع غير مسيطر في هذه الدولة ، ولهم خصائص عرقية أو لغوية أو دينية تختلف عن خصائص أغلب السكان ، ويكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم ، يشجعه وجود إرادة جماعية في البقاء كجماعة متميزة ، هدفهم هو تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع وأمام القانون ، (اسود، ٢٠٠٣، ص١٧)

وعند تعريف الأقلية يلاحظ الباحث أن هناك خلط ما بين الأقلية والعرقية ، حيث أوجدت التعاريف أن كل أقلية هي جماعة عرقية وهذا غير دقيق ، حيث أن هناك أقليات لا تشترط بالضرورة أن تكون عرقية فهناك أقليات لغوية ودينية وثقافية .

الإثنية : حيث ساعتمد (الموسوعة البريطانية) التي ترى على أنها :

"جماعة يشترك أفرادها في واحدة أو أكثر من المقومات الطبيعية أو الثقافية من حيث الأصل ، أو الدين ، أو اللغة أو التاريخ المشترك ، والحكايات والأساطير والعادات والتقاليد والفلكلور ، وأساليب وطرق الحياة اليومية والفكر وغيرها من المقومات في مواجهة الجماعات الأثنية الأخرى المختلفة عنهم في واحدة أو أكثر من هذه المقومات . " (الخرابشه، ٢٠٠٩، ص٩)

وعليه فإن الأقلية : هي الجماعة الإثنية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها والتي تتميز عن غيرها من السكان في واحدة أو أكثر من السمات الفيزيائية : السلالة أو العرق أو السمات الثقافية : اللغة والدين والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد ، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم ، ويهدفون إلى الحفاظ على ذاتهم ، وغالبا ما تكون هذه الجماعات في وضع غير مسيطر في المجتمع ، ويعاني الكثير منها وبدرجات متفاوتة ونسبية من التمييز والاضطهاد والتهميش والحرمان والاستبعاد في مختلف قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية . (بحر، ١٩٨٢، ص ٣٢)

وفيما يلي نشير إلى تقسيمات الجماعات الدينية والطائفية في الوطن العربي :
(نوفل، ٢٠٠٧، ص ٤٥)

جدول رقم (١)

التكوين العرقي في الشرق العربي بالنسب المئوية .

الدولة	العرب	أكراد	إيرانيون	أرمن	أسيويون	أتراك	بلوستان	يهود	فئات أخرى
البحرين	٧٣%	-	٨%	-	١٣%	-	-	-	٦%
مصر	٩٨%	-	-	-	-	-	-	-	٢%
العراق	٧٩%	١٦%	-	-	-	٢%	-	-	٣%
فلسطين (اسرائيل)	٢٠%	-	-	١%	-	-	-	٧٩%	١%
الأردن	٩٨%	-	-	١%	-	-	-	-	١%
الكويت	٨٠%	-	٤%	-	٩%	-	-	-	٧%
لبنان	٩٤%	١%	-	٤%	-	-	-	-	١%

عُمان	%٩٠	-	-	-	%٥	-	%٤	-	%١
قطر	%٤٠	-	%١٠	-	%٣٦	-	-	-	%١٤
السعودية	%٨٥.٥	-	-	-	%١٠	-	-	-	%٥
سوريا	%٩٠	%٤	-	%٢	-	%١	-	-	%٣
الإمارات العربية	%٤٢	-	-	-	%٥٠	-	-	-	%٨
اليمن	%٨٨	-	-	-	-	-	-	%١	%١١

ويمكن القول أن حركة الأقليات الإثنية الانفصالية هي غالبا ما تكون مستاءة وتتوافر لها مقومات بناء الدولة . وتظهر هذا الحركات في المجتمعات المتعددة الأثنيات ، حيث أنها لا سبيل إلى تحقيق استقرار سياسي ووحدة وطنية في مجتمع أسس بنيانة على سياسة استعمارية ولم تراعي خصائص المجتمعات وأماكن تواجدها لا بل عمدت إلى إذكاء الصراع وبثت روح التفارقة بين الجماعات الأثنية حتى تبقى منهمة للحفاظ على هويتها ، والتي تستخدم كورقة ضغط ضد أغلبية المجتمعات أينما وجدت ، أو كذريعة لحمايتها من بطش الأغلبية الساحقة ، هكذا استطاعت الإمبريالية أن توجد لها موطئ قدم .

المبحث الثاني: الحركات الانفصالية في العالم العربي وأثرها على استقرار الدول

لقد تعرضت عملية ترسيم الحدود المصطنعة ، في النظام الإقليمي العربي وفقا لإستراتيجيات الأنظمة السياسية القائمة على تقلبات مذهلة ، حيث أنها لم تراعي شأن الشعوب العربية وإمتدادهم الديمغرافي ، بينما بقي المجال الطبيعي والبشري ثابتا على حاله غير مكترث بحالة التغير وإنعكاساته على النظام الإقليمي العربي ، ولذلك لا يمكن تحليل الحركات العربية الانفصالية والتي نشأت في الوطن العربي بمعزل عن دراسة التاريخ ، ففهم وتحديد أسباب الحركات الانفصالية في الدول العربية ، مرتبط بدراسة تركيبة المجتمعات لدى الشعوب العربية والتي تتعلق بتحليل ميكانيزمات الحكم الاستعماري ، والمقاومة الشعبية والظروف التي مهّدت ومازالت تمهد لتأسيس هذه الدول (أي التي تطالب بها الحركات الانفصالية) وميكانيزمات المراقبة التي فرضتها الدول الإمبريالية من خلال تحديد إطار معين لتجعل منه إقليما يكاد أن يكون هشا أو رخوا لا يعتمد إلى القيام بنفسه ؛ وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: الحركات الانفصالية في الدول العربية الآسيوية.

المطلب الثاني: الحركات الانفصالية في الدول العربية الإفريقية.

المطلب الاول: الحركات الانفصالية في الدول العربية الاسيويه.

أولاً: الأكراد

لقد اختلف المؤرخون حول أصل الأكراد ، وطرحت نظريات وافتراضات متنوعة ، على أنها قبائل أرية نزحت إلى الجبال من إيران منذ القدم ، واختلطت بالقبائل الجبلية الأصيلة ، أو هي قبائل سامية سومرية رافدية نزحت إلى الجبال واختلطت بالقبائل الجبلية الأصيلة ؛ ثم خضعت للقبائل الأرية أو القبائل الأصيلة وقد تبنت اللغة الأرية الإيرانية ، ويمكن استخلاص الحقيقة من جميع الفرضيات ، أن الأكراد هم أولاً من القبائل الجبلية الأصيلة وينتمون إلى العرق (الأرموندي أو القفقاسي) مثل سكان العراق القدماء ، كما أن السومريين (القفقاس) قد انحدروا من أعالي النهرين ، نحو الجنوب الخصب الدافئ ، لقد تعرضت الجماعات الكردية الأصيلة خلال حقبة التاريخ إلى هجرات القبائل الأرية القادمة من الشرق ، من الهضبة الإيرانية وكذلك القبائل السامية النازحة من الغرب حيث وادي الرافدين (مطر، ٢٠٠٣، ص ٥٥)

فالکرد الذين يزيد عددهم الآن على ما يزيد ٤٠ عن مليوناً ، بمفردات نظرية تقرير المصير ، أكبر شعبا ليس لديه دولة ، وللکرد حركة قومية قوية في ثلاث دول أساسية من دول الإقليم الذي يدعى بالشرق الأوسط ، وهي إيران والعراق وتركيا ، وباتت عاملاً في السياسة الداخلية أو الخارجية لهذه الدول ، كما ينشط الكردي الحياة السياسية السورية ، وهناك منذ ثمانينات القرن الماضي جالية كردية كبيرة في أوروبا الغربية ، ساهمت في تمويل الحركات القومية ودعمها ، حيث تعرض الكرد في مجال الحديث عن حقوق الإنسان ، إلى الكثير من المجازر والقصف والغازات السامة والتهجير الجماعي والتمييز اللغوي ، فضلاً عن رفض عام للدول الثلاث التي يتركز فيها الكرد لمنحهم حقوقاً إقليمياً وقومية ، ونستثني ما حققه كرد العراق بعد حرب الخليج الثانية من نجاح بمنحهم الحكم الذاتي ، ولقد كانت الحرب العالمية الأولى السياق الذي نشأت فيه

أولى الحركات القومية الكردية في تركيا والعراق ، وكان الضعف الذي إعتري الإمبراطورية العثمانية بسبب الحرب العالمية الأولى ، وانتشار فكرة تقرير المصير ، التي أعلنتها الثورة البلشفية الاشتراكية والليبرالية الأمريكية وهو ما أفضى إلى ظهور المطالب الأولى لانفصال الكرد واستقلالهم . (عبد الجبار، ٢٠٠٦، ص١٦-١٧)

القومية الكردية والتي تقطن مواطنها التاريخية ، كردستان الشمال وشمال شرق البلاد ، وقد ثبت حقها الدستوري في الحكم الذاتي ضمن إطار الوحدة الوطنية إبان ١١ آذار ١٩٧٠ كأساس لحل المسألة القومية الكردية في العراق ، ويدور الحوار حول توسيع إطاره وتطويره ربما باتجاه الفيدرالية عملا بحق تقرير المصير ، لا سيما بعد سقوط النظام البعثي ، والحرب على العراق .

ويبلغ تعداد الشعب الكردي في العراق أكثر من خمسة ملايين نسمة أي ما نسبته ٢٣% من إجمالي السكان في البلاد ، البالغ عددهم اثنان وعشرون مليون نسمة في مطلع ١٩٩٨ ، وقد اعتمدت النسبة نفسها استنادا إلى إحصائيات عام ١٩٥٧ للسكان في كتابي (كردستان والحركة الوطنية الكردية) وعام ١٩٥٩ قدرت نسبة الكرد في تركيا ٦.٥% وفي إيران ١٢.٥% وفي العراق ٢٣% وفي سوريا ١٠% ، حيث يتوزع الأكراد في ثلاث محافظات عراقية في الشمال وهي السليمانية وأربيل ودهوك . (سعد الله، ٢٠٠٦، ص١٠٨) والكرد الذين يقطنون المناطق الجنوبية والوسطى من هضاب زاغروس وأقصى جنوب كردستان العراق هم من المسلمين الشيعة ، وحدث انتقالهم من المذهب السني إلى اعتناق المذهب الشيعي في وقت ما بعد قيام الدولة الصفوية ، في أوائل القرن السادس عشر وتبلغ نسبة الشيعة بين الكرد حوالي ١٥% (عبد الجبار، ٢٠٠٦، ص١٥)

أما بالنسبة إلى أكراد سوريا فالكرد هم أكبر أقلية عرقية في سوريا ، ويشكلون ما يقارب ٩% من إجمالي سكان البلاد ومعظمهم من المسلمين السنة وبعضهم من اليزيديين بالإضافة إلى عدد قليل

من المسيحيين والعلويين الأكراد ولقد هاجر قسم كبير من الأكراد إلى سوريا من تركيا وخاصة في عام ١٩٢٥م عقب ثورة الشيخ سعيد بيران التي قمعتها حكومة اتاتورك بقسوة ، وفي السنوات التي تلت ذلك نتيجة القمع التركي والاشتباكات بين الجماعات الكردية والجيش التركي ، لكن نسبة الأكراد صغيرة جدا في سوريا مقارنة في نسبة الأكراد في كل من العراق وإيران وتركيا ، غير أكراد سوريا تكتيكاتهم بعد نشوء أول جسم سياسي لهم عام ١٩٥٨م فقد بدأ يطالبون بحقوقهم ، ويعيش معظم الأكراد في شمال شرق سوريا في محافظة الحسكة ، وفي منطقتين صغيرتين في محافظة حلب هما عين العرب وعفرين ، وهم يشكلون الغالبية في هاتين المنطقتين وأكبر المدن الكردية في سوريا هي القامشلي وهناك العديد من الأكراد ممن انتقلوا إلى العاصمة دمشق . (اكراد سوريا شبكة الأنترنت) حيث يتحدث الاكراد العديد من اللهجات

فاللغة الكردية متعددة اللهجات ويجمعها بعض الكرد بالقول :

لوروكلهوروسوران وكوران وكرمانج واللهجتان الرئيسيتان هما: سعدالله (٢٠٠٦، ص١١٥)

١- الكرمانجية : وهي لهجة غالبية الكرد وهي مرادفة للكردية ، ويشكلها معظم كرد تركيا وكرد سوريا ، وحوالي ثلثي كرد العراق وبعض كرد إيران .

٢- السورانية : ويتكلمها معظم كرد العراق منطقة سوران والكثير من كرد إيران وبعض كرد تركيا .

تعتبر الحركة الكردية في العراق والتي يمثلها الحزب الكردستاني الديمقراطي برئاسة مسعود البرزاني ، والذي أسسها عام ١٩٤٦م والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني ، والذي أسسه عام ١٩٧٥ م ، حيث تعتبر بمثابة القوى المؤثرة على تسيير الحركة الكردية ، وتتمثل

أهداف الحركة الكردية في الفترة الراهنة كما هو متفق عليه بين الحزبين على تحقيق حكم فيدرالي في المنطقة الكردية في شمال العراق وهو المطلب الذي يشكل السقف الذي سيتفاوضون عليه مع أي نظام سيحكم العراق مع الإشارة إلى قيام حكم ديمقراطي دستوري كضمان لحماية الفيدرالية ، التي يهدفون إلى قيامها فإذا كانت الحركة الكردية في العراق متمثلة في الحزبيين لم تتطلع لأكثر من حكم ذاتي في فيدرالية مع دولة العراق ، ورغم ما يتاح لها فهي الحركة الوحيدة التي تبسط سلطانها على الأرض وتتناثر بها ، حيث يدير الحزبان سلطتين تشرفان على إدارة ثلاث محافظات يبلغ عدد سكانها ما يزيد خمسة ملايين نسمة ، ويتمتعان منذ انقضاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م بحكم شبه استقلال إداري ، وكان لها علاقة متباينة مع نظام الحكم في بغداد وجارتيهما في إيران وتركيا ، وكانت تتمتع منطقتهما بالحماية الأمريكية ضمن منطقة الحضر الجوي في شمال العراق . (الطاهر، ٢٠٠٨، ص ١٤٥)

ويلاحظ الباحث أن الفرصة مؤاتية في الفترة الراهنة للحركة القومية الكردية في تحقيق انفصالهم وتشكيل دولتهم في شمال العراق وشمال شرق سوريا، نظرا للضروف التي تخوضها الأنظمة العربية من ثورات وانقلابات وتشرذم والانغلاق على مستوى القطر ، فهذه كلها ظروف مناسبة ومناخ جيد لانسلاخ أي حركة انفصالية من رحم الدولة الأم والتي تستبطن بين طياتها النزعة الانفصالية أي كانت قومية أو أثنية أو طائفية أو عرقية عن الجسد العربي .

ثانيا: محاولات الانفصال في اليمن :

ينقسم سكان اليمن إلى جماعتين إثنتين رئيسيتين هما : الشيعة الزيدية ، والسنة الشافعية وتكاد تتساوى الجماعتان من حيث الحجم السكاني حوالي ٤٩ بالمئة لكل منهما ، مع الأقلية الأباضية بقايا إحدى فرق الخوارج ، واليهود الذين نزع معظمهم إسرائيل بعد عام ١٩٤٨م ، ويتركز معظم

الزيدين في المناطق الشمالية والجبالية لليمن ، وما زالوا ينتظمون في تشكيلات قبلية ، أما الشافعية فهم يتركزون في السهول الساحلية لمنطقة تهامة والتلال الجنوبية ، وهم أكثر استقرار في المدن و أقل انتظاما في تشكيلات قبلية ، هذا يعني أن الانقسام المذهبي في اليمن يتطابق أيضا مع الاستقطاب الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي وربما كانت محاور الاستقطاب الأخيرة أهم من الانقسام المذهبي في حد ذاته ، ومع أن الشافعية قد يمثلون نصف السكان ، إلا أن الزيدية قد حكموا اليمن منذ عام ١٨٩٨ وحتى عام ١٩٦٢م من خلال منصب "الإمامة" الذي يكتسب أهمية دينية وزمنية وخاصة بالمذهب الشيعي ، ورغم أن الشافعية لايعترفون فقهاء بمعظم ما يذهب اليه أهل الشيعة حول الإمامة إلا الدور الديني للأئمة الزيدية مصحوب بمظاهر القوة والغلبة ، قد جعلت معظمهم يدعون لهذا التقليد لما يزيد عن عشرة قرون . (سعد الله ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٢)

إلا أن الصراع على الإمامة قد كان بين الزيدية أنفسهم ، فقد قام السيد محمد الهاشم مع عدد من القبائل بمنطقة صعدة بتحدي الإمام يحيى (١٩٠٤-١٩٤٨) وإعلان نفسه إماما في صعدة ، إلا أن تمرده لم ينجح ، ثم قامت عناصر أخرى بقيادة عبدالله الوزير باغتيال الإمام يحيى عام ١٩٤٨ واستولت على الحكم في صنعاء لمدة شهر قبل أن يتمكن الإمام أحمد ابن الإمام يحيى من تعبئة القبائل الموالية واقتحام العاصمة وإعدام عبدالله الوزير وحلفائه ، ولقد تعرض الإمام أحمد بن يحيى من عام ١٩٨٤-١٩٦٢ لمحاولة انقلاب أخرى فاشلة عام ١٩٥٥م وتوالت المحاولات إلى أن نجحت إحداها بواسطة مجموعة من ضباط الجيش اليمني بقيادة عبدالله السلال عام ١٩٦٢م وذلك عقب وفاة الإمام أحمد وقبل أن يستتب الأمر لإبنه البدر ، ورغم أن السلال نفسه كان زيدا إلا أن معظم الضباط الذين قاموا بالثورة كانوا شافعيين ، ومنذ ذلك الوقت وطوال الحرب الأهلية ١٩٦٢-١٩٦٧م أصبحت السلطة في اليمن مشاعا بين عناصر زيدية وشافعية . (سعد الله ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٣)

١- أهم الأقليات في اليمن :

لو تصفحنا خريطة اليمن السكانية لوجدنا الأقليات تكاد لاتظهر بسبب نسبتها البسيطة والتي لا تتجاوز إلا نسبا بسيطة قد لا تتعدى ٥% من مجموع السكان في اليمن مع العلم أن هذه الأقليات كانت في الماضي في الماضي أكثر سكانا ونسبة وتأخذ هذه الأقليات تسميات مختلفة تدل على جذور الأقلية وأصولها وهويتها الاجتماعية ، فهناك مثلا الأقلية العرقية والأقلية الدينية والأقلية المذهبية وغيرها ، وفي اليمن توجد الأقلية الدينية وهي اليهودية ، والأقلية المذهبية وهي متمثلة في الاسماعيلية والأقلية القومية مثل الهنود والصوماليين والأتراك ولو أن البعض اعتبرها غير القومية . (غانم ، ٢٠١٠)

٢- محاولات الانفصال بعد الوحدة :

شطر اليمن الجنوبي (الذي يعرف باليمن الديمقراطي قبل الوحدة عام ١٩٩٠) والذي يعتبر عرب ومسلمون ، أغليتهم الساحقة سنية مذهبيا ، مع وجود بعض الجيوب الشيعية الزيدية ، وبعض جيوب الخوارج الإباضية ، هذا التنوع الإثني الطيف قد ضعفت أهميته أكثر وأكثر مع سيادة الأيدولوجية الماركسية- اللينينية في اليمن الديمقراطية منذ الاستقلال عام ١٩٦٧ م .(سعد الله ، ١٩٩٤ ، ص٩٢)

إن العوامل والظروف التي ساعدت على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، وكذلك النوايا الخفية للقيادة الانفصالية في الحزب الاشتراكي وأهدافها وخططها ، للرجوع إلى التشطير والانفصال وإتباع سياسة مزدوجة ، للسير في خطيين متضادين داخل يمن منقسم سياسيا ، والمشاركة في الحكم والمشاركة في المعارضة في نفس الوقت (الزرقة، ١٩٩٥ ، ص٦-٧)

في السابع والعشرين من نيسان ١٩٩٤م بدأت شرارات الانفجار تتطاير ، بعد أن ظلت مشحونة بالكثير من العوامل والأسباب ، ومنذ الاعتكاف المفعل لنائب الرئيس بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية ، مرورا بفرنسا والأردن ، ولقد كانت هذه الرحلة للتهيئة لأمر خطير أخذ يرتب ويعد له هو ومجموعة من قيادات الحزب الاشتراكي والذي كان يبني تصورات على استقلال المناطق الجنوبية سابقا والتي كانت تعرف باسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الزرقة ، ١٩٩٥، ص٩_١٠) والتي تشكلت أبن ثنائية القطبية في النظام العالمي قبل سقوط الإتحاد السوفييتي .

لقد أكدت الوقائع والأحداث صحة تثبيت النية والمرادفة لدى الاشتراكيون في نزعتهم الانفصالية ، والفترة الواقعة ما بين توقيع وثيقة العهد والاتفاق والمواجهة الشاملة لم تكن إلا فترة استعداد لاستخدام الوسيلة العسكرية لحسم الخلاف بين أطراف الأزمة ، خاصة بعد أن تعدد خيار الحزب الاشتراكي في الفيدرالية ، أو العودة إلى أوضاع ما قبل ٢٢ ايار ١٩٩٠م (صالح، ١٩٩٤، ص١٧٦) إذ بمجرد انتهاء مراسيم التوقيع على الاتفاقية ، أعلن عن تفجير الصراع العسكري في محافظة أبين ، حين حدثت مواجهة بين بعض الوحدات العسكرية التي انتقلت من المحافظات الشمالية إلى المحافظات الجنوبية ، وبعض الوحدات العسكرية التابعة للحزب الاشتراكي ، وأعقب هذا الحادث تصعيد الأزمة التي أخذت مظاهرها على شكل ممارسات إعلامية وسياسية وإدارية لتصل إلى حد الاقتتال الشامل الذي انتهى بالإعلان عن الانفصال فقد بدأت بعض قيادات الحزب الاشتراكي تردد بأن الاتفاقية تعني الفيدرالية ، وإن على كل طرف تنفيذها في الجزء الذي يشرف عليه ، وإن ما يتم باسم الوثيقة وباسم التنام الهيئات واتهام الوثيقة ، وإن أبناء المحافظات الشمالية يرفضون فكرة الإلغاء أو الضم أو الإلحاق لذ لا بد من تصحيح الوحدة ومسارها ، (الكميم، ١٩٩٦، ص٢٢٨)

في لقاء صلاله ١٣ نيسان ١٩٩٤م طالب نائب الرئيس (علي سالم البيض) بإيجاد عاصمة يمنية مؤقتة ، تسمى عاصمة تنفيذ الوثيقة واقترح إن تكون مدينة تعز هي هذه العاصمة ، وارتفع سقف المطالب إلى أن تعود كل القوات العسكرية الموزعة طبقا لإعلان الجمهورية اليمنية إلى مواقعها قبل إعلان الوحدة ، ووضع قوات عربية في الحدود الفاصلة . (صالح، ١٩٩٤، ص٣) ويمكن القول أن قادة الحزب الاشتراكي بمسلكهم هذا كانوا يمارسون ما يمكن تسميته سياسة (حافة الهاوية) ، معتقدين أن سياسة التأزم وإيصال الأمور إلى منزلقات الخطر ، يمكن أن تشكل عنصرا دافعا لإيجاد حلول للمشكلات الجوهرية العالقة ، والأخطر من ذلك أنه قد علق في أذهان تلك القيادات فكرة من يمتلك (الفرصة الأخيرة) التي إذا خسروها خسروا أنفسهم ، لذا تعاملوا مع الأزمة بالتصعيد والاعتكاف واختلاق الأعذار ، ووضع الحلول التي لا تشكل الاستجابة المسبقة لها مدخلا إلى الحل ، والتعامل مع المطالب كما لو كانت مطالب الحد الأدنى التي يشكل أي إخلال بها إخلال بكل الاتفاق ، وهنا يمكن القول أنه من الملاحظ برزت حالة من التناقض بين القول والفعل في سياسة الحزب الاشتراكية في المضممار السياسي والإعلامي ، وفي مجال حقوق الإنسان وهو ما أكده أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي (عمر جار الله) ، عندما أشار إلى أن الحزب سبق وأن أكد التزامه الصارم بتنفيذ ما تصل إليه لجنة الحوار من قرارات ، بيد أن هذا الالتزام قد تعرض للخرق وفي بعض الحالات منها : عدم تنفيذ قرار لجنة الحوار الذي قضى باجتماع اللجنة الأمنية في تعز ليوم واحد ، والانتقال بعدها إلى عدن وذلك في أواخر كانون الثاني عام ١٩٩٤م ، وجاء التنصل في عدم تنفيذ الشق الثاني من قرار اللجنة الخاص باجتماع مجلس الرئاسة في صنعاء الذي كان مقررا عقده في ٢٨ آذار ١٩٩٤ . (الكميم، ١٩٩٦، ص٢٢٦-٢٢٩).

لقد كان زعماء الانفصال يركزون على البلدان وخاصة السعودية ، مما أضعف موقفهم وموقعهم السياسي ، لأن السعودية في وعي الشعب اليمني ولدى غالبية القوى السياسية تشكل القوى الإقليمية

المتورطة تاريخيا في الصراعات الداخلية اليمنية ، والمسؤولة عن تفاقم الأزمة الاقتصادية منذ نشوب أزمة الخليج الثانية ، ولقد كان الرهان على قدرة السعودية على تأمين تغطية عربية دولية لعملية الانفصال الذي كان يستقرىء من قراءة موهومة للوضع الدولي ، مما أعلن عن خيبة أمل مريرة لدى قادة الانفصال ، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن طرفا مؤيدا للانفصال وبنفس الوقت لم تكن مؤيدة للوحدة ، بل بقيت على مسافة واحدة من طرفي الصراع ، طالما أن مصلحة وبالأخص النفطية مضمونة ومقبولة لدى الطرفين . (الرياشي، ١٩٩٤، ص١٦)

اندلعت الحرب التي فرضها الانفصاليون على الشعب اليمني فرضا بعد إن أكملت المجموعة الانفصالية استعدادها وخطتها وضمنت التنسيق والدعم الخارجي الخفي والمادي المعنوي ، لم يكن أمام الشعب اليمني سوى الخيار الوحيد ، التمسك بالوحدة في وجه الانفصال ، لكن الاتصالات التي كان يجريها الانفصاليون قادة الحزب الاشتراكي ، مع بعض الدول لضمان تدفق المساعدات الخارجية اللازمة ، والتي تمكنهم من الانفصال باعتبارها الخطوة الأخيرة بعد كل الشروط التعجيزية (الزرقة، ١٩٩٥، ص١٠١) إلا أنها أحدثت انهيارات وانعكاسات سلبية على قيادات الحزب الاشتراكي ، والتي أدركت أن الجدران وراء ظهورها والتي كانت تستند وتتكل عليها كليا أخذت تتراجع وتتهار ، وكان الأمين العام ومعه مجموعة من الذين جاءت بهم أحداث ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦م إلى قيادة الحزب الاشتراكي ، يتحمسون لفكرة الوحدة الاندماجية لإلقاء كل الأعباء والتركه الثقيلة على دولة الوحدة ، مع الاحتفاظ بكل آليات الحزب كخط رجعة إلى الانفصال ، بعد أن تترنح دولة الوحدة من الأعباء الثقيلة . (الزرقة، ١٩٩٥، ص١٦).

وبعد استقراء المشهد اليمني يرى الباحث أن لدى الحزب الاشتراكي اليمني نزعة انفصالية ، مبتغاها الوصول إلى المراكز القيادية ، وإن شرارة هذه اليقظة الانفصالية يمكن أن تجدد نفسها

مرة أخرى ، ولا سيما في ضل أوضاع اليمن في الفترة الراهنة أو ما يسمى (بالربيع العربي) فهذه المرحلة الانتقالية تعتبر ملائمة لتكبير الدول في أوضاعها ، وانفراد الحركات الانفصالية لانشقاقها عن النظام الذي يحضنها في ضل وحدة قائمة على الاستقرار .

المطلب الثاني: الحركات الانفصالية في الدول العربية الإفريقية

أولا: موريتانيا:

تمثل موريتانيا (كلمة موريتانيا أصلها يوناني وتعني أرض وهم سكان موريتانيا وكانت تدعي شنقيط) أكبر رقعة من الصحراء الغربية ولها شاطئ طويلة على المحيط الأطلسي تبلغ ٧٥٠ كيلومتر وهي البلد التي تقع على الحدود الفاصلة بين العالم العربي ،وعالم أفريقيا السوداء ، وتقع غرب إفريقيا ، وتتميز موريتانيا بصفة خاصة بمنطقتين (العربي الم.١٩٨٤، ص١٦٩):

أ - منطقة الساحل من الجنوب ،وهي تمتد من وادي السنغال حتى خط نياما بنواكشوط و تمثل مراعي طبيعية.

ب- منطقة الساحل التي تبدأ عند خط العرض ١٨ عند الصحراء، وهي عباره عن تلال رملية تنتشر فيها واحات صغيرة جميلة منها عطار ونياما وشنقيط ودان ولاته ، وتبلغ مساحة اراضي موريتانيا ١.٠٣٠.٧٧ كم٢، مربع ،ويبلغ عدد سكانها (٢.٩) نسمة وعاصمة البلاد هي نواكشوط وتأتي بعدها في الأهمية نواذيبو ،ومن ثم زويرات واخيرا روسو، وينقسم سكان موريتانيا الى بيض و سود فالبيض يمثلون العنصر العربي والبربري، وينقسمون الى عدة فئات اجتماعية ، وهم المحاربون وينتمون الى قبائل حسن والقبائل المرابطية ويمثلون الارستقراطية الدينية من العرب والبربر والكوانتة الذين ينحدرون من سلالة عقبة ابن نافع ،

أما السود فهم الحراثون والعبيد وينحدرون من سلالة المعتقين ، ويعتبرون من طبقة منحطة ، ويشكل السود نحو ثلث سكان موريتانيا وعنصر التكاير (الصحاف، الطاهر ، ١٩٨١ ، ص٥٤).

هو أهم عناصرهم عددا أما العنصر العربي البربري فهو الذي يشكل العمود الفقري لسكان موريتانيا.

والاختلاط قوي بين العرب والبربر ، وعدل الدستور على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، وهناك لغات أخرى مثل الفرنسية ولغات إفريقية (البولارية ، السنوكية ، الولفية)، واللغة العربية تسمى بالعامية (الحسنة) مليئة بكثير من الألفاظ البربرية ، أما السود فيتحدث كل منهم لغة القبيلة التي ينتمي إليها ، والسود بصفة عامة أكثر باللغة والقيم الحضارية الفرنسية. (المجالي ، ٢٠٠٧، ص٩٤)

١- الوضع السياسي:

أما الوضع السياسي لموريتانيا فقد حصلت على الاستقلال في ٢٨ تموز نوفمبر ١٩٦٠ ، بعد ما كانت محمية فرنسية ١٩٠٣ ، ثم مستعمرة فرنسية ١٩٢٠ وبعد الاستقلال تولى حكم البلاد مختار ولد داه، وأعيد انتخابية في عم ١٩٧١ واستمر حكمه إلى قيام الانقلاب العسكري في ١٠ يوليو ١٩٧٨ ، وتسلم السلطة العقيد مصطفى ولد السالك وتوالى على السلطة عدة انقلابات عسكرية إلى أن تولى معاوية ولد الطابع الحكم عام ١٩٨٤ . (بن أحمدو، ٢٠٠٣، ص١٩٩)

اول عقبة واجهت الدولة الموريتانية الجديدة في طريقها الدولي هي مطالبة المملكة المغربية بأراضيها بوصفها جزءا من أراضي المملكة ، وقد جرى نزاع طويل حوله و نوقشت بأروقة الأمم المتحدة ، وقد استخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض (الفيتو)لمعارضة الدولة الموريتانية بالدخول للأمم المتحدة. وقد تم قبولها كعضو فيها ٢١ أكتوبر عام ١٩٦١. (المجالي، ٢٠٠٧، ص ٩٥)

وفي نهاية النزاع الذي استمر عشر سنوات ، توصل الطرفان إلى اتفاق ينص على تبادل الاعتراف أثناء مؤتمر الدول الإسلامية المنعقد بالرباط سنة ١٩٦٩ ، أما المشكلة الأخرى التي واجهت موريتانيا فهي ذات شأن داخلي تمثل في ضمان التعايش بين السود والبيض في أراضيها(العربي، ١٩٨٤، ص ١٧٧).

وقد تعززت الهوية العربية للبلاد في ظل حكم الرئيس معاوية ولد الطابع منذ ١٩٨٤\١٢\١٢ خصوصا بعد التحول إلى المشروعية الدستورية التي لاقت تأخر نتيجة الدخول في حرب الصحراء ، و دوامة الانقلابات العسكرية ، ومن أهم المؤشرات: (المجالي، ٢٠٠٧، ص ٩٧)

١- جعل اللغة العربية لغة رسمية دستوريا بعد أن كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية .

٢- البدء بتعريب الادارة الوطنية ومواصلة التعريب في ميدان التعليم.

٣- اعتماد الخيار الديمقراطي الذي أتاح الفرصة للتيارات القومية العربية الفرصة للتعبير عن نفسها وتضييق الخناق على التيارات الزنجية(لعنصريها) والتيارات الإسلامية بدعوى تدينها .

٤- المشاركة في تأسيس اتحاد المغرب العربي (وقعت الدول الخمس (المغرب ،ليبيا ،تونس ،الجزائر موريتانيا ،) في فبراير ١٩٨٩ في مراكش معاهدة اتحاد المغرب العربي مما أحدث تغيير جذري في العلاقات الدولية في منطقة المغرب العربي)، والتزام الحياد ف العلاقات الإقليمية تجاه النزاع في الصحراء الغربية.

٥- تفعيل دور موريتانيا على المستوى العربي.

وبالنسبة للديانة فتجمع سكان موريتانيا مسلمون ويدينون بالمشهد السني ولا ننسى ان موريتانيا اول جمهورية إسلامية قامت في العالم(العربي .١٩٨٤، ص١٧٤)، كون الإسلام كان يزحف عبر حدودها لمحو الوثنية.

٢- الحركة الزنجية الموريتانية :

إن الحركة الزنجية الموريتانية تستلهم تراثا سياسيا ونخبة (منحدري الضفة)المتعصبين لعرقهم ، الذين شاركوا في صنع الحدث السياسي منذ الإرهاصات الأولى لتشكل المجتمع السياسي الموريتاني ، وقد كانت مشاركة السلف السياسي الزنجي في الغالب الأعم تتم عبر آليات تنظيمية مشروعة، نمت داخل الإقليم واتسمت لفعالية والتوافق مع كل مكونات المجتمع السياسي الناشئ في حينها .(باب ،٢٠٠٥، ص١٤٨)أما النزعة المتطرفة فقد أخذت تبرز للوجود منذ أن انطلق أنجاور صار صيحته داعيا الزنوج إلى عدم انتساب إلى أحزاب العرب بعد ان استقلال من حزب الوفاق الموريتاني ، وأسس في مدينة داكار سنة ١٩٥٧ م اتحاد(أصولي الضفة النهر).

وقد تلت محاولات انجاور صار محاولات اخرى قام بها أشخاص آخرون مثل "بامامادو" "صامبولي" ، وصال " مامادو كليدور "، اللذين اسسا التكتل الديمقراطي في "غورغول" بعد أن انشقا عن حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني و حاولا الارتباط بالأحزاب السنغالية وبخاصة (الكتلة الشعبية السنغالية) التي يتزعمها سنغور .كما ان الاتحاد الوطني الموريتاني الذي تاسس ١٩٥٧م من قبل شباب الزنوج واعتبر ردة فعل على (جمعية الشبيبة الموريتانية) ذات التوجه العروبي ، ساهم هو الآخر في توسع الهوة بين العرب و الزنوج.وفي خلال سنة ١٩٥٧م قامت جماعة تنتمي إلى قبيلة بولار تنحدر في مناطق "ماتام ، كيهيدي ، وبوغي" في موريتانيا ، ومنطقة "بودور" السنغالية بالدعوة إلى الوحدة بين ضفتي نهر سنغال في ما أصبح يعرف بوحدة الفتوتا التي تجمع سكان ضفتي النهر وتربطهم بدولة السنغال.(باب، ٢٠٠٥، ص١٤٩)

ولكن هذه الدعوة الانفصالية ناهضها بعض الزنوج الموريتانيون أمثال السيد "ديادي" وزير الأشغال العمومية في الحكومة الموريتانية ، ونستطيع القول ان الزنوج الموريتانيون ليسو هم الأقلية الوحيدة في الوطن العربي التي تلح على التعبير عن تميزها القومي داخل الأغلبية العربية التي تتقاسم معها الوطن الواحد ، لأن البرابرة في المغرب والجزائر، والأكراد في العراق و سوريا بالغو في هذا المسعى. (باب ، ٢٠٠٥، ص١٤٩)

٣- النزاع الحدودي مع السنغال :

تعتبر موريتانيا البلد العربي الأكثر انخراطا في إفريقيا السوداء بحكم عام للجغرافيا وبحكم التاريخ كذلك ، وقد ظل نهر صنهاجة (يعرف حاليا بنهر سنغال) على مر الحقب نقطة اتصال متميزة ، ومجالا للمبادلات الأخوية الخصبة بين السكان في الأراضي التي أصبحت فيما بعد

تعرف بموريتانيا والسنغال، وقد أسهمت الملحمة المرابطية بقوة في بلورة الشخصية الموريتانية وفي تحديد المجال السياسي الخاص، الذي سيصبح مدى لتأكيد مطامحها وتعميق اتجاهها التبريري للأمة التي كانت لا تزال في مخاض حينئذ، ففي التاسع من نيسان_ابريل ١٩٨٩م اشتبك منمون بولاريون موريتانيون مع مزارعين سوننكيين سنغاليين على الأراضي الموريتانيون وقد قتل سنغاليين وعرف هذا الحادث باسم القرية التي حصل فيها (سوننكو).
باب، ٢٠٠٥، ص ٣٣٤-٣٣٥)

وعدت أحداث سوننكو تمكنت اتصالات بين الحكومتين الموريتانية والسنغالية من تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق مكلفة بتحديد أسباب النزاع والمسؤولين عنهم ، وما ينبغي اتخاذه من إجراءات. ولكن الجو العام كان مهياً لنشوب أزمة لعبة الصحافة السنغالية من خلالها دورا حاسما عندما استخلصت الدروس على عجل حتى قبيل اجتماع لجنة التحقيق ، وحرضت على العنف ضد الموريتانيين وانتظمت عصابات حقيقية ضد التجار الموريتانيين في العاصمة داكار، ثم انتقلت عمليات العدوان والنهب ضد الموريتانيين وبحركة منتظمة إلى المراكز الحضرية في الداخل ، وقد تركت الحكومة السنغالية طيلة ٢٢ يوما الوضع المأساوي يستمر كما لو كانت عاجزة أو غير راغبة في توقيف العنف ، ولم يقتصر بعدوان على العرب الموريتانيين وحدهم ، بل طال الجالية العربية بأسرها حيث نهبت المتاجر اللبنانيين وتعرضوا للإيذاء .وفي حركة هروب تسابق الموريتانيون إلى سفارتهم و إلى الحدود البرية ودخلوا أراضي غامبيا وغينيا بيساو وغينيا ومالي حيث لجأوا إلى هذه الدول. (باب ، ٢٠٠٥ ، ٣٣٦-٣٣٧)

ثانياً: الصحراء الغربية :

هي منطقة ذات مناخ صحراوي تزيد مساحتها ما يقارب (٢٦٦٠.٠٠٠) كم ، تقع شمال غرب أفريقيا ، تحدها الجزائر من الشرق ، وموريتانيا من الجنوب ، وتحدها المغرب من الشمال ، وعاصمتها العيون وهي أكبر مدنها وغالبية سكان الصحراء يتمركزون بها ، وهي حسب تقدير الأمم المتحدة هي أرض متنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو ، ويسيطر المغرب على ٨٠% منها ويقوم بإدارتها بصفتها الأقاليم الجنوبية ، بينما تشكل المنطقة العازلة ٢٠% من مساحة الصحراء وتتميز بعدم وجود سكاني كثيف ، ولقد تشكلت البوليساريو بدعم سياسي جزائري عام ١٩٧٣م أثناء استعداد أسبانيا للجلء من الصحراء ، وإعلان الجمهورية العربية الصحراوية من طرف واحد . (الصحراء الغربية،شبكة الأنترنت)

ومع استقلال المغرب عام ١٩٥٦م ، حرصت أسبانيا على تعزيز وجودها في الأقاليم الصحراوية ، فبعد أن أرجعت منطقة طرفايا إلى المغرب أعادت التقسيم الإداري للإقليم ، ووضعت مخططاً لتهجير الأسبان على نطاق واسع إلى الصحراء لتذويب ثقافات الإقليم وقيمه ، وتبع ذلك وضع اليد على الثروات الطبيعية في المنطقة ، بالإضافة إلى تعزيز الوجود السياسي بوجود عسكري بلغ في مجملته ضعف وجود السكان المحليين آنذاك ، وعندما استشعرت أسبانيا خطر المطالب الأسبانية القائمة على الوحدة الاقتصادية والجغرافية والبشرية والتي تجمعها في إقليم الصحراء ، ذهبت إلى حد اعتبار الإقليم في حكم المناطق الأسبانية ، وعينت ممثلين لها في البرلمان الأسباني ، وبدأت تستغل الخلافات بين المغرب وموريتانيا للاحتفاظ بسيادتها على الإقليم (بوبوش، ٢٠٠٨، ص١٠-١١)

(١١)

وتمشيا مع هذه السياسة قررت السلطات الأسبانية عام ١٩٧٤م بإجراء استفتاء صوري يهدف إلى إقامة دولة صحراوية تخضع للسيطرة الأسبانية ، وقامت السلطات المغربية بالرد عليهم بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية وبعد عرضها للقضية قامت السلطات المغربية بطرح سؤالين :

١- هل كانت الصحراء الغربية عند شروع أسبانيا في استعمارها منطقة خلاء؟

٢- وإذا كان الجواب بالنفي فما هي نوع الروابط القانونية التي كانت قائمة بين المغرب وموريتانيا؟

وهكذا دأبت الجمعية العامة من أجل تصفية الإستعمار وعام ١٩٧٥م أصدرت محكمة العدل قراراتها الدولية بالإجابة على السؤالين ، حيث أجابت على السؤال الأول أن الصحراء الغربية لم تكن أرضا خلاء عند استعمارها ، ويعني هذا أن سكانها قبل مجئ الأسبان كانوا يخضعون لسلطة سياسية قائمة ، أما بالنسبة للسؤال الثاني فقد تبنت المحكمة وجود روابط البيعة بين القبائل الصحراوية والعاقل المغربي (الحسن الثاني) واستنادا للمعطيات السياسية والقانونية ، جرت مفاوضات بين الطرفين وقضت بإنهاء الوجود الأسباني في الصحراء الغربية ، والمصادق عليه من قبل الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة .(وزارة الشؤون الخارجية المغربية، ص٣-٤)

لقد كانت جولة المفاوضات التي جرت بين المغرب وموريتانيا مع الأسبان ، قد همشت الجزائر على اعتبارها أنها لم تستسغ هذا الإتفاق الذي جراً بين الأطراف ، واعتبرته بمنزلة استبعاد لها ومناهض لمبدأ تقرير مصير الشعوب ؛ وتحركت الجزائر بشكل عاجل في كل المستويات وهو أول ما تمثل في مواجهة عسكرية جزائرية مغربية في(أمغاله) ، والتي لم تستمر أكثر من ثلاثة أيام في إثر الوساطة المصرية وتحرك عدد من الدول العربية لإحتواء الأزمة وتطويقها . (بويوش.٢٠٠٨، ص١٤) شهدت هذه المرحلة مواجهات دبلوماسية كثيفة بين المغرب والجزائر والتي استندت مطروحة على تقرير المصير للشعب الصحراوي ولقد قدمت الدعم اللوجستي لجهة

البوليساريو والتي دخلت في مفاوضات عسكرية مع القوات المغربية ، كما وفرت الجزائر الدعم السياسي "للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" التي أعلنتها البوليساريو عام ١٩٧٦م ؛ ولقد خضعت المغرب لإجراء الاستفتاء ، إلا أن الجزائر تؤكد أن قضية الصحراء المغربية قضية سياسية على الصعيد الإقليمي والدولي ويتضح من خلاله أن الأساس الوحيد للتسوية يكمن في توفير الضمانات الجدية لتقرير المصير وتنظيم استفتاء حقيقي . (الفاق، ١٩٩٨، ص ١٣٠)

ولقد مكنت هذه الإجتماعات اللازمة لهذه اللجنة والتي تشكلت من وضع الترتيبات المتعلقة بالإستفتاء ، والتي سعت لخلق نوع من التسوية بين مطالب المغرب وجبهة البوليساريو ، فقد نصت مقررات القمة الأفريقية على وقف لإطلاق النار ، وتشكيل قوة لحفظ السلام وإداره مؤقتة لتنظيم الإستفتاء ويظهر من هذه المقررات أنها قبلت بمطالب المغرب حول ثلاث نقاط أساسية :

١- رفض الإعتراف بجبهة البوليساريو .

٢- عدم إجراء مفاوضات مباشرة بينهما .

٣- عدم انسحاب القوات والإدارة المغربية خلال فترة الإستفتاء .

لكن قبول المغرب للإستفتاء ، فتح شهية الأطراف الأخرى لفرض مطالب أكثر، في الوقت التي كانت فيه القضية تسير بالحل ، فإن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقيه "كودوجو" آنذاك ، انحاز مع الأطروحة الجزائرية ، وقام بضم "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" لعضوية المنظمة ، رافضا الموقف المغربي والذي كان يطالب بحسم الخلاف في القضايا بأغلبية الثلثين وليس بالأغلبية المطلقة مما أدى إلى انسحاب المغرب من هذا الاستفتاء . (بوبوش، ٢٠٠٨، ص ١٦).

ونظرا لأن المجتمع الدولي لن يتمكن من تطبيق المقترحات لحل نزاع قضية الصحراء الغربية ، وتشبث الأطراف الرئيسية بموافقتها مما أوصل القضية إلى طريق مسدود في السنوات الأخيرة ، وبهدف التوصل إلى حل سياسي للقضية ، طرح المغرب مبادرة للتفاوض بشأن الحكم الذاتي لجهة الصحراء في إطار سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية والوطنية وسعى لأن يقنع الأطراف المعنية بهذه المبادرة ، ولقد قدم نص المبادرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في ١١ نيسان (ببوش، ٢٠٠٧، ص ٣)

رفضت جبهة البوليساريو المقترح المغربي في الحل السياسي والذي يقضي بالحكم الذاتي الإقليمي للأقاليم الجنوبية ، وأعلنت أنه تشبثا بإجراء الإستفتاء ، وأكدت الجبهة أنها تدافع عن تقرير المصير للشعب الصحراوي ، وأن الجبهة لن تقبل بهذا المقترح وإنما تقبل بمخطط السلام ، والقاضي لما جاء به وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" عام ٢٠٠٣م من أجل تقرير مصير شعب الصحراء المغربية ، ويقضي بأن تبقى .

الصحراء المغربية جزءا من المغرب ، وإن تتمتع بحكم شبه ذاتي لفترة انتقالية بين خمس إلى أربعة أعوام ، ثم يخير سكان هذا الإقليم بعد ذلك في إستفتاء بين الإستقلال أو الإستمرار بالحكم شبه الذاتي أو الإندماج مع المغرب . (ببوش، ٢٠٠٨، ص ١٦)

هكذا خلف الإستعمار وراءه مشاكل إقليمية أثقلت كاهل الدول العربية ، وأشغلتها بمشاكل وبؤر توتر ، مما أبعدتها عن الدفع بعجلة التنمية والبناء والتطوير ، الأمر الذي عقد هوة الخلافات العربية البينية ، مما أضعف إمكانية العمل العربي المشترك في إطار النظام ووحداته .

الفصل الثاني : دور إسرائيل في دعم الحركات الانفصالية في العالم العربي

المبحث الأول : دور إسرائيل في تهديد الاستقرار العربي .

المطلب الأول : التواجد الإسرائيلي في الدول العربية الاسيويه .

المطلب الثاني : التواجد الإسرائيلي في الدول العربية الافريقية .

المبحث الثاني : الوسائل والمخططات الإسرائيلية في دعم حركات الانفصال .

المطلب الأول : المخططات الإستراتيجية .

المطلب الثاني : الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية .

المبحث الأول : دور إسرائيل في تهديد الاستقرار العربي

وفق الأدبيات التوراتية والتنظيرات والفتاوى الدينية التي يطلقها كبار الحاخامات اليهود فإن أرض إسرائيل الكاملة "تمتد من النيل إلى الفرات" وفق تلك الأدبيات والفتاوى فإن العراق ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن جزء من أرض إسرائيل الكاملة ، إن هذه الإدّعاءات والفتاوى بمجملها تشكل عامل تهديد واستقرار للدول العربية ، وحسب هذه الإدّعاءات والأهداف اليهودية فإن على إسرائيل أن تقوم ببناء قوة عسكرية إستراتيجية ، واستنادا إلى إستراتيجية الأمن الإسرائيلي ، والمجال الحيوي للأمن الإسرائيلي الذي يمتد إلى كل العواصم العربية ، إن كل ذلك يستدعي إسرائيل تجريد المحيط العربي من أي قدرات إستراتيجية تهدد وجود إسرائيل ، مما يستدعي إسرائيل على القيام بإضعاف الدول العربية وتفكيكها وتجريدها من مقومات القوة والوحدة وتحويلها إلى دويلات صغيرة طائفية وعرقية لا تعتمد إلى القيام بنفسها ، إن الذي يؤكد خطورة هذا الكلام أن هناك كم هائل من النوايا المبيتة والوثائق والمخططات التي تتحدث عن تفكيك وتدجين الأمة العربية للرضوخ والقبول بإسرائيل .

وسوف يتم تناول هذا المبحث في مطلبين رئيسيين :

المطلب : الاول التواجد الإسرائيلي في الدول العربية الاسيويه .

المطلب الثاني : التواجد الإسرائيلي في الدول العربية الافريقية .

المطلب الأول : التواجد الإسرائيلي في الدول العربية الاسيويه

أولاً: إسرائيل وأكراد العراق :

إن أهداف إسرائيل التوسعية وسياستها العنصرية التي تجد مرتكزاتها في عقائدها الدينية ، والأصول التاريخية التي استدعتها وصاغتها ، والنظرة العرقية التي تستهدف تمييز شعبها من غيره من الشعوب ، وكان قيام إسرائيل في فلسطين العربية ذروة التحدي الإستعماري الصهيوني للأمة العربية وأمنها القومي في إسرائيل بحدودها الحالية نقطة إنطلاق نحو التوسع والسيطرة في الوطن العربي لتأمين وجود إسرائيل الحالية بإيجاد مرتكزات تحقيق إسرائيل التاريخية .

وهي وظائف سياسية متداخلة الحلقات متكاملة الأبعاد متعددة المظاهر والممارسات ويتحدد إطارها العام في : (شدود، ٢٠٠١، ص٣٣-٣٤)

١- ضرب حركات التحرر العربية التي تحمل شعارات الوحدة والتحرر والتقدم ، وإعاقة ومنع قيام وحدة عربية على الصعيد القومي والتي تجلت في فشل مخرجات جامعة الدول العربية التي شكلت ملامح الإقليم العربي .

٢- حماية مظاهر التجزئة القطرية القائمة وإعادة إنتاجها بمظاهر مختلفة تستجيب لعملية تكريسها والاستمرار في تقطيع وتفئيت وحدات النظام الإقليمي العربي وتهميشه وزرع قلبه وأطرافه بالصراعات الهامشية التي تغطي على صراع المصير والوجود .

وفي العراق لقد لعبت إسرائيل دوراً مهماً في التخطيط للاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣ وإخراجه من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي تمهيداً لتفئته ، فكانت من أكثر المستفيدين من العدوان على الشعب العراقي ، وحاولت خلق الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة والأكراد والتركمان تنفيذاً لمخططاتها في تجزئة العراق من أكثر من نصف قرن ، فإسرائيل كانت تعتبر العراق مصدر تهديد بالغ الخطورة على الأمن الإسرائيلي منذ قيامها عام ١٩٤٨م ، والجدير

ذكره أن العراق هي الدولة الوحيدة التي دخلت في حروب مع إسرائيل ولم توقع على اتفاقية هدنة مع إسرائيل ، كما فعلت كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان في اتفاقية رودس عام ١٩٤٩م ، وركزت الإستراتيجية الإسرائيلية على إضعاف العراق وتدمير قواته العسكرية وتشجيع الصراعات بين أبنائه ، فقد استغلت إسرائيل الأكراد في شمال العراق على أنهم شعب يبحث عن وطن قومي لهم في خططها الرامية إلى إضعاف العراق وتجزئته ، فعملت على تشجيع الاتجاهات الانفصالية في الحركة الكردية ، ولم يكن الهدف من دعم إسرائيل للأكراد من أجل إضعاف العراق فقط ، بل أيضا لإقامة دولة كردية تكون حليفة لها وقريبة من منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط ولتخدم مصالحها ومصالح الدول الغربية ، ومن الممكن أن يؤدي انفصال الأكراد وتكوين دولة خاصة بهم في العراق إلى تهديد الأمن في المنطقة وخاصة في العراق مما يؤدي إلى تشجيع أقليات أخرى كالتركمان للمطالبة بالانفصال عن العراق . (نوفل، ٢٠٠٧، ص ٥٣-٥٤).

إن (الموساد) أسهم في تأسيس جهاز المخابرات الكردية (البارستن) برئاسة مسعود البرزاني ، وقد جنت إسرائيل فوائد كثيرة من علاقتها مع الأكراد كما أسهموا في نقل اليهود الكرد من اليهود المتبقين في شمال العراق إلى إسرائيل ، كما أن رجال الموساد اشتركوا بالتخطيط للمعارك وقيادة بعضها في شمال العراق ضد القوات العراقية وهم متنكرون في الملابس الكردية (مطر، ٢٠٠٣، ص ١٢٢)

إن أول كشف لحقيقة العلاقة الكردية والصهيونية قد حدثت عام ١٩٦٨م حيث ذكر "جان لارتي" في بحث بعنوان (إسرائيل الأخرى : الأكراد) ما يلي : "لم تقتصر المساعدات الإسرائيلية للبرزاني وأعوانه على الأسلحة والمعدات بل شملت خبراء عسكريين وأطباء ومدربين ، وقد أكد لارتي أيضا أن عددا من الضباط من جيش الدفاع الإسرائيلي عملوا مع البرزاني ، وأنهم أسسوا له شبكة مواصلات ودرّبوا مقاتليه على أعمال التفجير والتخريب ، كما أكد أيضا أنه عندما حدث الجنرال

"حاييم بارليف" عن البرزاني ولقائه في ١٩٤٦م في شمال إيران وهو ببذلة الجنرال السوفيتي ،
ابتسم بارليف وقال أعرفه جيدا وقد تسلمنا منه برقية يهنئنا فيها بانتصارنا عام ١٩٦٧م .
(مطر، ٢٠٠٣، ص ١٢٧)

إن ما حل في العراق هو مصلحة إستراتيجية كبرى لإسرائيل ، رغم أنه البلد العربي الوحيد الذي
ينعم بنعمتي النفط والماء معا ، حيث تنقسم البلدان العربية إلى بلدان نفطية وبلدان مائية ، إلا أن
العراق جمع بين الاثنتين بجانب مساحة كبيرة من الأراضي والتي تبلغ ٤٤٨٧٤٢ كم، معظمها
أراض خصبة وحجم السكان يزيد عن العشرين مليون نسمة نسبة كبيرة منهم متعلمون ومن بينهم
طبقة متميزة من العلماء في جميع العلوم والمعرفة ، وعائلات نفطية تتعدى الثمانين مليار دولارا
سنويا وهو ما يجعل العراق بجميع المقاييس دولة عربية قوية ويمكن رغم كونها ليست من دول
الطوق العربي ان تشكل سندا وعمقا استراتيجيا قويا لهذه الدول ، وبما يشكل رادعا وتهديدا قويا
للإطماع الإسرائيلية في العالم العربي .(سويلم، ٢٠٠٦، ص ٥).

ويذكر "شمويل سيجف" في كتابه (المثلث الإيراني : العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية
الأمريكية) في حديث له مع عسكريين إسرائيليين أنه شاهد بأمره ضابطا إسرائيليين يقومون
بتدريب المسلحين الأكراد وإن البرزاني كان يعتمد على الإسرائيليين وإن ضابطا إسرائيليا كان
يلزمه باستمرار ولقد كان الضباط الإسرائيليون العاملون في كردستان على اتصال لاسلكي دائم
مع إسرائيل وكانوا يعملون في مجال التجسس داخل العراق بالإضافة إلى ما تقدم كانت الوفود
البرزانية لا تنقطع عن زيارة الكيان الصهيوني عن طريق إيران ، ولقد حرس الكيان الصهيوني
على إرسال مساعدات مالية شهرية للبرزاني كانت تتراوح ما بين عشرين - خمسين الف دولار
(مطر، ٢٠٠٣، ص ١٢٢) .

لقد لعب (الموساد) دورا خطيرا في سلسلة الانقلابات العسكرية التي عصفت بأمن واستقرار العراق على الصعيد الداخلي ولا يمكن تغافل الدور الإسرائيلي الخطير في الحروب والصراعات المسلحة التي خاضها الجيش العراقي ضد الأكراد في شمال العراق ، حيث كانت إسرائيل تقيم تعاوننا استراتيجيا قويا مع نظام الشاه إيران في الستينات وحتى أواخر السبعينات ، ثم الدور الإسرائيلي في شن حرب الخليج الأولى التي دامت ثماني سنوات بين العراق وإيران ، والتي أنهكت الجيش العراقي ناهيك عن تدمير اقتصاد العراق ، ثم الدور الإسرائيلي عام ١٩٩٠م في تحفيز صدام حسين على شن عدوانه ضد جارتة الكويت ، وهو ما أدى إلى تدمير الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ م ، ثم استصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن فرضت عقوبات وحصار على العراق وما تلاها من احتلال عسكري أمريكي بريطاني ، وإرسال فرق التفتيش الدولية للبحث عن ما تمتلكه من أسلحة دمار شامل ومكونات بنيتها الأساسية وإزالتها في عام ٢٠٠٣ ، لقد كان لإسرائيل دور فاعل فيها ولقد أفسح المجال بعد ذلك للمؤسسات الإسرائيلية - الإستخباراتية والدفاعية والسياسية والاقتصادية لترسيخ أقدامها وتغلغلها داخل العراق . (سوليم، ٢٠٠٦، ص٦-٧) لقد نجحت الإستراتيجية الإسرائيلية في إخراج العراق من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي وتفتيته وإغراقه بالمشاكل والفتن الداخلية التي لا تبقى ولا تذر الأمر الذي أدى إلى إضعاف البنية التي كان يستند عليها العراق باعتباره حلقة أمنية استراتيجية من حلقات النظام الإقليمي العربي .

ثانيا: إسرائيل واليمن :

كان من المقدر أن تساهم الوحدة اليمنية التي تحققت عام ١٩٩٠م ، بدور أساسي في بناء وتعزيز الأمن القومي العربي ، خاصة واليمن حاولت التخلص من عوائق متعددة كانت تحد من دورها في المساهمة بإيجابية في العمل العربي المشترك حتى وإن رغبت ، وذلك نتيجة الصدمات

والمواجهات المستمرة بين الشطريين سابقا والتي استنزفت الكثير من الجهود والإمكانات يمينا وعربيا ، إلا أن النفوذ الإسرائيلي ساعد ولا سيما في مضيق باب المندب على تصعيد حدة التوتر و زيادة المشكلات(العبدلي،١٩٩٧،ص٢١١) ، والذي تمثل من خلال تكثيف الجهود الإسرائيلية وعلى أصعدة مختلفة وبخاصة على الصعيد العسكري مع إثيوبيا و أريتريا بعد استقلالها عام ١٩٩١ م وبخاصة في الجزر المواجهة لليمن والمطلة على مضيق باب المندب وما التوتر الحاد الذي حدث بين اليمن وأريتريا إلا مؤشرا على النفوذ والدور الإسرائيلي في المنطقة (البرصان ، ٢٠٠١ ، ص١٦٦) والذي أدى إلى عرقلة وتحجيم أي تنسيق ذي فاعلية في منطقة استراتيجية هامة من أهم الممرات المائية في العالم والتي تقع في قلب العالم العربي . (العبدلي،١٩٩٧،ص٢١١).

ولقد كان من أهم الأهداف الإسرائيلية الوصول إلى المنطقة الحربية بين مضيق باب المندب لمناهضة الإستراتيجية العربية هناك ، وفي نفس الوقت مارسوا دورا مؤثرا في تهديد الأمن القومي العربي ، ولقد استندت في تحركها على فرضية إمكانية للقيام بحرب عربية – إسرائيلية ، الأمر الذي يعني احتمالية قيام العرب بفرض حصار إقتصادي عليها خلال البحر الأحمر كما فعلت اليمن سابقا في حرب ١٩٧٣ م ، فقد عملت إلى قيامها باستئجار مجموعة من الجزر عند مدخل البحر الأحمر وأريتيريا ومنها جزر (حالب ،فاطيمه، دهلك) وإنشاء مطار حربي وقاعدة حربية بقصد الإقتراب من مضيق باب المندب وقد جاءت المساعدة الأرتيرية لإسرائيل باحتلال جزر حنيش لتصب في خاتمة المساعي الإسرائيلية لإحكام السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وعلى الرغم من عودة جزر حنيش إلى اليمن ، يبقى الوجود الإسرائيلي هناك والمستند على علاقات وطيدة مع أريتيريا مثيرا للخوف لا سيما أن أريتيريا بفضل موقعها الإستراتيجي تمارس دورا مؤثرا على كل الدول المطلة على الخليج العربي . (ابو زيتون،٢٠٠١، ص٤٤٢)

الأمر الذي ساعد إسرائيل في سهولة حركتها لدعم الحركات الانفصالية في تلك المنطقة والتي تضيق الخناق على دائرة الصراع العربي الإسرائيلي .

ثالثاً: إسرائيل وسوريا :

وأما في سوريا اهتمت إسرائيل بإضعاف سوريا ، عن طريق خلق فتن طائفية وعرقية ومذهبية فيها ، تمهيدا لتفتيتها إلى دويلات صغيرة ضمن مخططاتها لتفتيت الوطن العربي ؛ وكان الاهتمام الإسرائيلي بخلق صراعات محلية في سوريا ، والمراهنة عليها لإضعافها ومنعها من مقاومة الوجود الإسرائيلي على حدودها ، سمة رئيسية في الإستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع سوريا . وتزايد الاهتمام الإسرائيلي بالتآمر على سوريا بعد الوحدة التي تمت بينها وبين مصر عام ١٩٥٨م ، حتى لا تكرر تلك الوحدة ، وإن الصراعات الطائفية في سوريا مجمدة ومرهونة ببقاء الحكم الحالي فيها ؛ ولكن هذه الصراعات سوف تتفجر بشكل دموي وعنيف حيث يهدف الصراع إلى مسك زمام الحكم مستقبلا ، لأن الصراع المتوقع في سوريا لاحقا لن يكون صراعا بين رموز وشخصيات السلطة ، بل سيكون مظهره طائفا لا سيما أن مجموعة العلويين القابضة على زمام الأمور لن تسمح للأغلبية السنية بالعودة إلى السيطرة على مقاليد السلطة في سوريا ، وسينضم إلى هذا الصراع الذي سيكون بشكل حرب عنيفة تنسف الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال الفترة القادمة ، الدروز في السويداء والأكراد الذين يعيشون في مناطق متاخمة لتركيا والعراق والذين يعلنون عن انضمامهم إلى الكيان الكردي في شمال العراق (نوفل، ٢٠٠٧، ص٧٢-٧٣).

كما قدم "د. استيمار رابينوفتش" المتخصص في الشؤون السورية ، دراسة عن التركيبة الديموغرافية في سوريا وأدعى أن قضية الأقليات فيها قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة مثلما انفجرت من قبل في لبنان والعراق ويوغوسلافيا ، وركز على موضوع الدروز في سوريا

وفلسطين وامكانية الاستفادة من الدروز الذين يقيمون في إسرائيل للاتصال مع الدروز السوريين والتأثير عليهم ودعوتهم لإقامة كانتون درزي والذي يضم الدروز في سوريا والبالغه نسبتهم (٣ % في سوريا). (نوفل، ٢٠٠٧، ص ٧٣)

الإ أن الوضع في سوريا ما زال قائما لاسقاط النظام الحاكم والذي ينسف بالموارد البشرية والمادية الأمر الذي ينعكس سلبا على النظام الإقليمي العربي على اعتبار أن السيناريو المرتقب في سوريا هي الحرب الطائفية التي ستنتسف الاستقرار السياسي والاقتصادي ، مما يؤدي إلى ترجيح الميزان لصالح الأستراتيجيه الإسرائيليّة .

رابعاً: إسرائيل ولبنان :

وأما في لبنان وجدت الحركة الصهيونية و"إسرائيل" أنه يشكل الحلقة الأكثر ضعفا في الدول العربية التي من الممكن تنفيذ مخططاتهم بها ، كما أن لبنان من وجهة النظر الصهيونية ، هو خطأ جغرافي وتاريخي ومن الواضح أن لبنان هو الحلقة الأضعف في الجامعة العربية إذ يشكل المسيحيون الأغلبية عبر التاريخ اللبناني وهذه الأغلبية لها تراثها وثقافتها المختلفة عن تراث وثقافة الدول العربية الأخرى الأعضاء في الجامعة العربية ؛ وهكذا تبدو مسألة خلق دولة مسيحية أمرا طبيعيا ، كان مثل هذا الأمر يبدو شبه مستحيل في الظروف العادية ، على أنه في حال انتشار الفوضى والاضطرابات وظهور أعراض الثروة أو الحرب الأهلية ، فإن الأمر يصبح مختلف ومن دون مبادرتنا ودعمنا القوي لا يمكن إخراج تلك الدول إلى حيز الوجود ، (الفايز، ٢٠١١، ص ٦٠).

وكانت إستراتيجية بن غوريون لتفتيت لبنان عام ١٩٥٤م تنص على (نوفل، ٢٠٠٧، ص ٧٤-٧٥):

١- إن لبنان هو أضعف حلقة في الدول العربية.

٢- إن المسيحيين هم أغلبية في لبنان التاريخي ولهم تقاليد تختلف عن تقاليد الدول العربية.

٣- إن فرنسا أخطأت عندما جعلت للبنان حدودا دائمة.

٤- أن إنشاء دولة مسيحية في لبنان هو أمر طبيعي له جذور تاريخية.

٥- إن من دون مبادرة إسرائيل ومساعدتها الفعالة لن يتم إنشاء دولة مسيحية في لبنان.

٦- إن الأمر لا يتحقق من دون احتواء حدود لبنان.

هكذا كانت الإستراتيجية الإسرائيلية قائمة في المشرق العربي مما عزز وجودها وبعض الحركات الانفصالية الموجودة التي تعاملت بدورها مع إسرائيل الأمر الذي أدى إلى ترسيخ وتغلغل إسرائيل في تلك المناطق مما انعكس سلبا على حلقات النظام الإقليمي العربي مما أدى إلى ضعف البنيوية الوظيفية للنظام الإقليمي العربي .

المطلب الثاني: التواجد الإسرائيلي في الدول العربية الإفريقية

أولا : إسرائيل و موريتانيا:

١- العلاقات السياسية :

كانت البدايات لهذه العلاقات في منتصف التسعينات ١٩٩٥م عندما قام وزير خارجية موريتانيا الأسبق محمد سالم الكحل بزيارة لإسرائيل لمشاركة في تشييع جنازة رئيس الوزراء إسحاق رابين (عودة ،٢٠٠٣' ص٥١) ، إلا أن هذه الزيارة جاءت بتوقيت كانت قد أعلنت لجنة المتابعة المنبثقة عن القمة العربية قرار بوقف جميع الاتصالات السياسية مع إسرائيل احتجاجا على عدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني(المجالي،٢٠٠٧، ص٩٣).

وقد لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا في تقريب العلاقات الاسرائيلية الموريتانية ، حيث تدرج ذلك بالإعلان رسميا في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٩٩م في احتفالية جرت في حديقة البيت الابيض بمشاركة " مادلين أولبرايت " و وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة .

وأما إذا انتقلنا الى أسباب اهتمام اسرائيل بتطبيع العلاقات مع موريتانيا فهي تكمن في الأمور التالية: (المجالي ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٨)

١. سعي اسرائيل لخلخلة الصف العربي ، وإحداث المزيد من الانقسامات به ، خاصة خلال انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ ، فقد وصف "ارئيل شارون" موقف دولة موريتانيا من الانتفاضة بأنها دولة شجاعة ، خاصة لأنها لم تسحب سفيرها من تل أبيب .

٢. الموقع الاستراتيجي الجنوبي لموريتانيا في شمال غرب إفريقيا فهي نقطة التقاء بين شمال القارة العربي وجنوبها الإفريقي ، ونقطة التقاء بين إفريقيا و الاتحاد الأوروبي و موقعها المتميز على المحيط الأطلسي .

٣. الرغبة في دفن النفايات النووية الإسرائيلية في صحرائها الواسعة _صحراء النحابات - وهذه القضية أثارت جدلا واسعا في موريتانيا.

٤. الرغبة في الحصول على بعض المواد الخام منها، مادة الليثيوم التي تدخل في صناعة الحربية ومادة ليثيوم ديترويد - ٢ التي تعد أحد العناصر الهامة في صناعة القنابل النووية.

ولهذه الأسباب حرصت إسرائيل على إقامة علاقاتها مع موريتانيا .

بالنسبة للشعب الموريتاني لم يقتنع بهذه المبررات ، وكانت ردود فعله غاضبه من استمرار الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

أيضا دفع قوى المعارضة الموريتانية إلى الإعلان عن وقف كل صور التطبيع مع إسرائيل و أعلنت عن إنشاء جمعية وطنية لمكافحة التغلغل الصهيوني في إفريقيا ، والدفاع عن القدس ، وطرح عريضة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية في الأسواق الموريتانية.

كما نظم الشعب الموريتاني العديد من المظاهرات تندد خلالها تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وطالب الشعب بطرد السفير الإسرائيلية من نواكشوط وإغلاق السفارة التي يطلق عليها الشعب اسم (بيت الأجر) (أبو العينين وآخرون ٢٠٠٢، ص ٣٦١)

واستمرت هذه العلاقات بين الطرفين حتى قبل الإطاحة بالرئيس ومعاوية ولد سيد أحمد ولد الطابع (أبو العينين ، ٢٠٠٦، ص ٤٠٠)، حيث قام وزير خارجية إسرائيل " شالوم " بزيارة رسمية لموريتانيا وتم خلال المباحثات بحث عملية السلام في الشرق الأوسط والبرنامج النووي الإيراني ، وبحث السبل لتعزيز العلاقات الثنائية ، و زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ، ومناقشة المسائل الهادفة للتطبيع بين إسرائيل والدول العربية . (المجالي ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٩)

وبعدى الانقلاب العسكري ضد الرئيس الموريتاني ولد الطابع في أغسطس ٢٠٠٥ أكد وزير خارجية موريتانيا أحمد سيدي أحمد على استمرار العلاقات بين البلدين وإن السياسة الخارجية لموريتانيا لن تتغير .

وتجدر الإشارة إلى أن موريتانيا هي ثالث دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل كما أنها الدولة الوحيدة العربية التي لم تزحف سفيرها طول فترة الانتفاضة الفلسطينية ، إلا انه

حدثت تطور على العلاقات الإسرائيلية الموريتانية عقب الانتخابات الرئاسية (أبو العينين، ٢٠٠٧، ص ٥٢٠) التي جرت في موريتانيا في ١١/٣/٢٠٠٧، وأسفرت عن فوز سيدي ولد الشيخ عبدالله وصرح بأنه غير مقتنع بالعلاقات الموريتانية الإسرائيلية ولا يرى فيها فائدة للشعب الموريتاني ، ويرى أنه لا يوجد دوافع موضوعية كحالة الجوار أو الارتباط بمصالح خاصة، وشدد على أن موقف موريتانيا مع إسرائيل يجب أن يناقش بمشاركة الشعب الموريتاني .إلا أن إسرائيل دعت الرئيس الفائز بالتعاون القائم بين البلدين منذ عشر سنوات. (المجالي ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٠)

٢- العوامل التي دفعت موريتانيا لتطوير العلاقات مع إسرائيل :

أ- العوامل الخارجية : ما يتعلق بموريتانيا من ظروف اقتصادية وسياسية مختلفة هيأت بيئة مناسبة للرئيس الموريتاني ليحدث تغييرا في سياسة بلاده الخارجية .

فعلى المستوى الاقتصادي تعتبر موريتانيا الحلقة الأضعف في المغرب العربي ، والسبب في ذلك يكمن يكمن في الأزمة الاقتصادية التي تضرب بنواكشوط منذ انقطاع المساعدات الخليجية عنها بعد حرب الخليج الثانية وايضا تراجع اسواق الحديد وهو المعدن الذي تصدره موريتانيا ويوفر لها اكثر من ٣٠% من دخلها الوطني ،إلى جانب تراجع المساعدات الأوروبية والفرنسية ، بالإضافة إلى انقطاع الدعم الجزائري والليبي ،وفي هذه المقابلات بدأت المساومة بالإغراءات الاقتصادية الأمريكية تظهر في الافق في حال اقدام موريتانيا على تطوير علاقتها مع إسرائيل. (عاشور ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٥) فمثلا تور العلاقة مع فرنسا والتي تقدم المساعدات لها ويبلغ حجمها ١٠٠ مليون دولار سنويا ويرجع سبب هذا التوتر لدعم فرنسا للسنغال عام ١٩٨٩م أثناء صراعها مع موريتانيا ، وموقف موريتانيا المؤيد مع العراق أثناء غزوها للكويت عام ١٩٩٠ م

كذلك ملف حقوق الإنسان في البلاد وهي النقطة التي اتخذتها فرنسا حجة لقطع معوناتها . (المجالي ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٢)

ب- العوامل الداخلية : وجد الرئيس الموريتاني معاوية ولد الطابع نفسه محاطا بعزلة داخلية ، نظرا لسيطرته هو وأفراد قبيلته على البلاد مع الاستقصاء المتعمد لباقي القوى السياسية فهو قد تولى الحكم إثر انقلاب عسكري عام ١٩٨٤م أطاح بالعقيد خونا ولد هيد الله الذي حاول ترتيب شرعية إسلامية للسلطة ، ومنذ ذلك الوقت اصبح الرئيس الموريتاني يسيطر على مقاليد الحكم هو وأفراد قبيلته " السماسيد " مع الاقصاء المتعمد لباقي القوى السياسية الأخرى في الوقت الذي يقرب للسلطة المهمشين لأجهزة الدولة ، ولقد خلقت هذه الظروف الداخلية عزلة للرئيس ولد الطابع ، بما جعل المناورة على المستوى الخارجي هدفا يسعى إليه ولد الطابع للخروج من الأزمة الداخلية بمكونها السياسي والاقتصادي. (عاشور ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٥ - ١٤٦)

٣- قرار قطع العلاقات مع إسرائيل :

شهدت موريتانيا تطورا سياسية مفاجئة بعد قرار تجميد علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل تمثلت بالإيعاز إلى موظفي السفارة الإسرائيلية بالمغادرة ، تعزز ذلك بحصول تطور سياسي جديد في موريتانيا تمثل بفوز محمد ولد عبد العزيز في الانتخابات الرئاسية التي اجريت في ١٨ تموز ٢٠٠٩ ليدعم شرعيته في السلطة ، (الكروي وشلال ، ٢٠١٠ ، ص ٧٣)

لا شك أن إسرائيل تأمل في تحقيق عدة أهداف من شأنها إكمال المشروع الصهيوني ، في الوقت الذي تعمل الدعاية الصهيونية لكسب يهود المهجر وحثهم على العودة إلى فلسطين ، وفي الوقت

نفسه تطمح إسرائيل لتحجيم الوجود العربي بكل الوسائل ، ولا سيما أن إسرائيل تعد العرب العدو الأول الذي يجب مجابهته وتفكيكه ، وعند الإستشهاد بنماذج مختلفة من الصراعات الأثنائية والطائفية التي تعاني منها الدول العربية ، كإثارة ما يسمى بقضية البربر في الجزائر وإثارة مخطط تقسيم السودان ، والتي برز فيها الدور الإسرائيلي لإثارتها بين فترة وأخرى ، ويظهر لنا استراتيجية التفكيك الإسرائيلية والتي لا تقتصر توجهاتها على نطاق المغرب العربي فحسب بل أن جزء من جهودها في مجال التفكيك والتفتيت مسخر في نطاق بعض الأقطار التي تحسب على أفريقيا والتي أدت إلى وقوع الحروب والصراعات داخل تلك الدول . (الحريري، ٢٠٠٧، ص٥-٦)

ثانياً: إسرائيل ومصر :

إن المعاهدة الإسرائيلية المصرية والتي استصدرت وفق القرار الذي وقعته مصر مع إسرائيل ، أدى إلى اختلال جذري في الإمكانيات العسكرية والسياسية والمالية لأن القرار ارتبط بالالتزام بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ، ولأن الحكومات العربية ظهرت بمظهر المنقسمة فيما بينها حول القرار المصري ، ولأنها دخلت مع مجموعة دولية أخرى في صراعات حول عضوية مصر في المؤسسات العالمية ، بعدما أجمع الرأي الغالب في قمة بغداد على مقاطعة مصر . (مطر وهلال، ١٩٨٩، ص ١٣١)

إن إتفاقية "كامب ديفيد" فرضت منطق جديد في التعامل الدولي في الشرق الأوسط ودون ما نتطرق إلى كل ما له صلة بآثار هذه الإتفاقية على الأوضاع الداخلية في مصر فلنتذكر مجمل النتائج الحقيقية لاتفاقية "كامب ديفيد" المرتبطة بالنظام الإقليمي العربي : (الرشيدات، ١٩٨٧، ص١٣٥)

١-تفجير النظام الإقليمي العربي.

٢-خلق محاور في العالم العربي.

٣-تمكين القوى الأجنبية غير العربية التسلل إلى المنطقة العربية.

٥-إحلال أسلوب التعامل الثنائي موضع مفهوم الممارسة الجماعية.

٦-خلق المناخ الصالح لشن الحرب الباردة في المنطقة العربية.

٧-وضع الإطار الحركي والقاعدة لتحقيق إسرائيل الكبرى.

٨-شل منطقة القلب في النظام الإقليمي العربي.

٩-تفريغ النظام الإقليمي العربي من دور الدولة القائد.

١٠-تمكين دول المحيط من تطبيق مبدأ شد الأطراف بأقصى قدر من الفاعلية.

١١-خروج مصر من الصف العربي ؛ لتمكين القوى الاجنبيه غير العربية من التسلل إلى

المنطقة العربية.

إن هذه الاتفاقية ساهمت في تعزيز الانعزال القطري والإقليمي مما أدى إلى غياب دور مصر

للاضطلاع بدور القيادة العربية ، مما غيب مصر تماما وأدى إلى انعزالها عن النظام الإقليمي

العربي الأمر الذي حجم مصر في دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي .

ولقد جاء التغلغل الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي ولا سيما في دول المنبع لنهر النيل لتطويق

السودان ، تمهيدا لتقطيع أوصاله ، وإحباط محاولة بناء دولة قوية موحدة ومنافسة بموارده

ومساحته الشاسعة وثقل ديمغرافيته وعمقه الاستراتيجي لمصر ، وفق مسؤول الأمن الداخلي "افي

ديختر" الذي كشف عن بصمات الاحتلال في إنتاج وتصعيد بؤرة دارفور وتأجيج مشاعر الانفصال

في الجنوب والغرب ، لتغيير مجرى الأوضاع في البلاد نحو الصراع والانقسام والمزيد من

الأزمات المزمنة والمستعصية على حساب تعظيم القدرات ، بما يفسح الطريق أمام التدخل الإسرائيلي . (سعد الدين، ٢٠١٢، ص ٧٩)

إن الابتغاء الحقيقي من وراء التغلغل يكمن في تطويق البلدان العربية وبخاصة مصر ، وحرمانها من أية نفوذ داخل القارة ، واستغلال وتعميق الخلافات العربية مع الدول الأفريقية ، وتهديد أمن البلدان العربية على نهر النيل ، وخاصة مصر ، بمحاولة تعميق نفوذ الكيان المحتل في الدول المتحكمة في مياه النيل ومنابعه ، والتركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا ، مستغلا بذلك العداء التاريخي بين أثيوبيا والعرب وإمكانيات التأثير في السياسات الأغنديه ، على جانب تأمين مداخل البحر الأحمر المؤدية إليه عن طريق وجوده في المناطق المطلة على الساحل الشرقي في أفريقيا ، وخلق تيار مناهض للعرب ، وضرب حركات التحرر في القارة والحصول على تسهيلات عسكرية في دولها ، كاستخدام القواعد الجوية أو البحرية ولقد سبق في عام ١٩٦٧م عندما استخدمت إسرائيل قواعد أثيوبيا ، كما استهدفت تفتيت التضامن الأفريقي - العربي وإبعاده عن العمل الموحد من خلال تأييد الحركات الانفصالية والاضطرابات المحلية وتغذية النزعات الطائفية والقبلية. (سعد الدين، ٢٠١٢، ص ٨١)

إن هذه الأمور بمجملها ساهمت في إبعاد مصر عن دائرة التحرك العربي ، للاضطلاع بدورها القيادي والسياسي والعسكري الأمر الذي عزز من انعزال مصر وانحسارها في حدودها .

إن مدخلات الثورة المصرية كانت نابعة من رحم الشعب المصري ، نتيجة المراحل التراكمية التي عاناها الشعب المصري ، إلا أن هذه الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه مصر تجعل مجالاً للشك في توظيف مخرجات الثورة المصرية فيما يخدم مصالحها ويتفق مع استراتيجيتها .

ثالثاً: إسرائيل ودول المغرب العربي :

وحسب نص الوثيقة الصهيونية الإستراتيجية في الثمانينيات : (تقارير و وثائق ،٢٠٠٧، ص٦٦)

ففي الجزائر هناك حرب أهلية في المناطق الجبلية بين الشعبين الذين يكونان سكان هذا البلد .

كما أن المغرب العربي والجزائر بينهما حرب بسبب المستعمرة الصحراوية الأسبانية بالإضافة

إلى الصراعات الداخلية التي تعاني منها كل منهما .

كما أن التطرف الإسلامي يهدد وحدة تونس .

إن النظام الليبي يشن حروبه ضد العرب أنفسهم ، انطلاقاً من دولة تكاد تخلو من وجود سكان

يمكن أن يشكلوا قومية قوية ذات نفوذ ؛ ومن هنا جاءت محاولاته لعقد اتفاقيات حقيقية كما حدث

في الماضي مع مصر .

إن مجموعة دول المغرب العربي تضم بنسبها الاجتماعي مجاميع اثنيه تعرف بالبربر تتفاوت

أعدادهم بين دوله وأخرى ، ويتكون المغرب العربي في أقطاره من عدة مجاميع بربريه كما يلي

: (الحريري،٢٠٠٧، ص١٣١)

١- تسعة ملايين نسمة في المغرب أي بنسبة ٤٥% .

٢- أما في ليبيا بنسبة ١٠% .

٣-أما في تونس اندمج البربر والعرب في بوتقة واحدة ولم يعد هناك أي مشكلة وتبلغ نسبتهم

٥% .

٤- أما في الجزائر فتتراوح نسبتهم بين ٢٥- ٣٠% .

إلا أن الأبحاث والدراسات الإسرائيلية تفترض افتراضات مفادها إمكانية قيام كيان عرقي خاص بهم عن طريق واقع مصطنع ومزيف يصوره وجود عدة خصوصيات لهم في اللغة والثقافة والتاريخ ومن ثم يفرض عليه وفق المنظور الإسرائيلي الانفصال عن المجتمع الجزائري. لكن حدوث الانفصال هنا صعب جدا لأن الجامعات البربرية في قلب الجزائر لا تمتلك مقومات بناء دولة حيث أن موقع هذه التجمعات في مكان لا يتيح لها الاتصال الخارجي لتتمكن من الانفصال.

ولقد كشفت دراسة إسرائيلية حديثة صدرت عام ٢٠١٠م عن مخطط إسرائيلي لاخترق الحركة الأمازيغية البربرية واستثمارها لتسريع عملية التطبيع في دول المغرب العربي ، وأشارت الدراسة الصادرة عن مركز "دايان" التابع لجامعة تل أبيب أن أكبر عائق للتطبيع يتمثل بالحركات الإسلامية والقومية ، والتي تضغط على الأنظمة السياسية في المنطقة لإيقاف التطبيع مع إسرائيل ، فيما كشفت الدراسة عن الزيارات التي كان يقوم بها بعض النشطاء في الحركة الأمازيغية لإسرائيل ، كما اعتبرت أن موضوع النزاع حول قضية الصحراء الغربية يعيق تقدم التطبيع الإسرائيلي في الجزائر ، وأن اللوبي الصهيوني في واشنطن يضغط لرفع المساعدات لصالح المغرب ، كما يضغط لدعم موقف المغرب في الصحراء. (التليدي، ٢٠١٠)

يفهم مما سبق أن إسرائيل لديها تصور مسبق للمتغيرات الداخلية في الجزائر وأثرها في دعم مشروع تقسيم الجزائر عبر تأجيج البربر خاصة أنها قامت بالسابق بفتح قناة اتصال مع البربر لدعم نزعات بعض أبنائهم وقياداتهم الانفصالية قبل استقلال الجزائر عن طريق طاقتها السياسية والاستخباراتية وخاصة جهاز المخابرات العام (الموساد) ، وتطور التدخل الإسرائيلي لتأجيج الأوضاع داخل الجزائر والجماعات المسلحة في جنوب السودان ، بإيصال الأسلحة وتدريب بعض البربر في فلسطين ، حيث وصلت إلى ميناء حيفا في ١٨ نيسان ١٩٩٤م بأخره تنقل على متنها

٢٥٠ فردا من البربر الجزائريين ضمن مجموعة تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٣٠ سنة تابعة لشركة الملاحة الصهيونية قادمة من ميناء "مارسيليا" الفرنسي ، والمجموعة الثانية من البربر الذين استقدموا عبر فرنسا لتلقي التدريب على العمليات العسكرية الخاصة مثل عمليات زرع الألغام وحرب العصابات ، ويشرف ضباط (الموساد) وشعبة (امان) الاستخبارات العسكرية على تدريب تلك المجموعات وكانت المهمات التي كلفت بها تلك المجموعات القيام بأعمال التخريب واغتيال العناصر المهمة داخل الجزائر . (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٣٣)

والذي يؤكد صحة هذه المعلومات هو إحباط سلطات الأمن الجزائرية في شهر يوليو ١٩٩٤م محاولة لتفريب مسدسات وبنادق من طراز (عوزي) للجزائر ، ولقد أحبطت نفس السلطات في إبريل من نفس السنة محاولة لتفريب أسلحة إسرائيلية عبر زورقين بحريين ، كما أكدت المصادر الرسمية الجزائرية وجود مؤشرات قوية لتورط (الموساد) الإسرائيلي في الجزائر للعمل على استمرارية الأوضاع غير مستقرة أو الوصول بها إلى حد الانفصال أو التفنيت . (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٣٥)

هكذا أسهمت إسرائيل في إنكفاء وتعزيز الصراعات في الدول الإفريقية ، كما استثمرت العبث بورقة الأقليات ، الأمر الذي يخلق حالة غير مستقرة بين وحدات النظام الإقليمي العربي ، مما انعكس إيجابا في تحقيق الإستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى ترسيخ جسرها حول طوق دول المغرب العربي وشد الأطراف وبترها كما حصل مع حركات التمرد في جنوب السودان ، الأمر الذي بمجمله يهدد الأمن القومي العربي

المبحث الثاني : المخططات والأدوات الإسرائيلية في دعم الحركات الانفصالية :

إن لإسرائيل أدواتها ووسائلها وإستراتيجياتها وأساليبها غير الشرعية في دعم الحركات الانفصالية التي يحتويها النظام الإقليمي العربي ، فعملت على استغلال كل فرصة من أجل إثارة النعرة بين أبناء الأقليات الأثنية والطائفية في الوطن العربي ومن أجل خلق جيوب معادية وتهيأتها للانفصال ، فلقد حاولت إسرائيل جاهدة التعامل مع الأقليات والعبث بورقة الأقليات في مغرب الوطن العربي ، ومشرقه ، ولقد ركزت الإستراتيجية الإسرائيلية دوماً على أن الوطن العربي مزيج من القوميات والأعراق والأثنيات ، إلا أن وسائل الاختراق الإسرائيلية كانت تمد جسور علاقاتها مع حركات التمرد بالاعتماد على مخططات بعيدة ومتوسطة المدى ، والتي تعتمد على شد تلك الحركات وبترها عن الدولة الأم من خلال تفعيل كل الإمكانيات التي تساهم في إذكاء الصراع وبت العناصر التي من شأنها تعلي من وتيرة التصادم وستتناول هذا المبحث بمطلبين رئيسيين :

١. المخططات الإستراتيجية .

٢. الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية.

المطلب الأول : المخططات الإستراتيجية :

أولاً: مخطط بلقنة المنطقة :

والذي يستهدف تكريس حالة التجزئة للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس طائفية ومذهبية وعرقية ، وذلك من خلال استغلال مشاكل الأقليات في الوطن العربي والتي تدعو للانفصال أو الاستقلال أو الالتحاق بدول أخرى غير عربية في الدائرة الإقليمية والتي تشكل القومية الأم لبعض الأقليات ، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل بالإضافة إلى استغلال إسرائيل الخلافات العرقية والمذهبية والطائفية ، وتغذيتها بإثارة النعرات الانفصالية والتي تؤدي إلى حروب أهلية ، كالحرب الأهلية في لبنان والحركة الانفصالية في جنوب السودان ، وثورة الأكراد في شمال العراق ، وثورة البربر في الجزائر ، ومحاولات الفتنة الطائفية بمصر (سويلم، ٢٠٠٦، ص١٣) ، إن هذا المخطط الانفصالي نجد له أساسا في بعض المخططات التي أطلقها الزعماء الصهاينة :

١- مخطط الكومونولث "لجابتونسكي" :

تناول قادة الحركة الصهيونية فكرة الكومونولث البري ومنهم "هيرتزل ثيدور" حيث دعي إلى خلق مصالح اقتصادية يجمعها كومونولث يهودي - عربي ، والتي تسمح بدخول إسرائيل في النسيج الاقتصادي العربي ، (اسماعيل، ١٩٩٥، ص٣) وجاء بعد ذلك "جابتونسكي" (١٨٨٠-١٩٤٠) أحد القادة الصهاينة ذو النزعة الإصلاحية ليحمل ويتبنى النظرة السابقة ولقد عززها بتصوراته والتي تتبنى خلق دويلات صغيرة سواء كانت عرقية أم طائفية تحيط بالكيان اليهودي باعتبارها تابعه له ، بل أنها وفق تصوراته قائدة لهم وقد أوصى بتبني سياسة الردع الفعال تجاه العرب باستخدام القوة والعنف للتسليم بالوجود الصهيوني ، مما يوحي بأن افكاره كانت تتميز بالتعصب القومي

لليهود ، أمّا ملامح الكومنويلث نشأت كفكره ، لكنها بعثت في الوقت الحاضر من جديد تحت إطار الدعوة لإقامة مشروع الشرق أوسط . (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٢٠_١٢١)

٢- مخطط "بن غوريون" لتفتيت الأقطار العربية :

وهو المخطط الذي تبني فكرته "بن غوريون" من خلال تكليفه لمجموعة من الخبراء المتخصصين لتفتيت الأقطار العربية عبر تشجيع قيام كانتونات عرقية وطائفية لبعض أبناء الأقليات والطوائف لدفعهم للإسلاخ عن كياناتهم السياسية ، ومن الملفت للنظر تعدد وتنوع الخبراء المتخصصين في إعداد ذلك المخطط ، سواء كانوا متخصصين في الشؤون السياسي أو الشؤون الإستراتيجية أو الشؤون العسكرية ، إضافة إلى مشاركة بعض العناصر التي أصبحت لاحقا من قادة الكيان الصهيوني والذي تشكل في مشاركة "جولدامائر" في تشكيلة ذلك الفريق ، مما يوحي للمراقب أهمية التوصيات التي توصلوا إليها وخلصتها بناء قوة صهيونية متفوقة على العرب ، وإقامة العلاقات مع الدول غير العربية في المنطقة (دول الجوار) وفق سياسية شد الأطراف ، والتحالف مع الأقليات العرقية والطائفية في الوطن العربي ، لا سيما الأقطار المحيطة بالدول العربية كالعراق وسوريا والسودان . (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٢٢)

٣- المخطط الإستراتيجي للجيش الإسرائيلي :

أعدت قيادة الجيش الإسرائيلي مخططا تفتيتيا بين عامي ١٩٥٦-١٩٥٧ ، لتقسيم وتجزئة الأرض العربية جغرافيا إلى عدة دويلات عرقية وطائفية باستخدام عدة وسائل تكرر البعض منها ، كإثارة الأقليات واستخدام الهجرة والاستيطان ، (كارانجيا، ١٩٦٧، ص ٦١_٦٢) ووضعت الخطة عدة سيناريوهات للدويلات المرتقب تكوينها مستقبلا ومنها دولة درزية في منطقة الصحراء وجبل تدمر ، ودويلة شيعية تشمل جزء من لبنان في جبل كامل ، ودويلة مارونية في منطقة جبال لبنان

حتى الحدود الشمالية للبنان ، ودويلة علوية في منطقة اللاذقية وحتى الحدود التركية في سوريا ، ودويلة كردية في شمال العراق ، ودويلة للأقباط في مصر ، (كارانجيا، ١٩٦٧، ص٥٧_٥٨) . إن مرامي هذا المخطط حاضرة الآن ولا سيما بعد أحداث الثورة السورية والسيناريو المرتقب لتلك المنطقة ، حيث أن من الملاحظ أنه ما يجري في سوريا من استنزاف للموارد البشرية والمادية ومحاولة زرع فتنة طائفية ومذهبية ، الأمر الذي يجعل إمكانية تنفيذ هذا المخطط أمرا سهلا .

٤- مخطط الهيئة العاملة للسلام لمنطقة الشرق الأوسط :

نشرت الهيئة العاملة للسلام وهي جمعية صهيونية تضم نخبة من العلماء والكتّاب والمفكرين والصهاينة في القدس عام ١٩٦٨م مخططا لتفتيت الوطن العربي تحت عنوان (مخطط لمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠) وخلاصة هذا المخطط يتركز من خلال تأكيده على أن الدول العربية والكيان الصهيوني ودول أخرى والمتوقع قيامها مستقبلا حتى عام ٢٠٠٠م سيحافظون على كياناتهم السياسية والاقتصادية وشخصياتهم الدولية

، وفي هذا تحذير لحالة التجزئة الإقليمية الواقعة فعلا بحيث أن كل قطر وفقا لهذا المخطط سيحافظ على خصائصه القطرية والذاتية ، ولا مجال من أثر ذلك للتأمل لحدوث أي تعاون أو تكتل عربي مباشر ، ويؤشر المخطط أن سنة ٢٠٠٠م ستنميز باختفاء المشاكل بين العرب وإسرائيل وانتهاء الصراع بين العرب والصهاينة . (جمعه، ص٢٠١)

ومن الملفت للنظر أن هذا المخطط يؤشر إلى أن سنة ٢٠٠٠م ستفقد الحدود بين الدول العربية وإسرائيل أهميتها وستصبح الدول العربية قوميات مستقلة على غرار أوروبا . (جمعه، ص٢٠٧) إن ملخص القول أن هناك تشابه كبير بين هذا المخطط والمخطط الجديد الشرق أوسطي مع استحضر لأفكار "جابتونسكي" لقيام كومونولث يهودي - عربي ، وفي المحصلة تصبح إسرائيل

القوة الرائدة في الإقليم بينما تكون الأقطار العربية والدويلات العرقية والطائفية المراد خلقها مجموعة إقليمية مفككة خاضعة للهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية لإسرائيل.

٥- مخطط مركز الأبحاث السياسية لوزارة الخارجية الإسرائيلية :

وهي عبارة عن دراسة أعدها المركز في نهاية السبعينيات من قبل مجموعة من الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية والمهمات الخاصة، إضافة إلى بعض القادة المتقاعدين من الخدمة والذين سبق وإن عملوا في بعض المؤسسات الاستخباراتية، وتهدف الدراسة إلى إحداث تفتيت جغرافي وديمقراطي لعدد من الأقطار العربية الرئيسية كالعراق ومصر والسعودية و الجزائر. من خلال استعمال عدة وسائل منها دعم بعض أبناء الأقليات ماديا وإدامة العلاقة معهم من أجل تشجيعهم لإقامة كيانات خاصة بهم ومنفصلة عن أقطارهم، وتؤكد الدراسة أهمية التنسيق مع دول الجوار للوطن العربي (تركيا وأثيوبيا وإيران) لانجاح فقرات هذا المخطط وخدمة مصالح إسرائيل العليا. (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٢٧)

٦- مخطط "عوديدينون" لتفتيت الوطن العربي :

ويشمل مخطط "عوديدينون" في الثمانينيات خطة صهيونية شاملة لتفتيت الأقطار العربية ، خاصة أن صاحبها كان من أحد موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية سابقا ، وقد نشر هذا المخطط بعنوان (إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات) ويتضمن هذا المخطط عدة سيناريوهات مستقبلية للتفتيت ، والواجب حصوله على أغلب الدول العربية ، وعند الرجوع إلى الوثيقة الأصلية لهذا المخطط يشمل الجهة الغربية للوطن العربي (، ١٩٨٢، Shahak).

إن ما جاء في الوثيقة الصهيونية والتي نشرتها مجلة "كيفونيم" والتي صدرت عن المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٨٢م تحت عنوان (إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات) حيث جاء فيها ما يلي :

"إن مصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادة متعددة على عكس ما هي عليه الآن ، لن تشكل أي تهديد لإسرائيل ، بل تكون ضمانا للزمن والسلام لفترة طويلة ، وهذا الأمر هو اليوم في أيدينا ، إن مصر لا تشكل أي خطرا عسكريا إستراتيجيا على المدى البعيد بسبب تفككها الداخلي ومن الممكن إعادتها على الوضع الذي كانت عليه بعد حرب حزيران ١٩٦٧م ، إن أسطورة مصر القوية والزعيمة للدول العربية قد تبددت في عام ١٩٥٦م وتم زوالها في عام ١٩٦٧م ، إن مصر بطبيعتها وبتركيبها السياسية الداخلية الحالية هي بمثابة جثة هامة فعلا بدأ سقوطها وذلك بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحيين والتي سوف تزداد حدتها في المستقبل إن تفتتت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف إسرائيل السياسي على جبهتها الغربية ، كما أن دول مثل ليبيا والسودان والأبعد والتي لن يكون لها وجود بصورتها الحالية بل ستندمج إلى حالة التفكك والسقوط الذي ستعرض له الأخرى ، وإن فكرة إنشاء دولة قبطية مسيحية في مصر العليا إلى جانب من الدويلات الضعيفة والتي تتمتع بالسيادة الإقليمية في مصر بعكس السلطة والسيادة المركزية الموجودة اليوم وهي وسيلة لإحداث هذا التطور التاريخي .

إسرائيل غير قادره على أن تحقق عن طريق الاحتلال العسكري استراتيجيتها ، إن الجيش الإسرائيلي بكل فروعه غير كاف لاحتلال هذه المناطق الكبيرة المترامية الأطراف، لذلك فإن الحل العسكري أو التفتيتي لمثل هذه القضية هو عن طريق دفع أطراف أخرى لتقوم بمثل هذه الدور. بينما تستطيع من خلال تجزئة لبنان إلى خمس دويلات أن تحقق ذلك.

أما بالنسبة إلى سوريا، فقد فدعا بينون إلى إقامة دولة علوية على طول الساحل، ودولة سنية في منطقة حلب وأخرى سنية في دمشق ودولة درزية في هضبة الجولان تمتد إلى حوران وشمال الأردن. ووصف بينون العراق بأنه الدولة الأقوى في المنطقة من ناحية إمكاناته البشرية والمادية التي تشكل خطرا حقيقي على إسرائيل في المستقبل القريب والبعيد. وقال: "إن العراق الغني بالنفط من جهة، والذي يكثر فيه الانشقاق والأحقاد في الداخل من جهة أخرى، هو المرشح المضمون لتحقيق أهداف إسرائيل، فالعراق أقوى من سوريا وقوته تشكل في المدى القصير خطرا على إسرائيل أكثر من أي خطر آخر. إن الحرب العراقية-الإيرانية سوف تؤدي إلى تفتيت العراق وتؤدي إلى انهياره من الداخل قبل أن يصبح في مكانه التآهب لخوض الصراع على جبهة واسعة ضدنا. "

وما يحدث في العراق حاليا بعد الاحتلال الأمريكي من محاولات ضرب وحدته الوطنية تمهيدا لتجزئته، يؤكد ما خطط له بينون قبل ربع قرن. ولم تسلم منطقة الخليج العربي من مخطط بينون، فدعا أيضا إلى تقسيم منطقة الخليج العربي، على أساس أن:

"البنية السياسية في شبه الجزيرة العربية معرضة لمختلف أشكال الانقسامات، وهذا أمر حتمي، وبخاصة في العربية السعودية. وبغض النظر عما إذا كانت قوتها الاقتصادية القائمة على النفط ستظل على حالها لا تمس أو أن هذه القوة ستتقلص على المدى البعيد، فإن الانشقاقات الداخلية والانقسامات هي تطور طبيعي واضح وطبيعي في ضوء البنية السياسية الحالية. "

و أما في الأردن فهو برأي بينون:

"يشكل هدفا استراتيجيا مباشرا على المدى القصير، ولكن ليس ذلك على المدى البعيد، لأنه يشكل خطرا حقيقيا على المدى البعيد، وذلك بعد تجزئته وإنهاء حكم الملك حسين الذي طال،

وانتقال السلطة إلى الفلسطينيين، على أن يتم ذلك في المستقبل القريب. وإن على إسرائيل أن توجه سياستها لإذابة هذا الكيان وتنتهي النظام الحالي فتنتقل السلطة إلى الأغلبية الفلسطينية، وعليه فإن تغيير النظام في شرق الأردن سوف يحل مشكلة المناطق المكتظة من السكان العرب غرب الأردن. "

واستند بينون في مشروعه على:

أن واقع العالم العربي يشبه بيتا قابلا للسقوط يسهل هدمه بسبب خليط الأقليات العرقية .
أن سياسة السلام وإرجاع الأراضي من خلال الاعتماد على الولايات المتحدة ، من شأنها أن تمنع تحقيق الحلم الإسرائيلي الكبير أو أن تعطل الأهداف القومية ، انطلاقا من حاجات سياسية ضيقة .

أن تجزئة الأقطار العربية ، وخصوصا المحيطة بفلسطين ، هو الضمانة الرئيسية لبقاء إسرائيل وقوتها . و وصف "إسرائيل شاهاك ،الذي ترجم المخطط من العبرية إلى الانجليزية ، بأنها وجهة نظر بعض قادة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط المستندة إلى تقسيم المنطقة بأكملها إلى دويلات صغيرة.

وعند إجراء مقارنة بين مخطط : بينون والمخططات السابقة ، تستخلص لنا حقيقة مهمة وخطيرة في نفس الوقت مفادها ضرورة تفتيت جميع الدول العربية بلا استثناء وهو مؤشر يؤكد أن الهيمنة الإسرائيلية بفعل التفوق النوعي والتكنولوجي والنووي ، لا تستطيع أن تتحقق بفعل إمكانياتها فقط ، بل أن الدور الذي تلعبه إستراتيجيات التفتيت لإثارة القلاقل وخلق الصراعات داخل التخوم العربية سلاح فعال آخر لا يقل خطوره عن السلاح التقليدي أو حتى أسلحة الدمار الشامل ، لأن الفعل الواقع على النظام الإقليمي العربي يحاول أن يكون حالة ذاتية شبيهه بالإصابة بمرض عضوي خطير لا يمكن شفاء العضو الذي أصابه المرض بفترة وجيزة ، مما يستنتج أثر مضاعفاته

تكاليف تنشغل بها الدول العربية لمجابهة ذلك ، لصرف الأنظار عن الساحة الحقيقية للصراع مع الكيان الصهيوني وهذا ما تريده إسرائيل أن يحصل جراء استراتيجياتها . (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٣٠)

٧- مخطط "يحرز قيل درور" لتفتيت الأقطار العربية :

يعتبر مخطط "يحرز قيل درور" والذي صدر عام ١٩٩٠م (إستراتيجية إسرائيل العظمى) لإسرائيل عام ١٩٨٨م ومذكرة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحق رابين" (ج١، ج٢) وكان درور ، قد ارسل المذكرة ١٩٩١ يدعو فيها الى العمل من أجل الاستفادة من انهيار الاتحاد السوفياتي في إضعاف العرب ويقول فيها:

"انه من الضروري ان نبذل قصارى جهودنا من اجل استغلال هذه الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي و أزمة الخليج التي أدت الى اضعاف العالم العربي بشكل لم يسبق له مثيل من اجل تفجير التناقضات داخله ومع الجوار والمحيط من حوله . ان سياسة "فرق تسد" هي التي جعلت دوله مثل بريطانيا كانت تنحصر فوق عدد من الجزر الى امبراطورية عالمية لا تغيب الشمس عن مساحتها التي وصلت من الهند شرقا الى جزيرة فوكلاند غربا" (نوفل، ٢٠٠٧، ص ٥١) إن هذا المخطط يعد مشروعا تفتيتيا مهما لأن أبعاده السياسية والإستراتيجية تنطلق لتحقيق التفتيت والتدمير كوسيلة لتحويل إسرائيل إلى قوة عظمى ومهيمنة في المنطقة ، وتعددت أبعاد مخطط "درور" وتصدر البعد السياسي والاجتماعي مكانا بارزا فيه لأنه يشكل وفق تصوراته ومنظوره هدفا إستراتيجيا لابد من تفتيته من خلال تقويض الكيانات العربية وإسقاط نظمها وتفتيت مجتمعا بالاستناد إلى عدة وسائل منها سياسية وإستراتيجية وعسكرية . (سلمان، ١٩٩١، ص ٥) " ويتضمن هذا

المخطط أبرز العناصر والافكار التي من الممكن ان تؤدي الى اضعاف الدول العربية وتفتيتها

، ما يخدم "اسرائيل" وأمنها ، وهي:

١-تفويض الكيانات العربية واسقاطها وتفتيتها

٢-اثارة الحروب والنزاعات بين الدول العربية

٣-ايجاد مختلف الوسائل لتدخل القوى العظمى في النزاعات العربية

٤- تدمير البنية الاساسية للدول العربية من دون استثناء

٥-تفتيت المجتمعات العربية من الداخل عن طريق دعم الاقليات غير العربية وغير الاسلاميه

٦-تدعيم علاقات "اسرائيل" مع دول الجوار العربي والتحالف معها .

ويبدو أن هذا المخطط متخصص لتفويض الأنظمة السياسية العربية ، والعمل على تغييرها ومن ثم اختراق المجتمع العربي لإحداث تفسخ وانهيار في العلاقات الاجتماعية فيها ، للتأثير في زعزعة ولائهم الوطني والقومي ، وما يتضح من ذلك أن إسرائيل تضع لها عدة اتجاهات في مخططاتها الإستراتيجية بحيث إذا لم تفلح في تجزئة وتقسيم الكيانات السياسية جغرافيا ، فإنها تركز جهودها لإضعافها داخليا وتعميق الصراعات فيها . (الحريري،٢٠٠٧، ص ١٣٠-١٣١)

وعند الإسقاط النظري لهذه المخططات الإستراتيجية الإسرائيلية على أرض الواقع ، تجد إسرائيل أن في دعمها للحركات الانفصالية التي يحتويها النظام الإقليمي العربي ، مدخلا مهما لتنفيذ وتحقيق تلك المخططات الرامية إلى إحداث شرخ بين الدول العربية ودول الجوار ومن ثم تطويق الدول العربية وتفويض أنظمتها السياسية في حدودها ، الأمر الذي يقوم إسرائيل بثتى الوسائل والأساليب في دعمها للحركات الانفصالية ، ليمهد الطريق أمام تلك الحركات والتي امتلكت نزعتها الانفصالية من برائن الأساليب الصهيونية مؤدية إلى قيام كيانات ودويلات عرقية وأثنية تكون إسرائيل هي

الفصل والحكم بين تلك الدول ، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز مشروع الهيمنة الذي تستبطنه إسرائيل .

ثانياً: استراتيجية شد الأطراف

إن مبدأ شد الأطراف من المبادئ الأساسية للسياسة البريطانية الاستعمارية والتي صاغت تقاليده الإستراتيجية مسبقاً ، إلا أن إسرائيل أحرزت نجاحاً مؤثراً في تطبيقه ، وجوهر هذا المبدأ يقوم على خلق حالة شلل في الأطراف لأي كيان مصنف إسرائيلياً في مراتب التهديد الإستراتيجي والعداء لها ، ويجري التعامل مع الخصم طبقاً لهذا المبدأ ، أو الجسد الكلي له والطرف وقد تصل هذه الحالة إلى حد ترسيخ التناقضات الداخلية للخصم ؛ ومع وجود حالة من حالات الانقسام الديني أو العرقي أو الثقافي بين المركز والطرف ، والنتائج المنطقي من هذه الحالة هو قدرة القوى الخارجية على اجتذاب الطرف بعيداً عن الجسد الأصلي . (ابراهيم، ٢٠١٢، ص٢٣٢) وهذا ما يؤكد "دايفيد بن غوريون" بقوله "إن الجهد الإسرائيلي لإضعاف الدول العربية ينبغي أن لا يحسب على خطوط أمواجه فقط مع دول المواجهة بل يجب أن ينتشر ليصل إلى قلب الدول العربية ، والذي يمكن أن يصبح دعماً وإسناداً ، والقصد بهذا الجهد هو الوصول إلى الجماعات غير العربية والتي تعيش على التخوم ، مثل الأكراد في شمال العراق والانفصاليين في جنوب السودان ، والدروز في جبال لبنان" (الحريري، ٢٠٠٧، ص١٣٧)

وعند الإسقاط النظري لهذا المبدأ نجد أن إسرائيل حققت نجاحاً كاملاً في الحالة السودانية بفصل جنوب السودان وميلاد دولته الجديدة في يوليو ٢٠١١م ، حيث خضعت التطبيقات الإسرائيلية لهذه الإستراتيجية انطلاقاً من أثيوبيا حيث استند التحرك الإسرائيلي نحو الجنوب السوداني إلى ما يمكن تسميته نمط العلاقة والجماعات الأثنية في جنوب السودان ، حيث عملت إسرائيل ضمن

خطة إستراتيجية محكمة لتطبيق سيادة شد الأطراف ومن ثم بترها والتي استهدفت ما عرف باسم المحيط ومن أهم الدول التي سلطت إسرائيل أنظارها عليها هي (أثيوبيا وتركيا وإيران).

ثالثا: حلف الضواحي

لقد سعت إسرائيل جاهدة دوماً إلى السعي لإعلان دول حلف الضواحي العربية لإسرائيل، والذي يتمثل في التكوين السيكولوجي لإسرائيل لتعزيز ودعم وخلق الاضطرابات الداخلية في كافة الأقطار العربية (الأقليات القومية - الأقليات الدينية - الأقليات المذهبية) لصالح إسرائيل والسعي بإنشاء وقيام كانتونات داخل الأقطار العربية ترتبط ارتباطاً جيوسياسياً مع إسرائيل؛ عسكرياً للحماية واقتصادياً لدعم ثنائية رأس السوق واستثمارها لصالح الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي بزعامة وقيادة المواطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط ككل، وبدائيات ذلك يتجسد بالمناداة بالفيدرالية \ وحقوق الإنسان \ حقوق الأقليات \ حق تقرير المصير \ والدفاع عن الحريات، وقد تمثل هذا المخطط في دعم وتأجيج النزاعات الانفصالية وتغذيتها ودعمها، وعند اسقاط هذا المخطط على خارطة العربية نجد بأنه تجسد في (حرب جنوب السودان \ أزمة دارفور \ الحرب الأهلية في الجزائر \ تكريس الفيدرالية في العراق على أسس إثنية ومذهبية \ المناداة بالدولة القبطية في مصر \ رفع الظلم عن أهل شيعية الاحساء في السعودية التي تزخر بحقول النفط في المنطقة الشرقية) . (الدليمي، ٢٠٠٧)

إن الهدف من إقامة هذا الحلف هو إقامة دويلات داخل الأقطار العربية ذات الوزن القيادي والجغرافي والسكاني والاقتصادي وربطها استراتيجياً بإسرائيل بعلاقات تكافلية وصولاً إلى تجزئة الجزء منها وتمزيق الأقطار العربية، والوقوف ضد مشاريع وبرامج العمل الوحدوي ومؤسسات العمل العربي المشترك وضرب حركات التحرر العربية وانشغالها بمعارك جانبية .

رابعاً: مبدأ الاحاطة والعزلة :

يسعى هذا المبدأ إلى خلق كيانات قومية متباعدة من حيث مدركاتها الفكرية والإيديولوجية ، مثل الدائرة العربية بمواجهة الدائرة الإفريقية حيث تشكل الحالة السودانية نموذجاً واضحاً لتطبيق هذا المبدأ أيضاً ، فقد جرى احتواء السودان وعزله من خلال استغلال انقساماته الداخلية ومحاولة تفجيره من الداخل وتصوير نزاعاته الداخلية في دارفور باعتبارها صراع الهوية الإفريقية بمواجهة العروبة (الطويل، ٢٠١٢، ص ٢٣٨)

المطلب الثاني: الوسائل السياسية والعسكرية والإقتصادية

أولاً: الوسائل السياسية:

١- العبث بورقة الأقليات :

إن الاستعمار عمل على ضرب أبناء الجلدة الواحدة في صميم تكوينهم العرقي والديني وإثارة النعرات الطائفية والدينية والعرقية ، تنفيذاً لاستراتيجياته في الوطن العربي ، حيث ركزت الإستراتيجية الإسرائيلية في تعاملها مع الأقليات التي تبني سياسة شد الأطراف ثم بترها ، بمعنى مد الجسر مع الأقليات وجذبها خارج نطاق الوطن العربي ، ومن ثم تشجيعها على الانفصال وهذا هو المقصود بالبتر ، لإضعاف الدول العربية وتفتيتها ، وفي نفس الوقت تهديد مصالحه ، وقامت بفتح قنوات اتصال مع تلك الأقليات عن طريق عناصر (الموساد) وكان "اريبيل شارون" قد وضع استراتيجيته لتفتيت الوطن العربي ، وذلك قبل قيامه باحتلال لبنان عام ١٩٨٢ م ، وقال في مقابلة مع صحيفة معاريف الإسرائيلية " إوتحدث عن الصراع المحتمل حدوثه بين الشيعة والسنة والأكراد في العراق ، وبين السنة والعلويين في سوريا ، وبين الطوائف المتناحرة في لبنان ، وبين الفلسطينيين والبدو في الأردن ، والشيعة والسنة في المنطقة الشرقية للسعودية ، والمسلمين والأقباط في مصر ، وبين الشمال المسلم والجنوب

المسيحي - الوثني في الجنوب في السودان وبين العرب والبربر في المغرب العربي الكبير
(نوفل، ٢٠٠٧، ص ٥٥).

ويذكر أحد الباحثين الإسرائيليين "حغاي" أن الاعتبارات التي كانت وراء اهتمام إسرائيل بالأقليات العرقية والطائفية في الوطن العربي حيث يقول "إن من حق إسرائيل كدولة إقليمية يهودية العمل للدفاع عن أيّة أقلية قومية أثنية أو دينية في المنطقة ، لكونها جزء لا يتجزأ منها وإن مصلحتها مشروعة أن تشارك في الحفاظ على النسيج التعددي للشرق أوسط لكونه أساس وجودها وأمنها (اشد، ١٩٨١) ويؤكد "يهود لايبير" أحد الباحثين الإسرائيليين أن الإستراتيجية الإسرائيلية تسعى لتوظيف وتأجيج بعض أبناء الأقليات والجماعات المذهبية ، حيث تهدف من وراء تحقيقها عدة أهداف سياسية وإستراتيجية ، لعل أبرزها يتمثل في مواجهة الضغوط التي تتعرض لها إسرائيل من قبل الدول العربية ، وفتح معارك جانبية تؤدي إلى توزيع الطاقات العربية العسكرية والسياسية بدلا من تركيزها وحشدتها في ميدان المواجهة مع إسرائيل بالاضافة إلى منع قيام تحالف عربي من خلال إشغالها في حروب داخلية تشغلها عن القيام بدور فعال ضد إسرائيل . (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٠٤)

إن هذه الوسائل التي تمارسها إسرائيل بمساعدة غطاء عربي إعلامي ، تستهدف المنطقة العربية برمتها لتحجيمها ولتفتيتها وإضعافها ، لكن سياسة فرق تسد والتي تمارسها إسرائيل أشد خطورة من السياسة التي كانت تمارس إبان الاستعمار والتي كانت تستند على أطر جغرافية إلا أن سياسة إسرائيل توظف كل المدخلات من أجل أن تفرق بين الطوائف والمذاهب والقوميات ولا سيما بعد أحداث ما يسمى (بالربيع العربي) إذ أن من سلبات مخرجات الثورات العربية أنها هيأت الفرصة ووفّرت مناخ ملائم لإنسلاخ أي حركة لديها نزعة

انفصالية ولا سيما المرحلة الانتقالية الحالية والذي تكون فيه الأنظمة السياسية الجديدة في مخاض عسير الأمر الذي يجعلها ضعيفة وأكثر عرضة للتدخل الخارجي .

ولهذا فإن "إسرائيل" تعتمد في استراتيجيتها على إضعاف الدول العربية من خلال الوسائل السياسية التالية: (نوفل، ٢٠٠٧، ص٥٢)

١-تفتيت الدول العربية من خلال إثارة النعرات الطائفية وتغذيتها داخل كل دولة عربية بما يحقق الأمن القومي لـ "إسرائيل" .

٢-العمل على توسيع الخلافات بين الأقطار العربية لكي تبتد قوتها العسكرية في الصراعات الإقليمية التي تسهم هي في خلقها ودعمها.

٣-العمل على منع قيام وحدة بين الأقطار العربية ، والسعي إلى تمزيق المنطقة وتجزئتها بتحويلها الى كيانات ضعيفة متقاتلة.

٤-إنشاء حركات مؤيدة لـ "إسرائيل" تهدف الى تفتيت الروابط الاجتماعية والقومية في المجتمعات العربية وخلق صراعات دينية بين المسلمين وبقية الطوائف من أجل تفتيت الشعب الواحد وتقسيمه.

٥-تمزيق الدول العربية الى مناطق مستقلة تسيطر عليها الطوائف المختلفة.

٦-بما أن القومية العربية هي العدو الرئيسي لـ "إسرائيل" ، فإن تجزئة وتقسيم وتدمير الأقطار العربية هو واجب وهدف "إسرائيل" الأول.

٧- على "إسرائيل" أن تقيم علاقات جيدة مع الأقليات الدينية (المسيحيين) والعرقية (الأكراد) والأثنية (البربر)، وتحريضها للعمل معها ضد العرب تصل الى حد الانفصال وتشكيل كيانات منفصلة .

٨- من اجل القضاء على التفوق السكاني العربي والقوه العربية لابد من تفتيت الاقطار العربية لإضعافها وإبقائها عاجزه عن مقاومة الوجود الإسرائيلي .

٩- التركيز الإسرائيلي على ان منطقة الشرق الاوسط لا تضم شعبا واحدا. بل عدة شعوب مختلفة، والتأكيد على هوية الشرق أوسطية بديلا للهوية العربية لشعوب الشرق الوسط.

ثانيا: الوسائل العسكرية والاستخباراتية :

إن الوسيلة العسكرية لإسرائيل ظاهرة مركبة متعددة الأهداف ومتنوعة المظاهر والأساليب ، فإسرائيل بحد ذاتها قاعدة متقدمة ورأس جسر للدول الغربية في قلب النظام الإقليمي العربي ، بذلك تسهل عملية الوجود الخارجي من خلال وجودها الدائم ومن خلال تدفق القوات والأساطيل العسكرية الأجنبية في الأرض العربية والمياه والبحار العربية وتستخدم إسرائيل الوسيلة العسكرية في تحقيق وظائفها الأخرى في الوطن العربي . (شودود، ٢٠٠١، ص ٣٤)

إن التعاون الذي أقامته إسرائيل مع أرتيريا يجب أن لا يفهم أنه جاء من باب الكرم الإسرائيلي والمساعدة في دولة حديثة الاستقلال ، بل جاء كمقدمة للإستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى التواجد في المناطق القريبة من البحر الأحمر والسودان حيث كان الاتفاق بين تلك الدولتين ، يفضي بأن تقوم أرتيريا بالسماح الكامل للوجود العسكري الكامل لإسرائيل في أراضيها وإعطاء الإسرائيليين جهاز (الموساد) حرية الحركة والتنقل داخل أقاليمها ، هذا علاوة على الاشتراط الإسرائيلي بأن ترفض حكومة أرتيريا أي نشاط تعاوني مع الدول العربية ، خاصة

تلك المتعلقة بانضمامها لجامعة الدول العربية ، وترتيباً لذلك فقد قامت إسرائيل باختيار المناطق المهمة لإقامة القواعد العسكرية الإسرائيلية والأسلحة والمعدات التي تحتاجها هذه القواعد ، كمرحلة أولى في مدن (أسمره ودنكاليا، وسنهين) وبناء على قرب إقليمها من أثيوبيا والسودان واليمن ، ومن ثم تزويدها بثلاثة آلاف جندي إسرائيلي مزودين ببعض الطائرات وحاملات الجنود والدبابات ، كما شاركت إسرائيل في تطهير جزر دهلك من الألغام الأرضية ، وقامت ببناء قاعدة عسكرية ومطار في ذلك الجزء ، وكذلك قامت بتجهيز مرفأ في جزيرة "مرس" وهي جزيرة تقع جنوب ميناء عصب والذي يوجد إلى الجنوب الشرقي منه رادار على قمة جبل "سوركين" لمراقبة السفن التي تمر عبر باب المنذب .

(ابوزيتون، ٢٠٠١، ص ٤٥٠)

وينضح الدعم الإسرائيلي الأرتيري إبان الاحتلال الأرتيري لجزر حنيش ، حيث قامت إسرائيل بتزويد أرتيريا بمجموعة من المستشارين والخبراء العسكريين في مجال القوات البحرية والجوية ومدتها بصفقة أسلحة والمعدات وتتضح كما يلي : (ابوزيتون، ٢٠٠١، ص ٤٤٩)

- ١- ست طائرات هيلوكبتر من طراز بلاك هوك ودولفين.
 - ٢- طائرة واحدة من طراز عربية ، والمستخدمة في مهمات الاستطلاع البحري.
 - ٣- منظومة رادار بحري ؛ ومجموعة صواريخ بحر من طراز جبرائيل.
- ويشير "يهوديت رؤوبين" باحث إسرائيلي في شؤون السودان وليبيا الخطوات التي إتخذتها إسرائيل لدعم حركة جنوب السودان عسكرياً : (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٣٦_١٣٧)

١- تدريب الجماعات المسلحة على فنون الحرب والقتال في مراكزها خاصة داخل اثيوبيا ويتولى إدارتها المستشارون الإسرائيليون.

٢- إرسال كميات من الأسلحة وخاصة الأسلحة الروسية والتي استولت عليها إسرائيل إبان حرب عام ١٩٦٧م وشملت هذه الصفقة أسلحة خفيفة ومتوسطة.

٣- إرسال مستشارين عسكريين إلى مناطق الغابات داخل الأراضي السودانية المحاذية لأثيوبيا بعد أن كان الأمر قاصرا على تقديم العون والتدريب داخل الأراضي الأثيوبية.

٤- التأثير على قادة الحركة المسلحة في جنوب السودان لإعلان أهدافهم الحقيقية من وراء هذا التمرد لتطویر فلسفة تصادمهم مع السلطة المركزية في الخرطوم من مرحلة مجرد المطالبة بالمساواة مع أبناء الشمال إلى الرغبة في الانفصال في إطار كيان سياسي خاص بهم.

كما يشير "رؤبيين" إلى ما ذكره من معلومات أخرى للنافذة التي يتم إيصال الدعم العسكري الإسرائيلي من خلالها إلى بعض الانفصاليين كما حصل في جنوب السودان ، وهي اغندا حيث أيدت إسرائيل الحركة الانفصالية التي كانت تعرف باسم "إنيانيا" وقد تولى الملحق العسكري في كمبالا "باروخ بارينو" هذه المساعدات باعتباره المشرف الشخصي على إيصالها للمعنيين ، ولقد كان للسفراء دور مهم في دول الجوار في كل من أثيوبيا واغندا والكونغو وتشاد . (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٣٧_١٣٨)

استخدمت إسرائيل شركات الأمن والمسؤولين السابقين في جيشها وأجهزتها الإستخباراتية وحكوماتها السابقة وأبرزها شركة : ليف دان " وشركة "الشبح الفضي" حيث يخشى الرؤساء

الأفرقة من قواتهم المسلحة نفسها ، ومن ثم يلجأ العديد إلى تكوين مليشيات قبلية لتأمين أنفسهم ، حيث تتولى شركات المرتزقة الإسرائيلية تدريب وتسليح هذه المليشيات .
(حوران، ٢٠٠٨، ص ٥١، ص ٥٩)

عندما نتحدث عن الدعم العسكري الإسرائيلي للجيش الشعبي لتحرير السودان وتزويده بالخبرات العسكرية والمعدات اللوجستية والتقنيات والأسلحة المتقدمة عبر دول أفريقية ترتبط بعلاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني ، مثل أثيوبيا واغندا وكينيا ، وتدريب قيادته العسكرية في قواعد إسرائيلية في منطقة النقب ، ومنحها تسهيلات تمكنها من الحصول على الأسلحة والإمدادات والمعدات القتالية في الدول الأخرى ، ونقلها إلى قواعد إسرائيلية في دول أفريقية مجاورة ، ومشاركتها وضع الخطط وإدارة العمليات العسكرية ، والاشتراك إلى جانب الانفصاليين ضد الجيش السوداني كما حصل في العراق عندما قاتلت إسرائيل مع الأكراد ضد الجيش العراقي ، وتكثيف نشاط عناصر (الموساد) في الجنوب ، وقيام وحدات عسكرية إسرائيلية بإنشاء مطارات سرية لتنظيم حركة تهريب السلاح والعتاد بالتعاون مع دول أفريقية ، وبدعم أمريكي أوروبي وإيجاد جسر جوي إلى مناطق التمرد . (سعد الدين، ٢٠١٢، ص ٨٧)
إن (الموساد) أسهم في تأسيس جهاز المخابرات الكردية (البارستن) حيث كان الضباط الإسرائيليون العاملون في كردستان على إتصال لاسلكي دائم مع إسرائيل ، وكانوا يعملون في مجال التجسس داخل العراق . (مطر، ٢٠٠٣، ص ١٢١)

إن إسرائيل ولا سيما بعد سقوط نظام صدام حسين ، قد وعدت الأكراد ببناء جيش ودعمه دعماً تنظيمياً وتدريبياً وتسليحاً بما في ذلك الأسلحة الثقيلة والتي تشمل دبّابات وعربات نقل ومروحيات ومقاتلات ، وكانت بداية بناء هذا الجيش في يناير ٢٠٠٤م عندما قام (الموساد) الإسرائيلي وحدة

كوماندوزية سرية تضم نحو ٦٠ فردا من قوات البشمرجة الكردية ، ولقد تم نقلهم إلى إسرائيل على متن طائرة عسكرية أمريكية ، حين تلقوا دوره تدريبية مكثفة للقيان بعمليات اغتيال واختطاف وزرع الألغام والعبوات الناسفة ، ونهب الآثار والمتاحف . (سويلم، ٢٠٠٦، ص ٨٢)

ثالثا: الوسائل الاقتصادية :

لقد كانت الوسائل الاقتصادية في دعم الحركات الانفصالية والتي تشمل :

- ١- تقديم المساعدات المالية لزعماء الحركات الانفصالية.
 - ٢- إعطاء الوعود في حال الانفصال عن الدولة الأم بدعمها في الأمور الفنية والخبراء وإقامة المشاريع لإحداث التنمية.
 - ٣- تقديم المساعدات الإنسانية والأدوية والمواد الغذائية والأطباء لتقديم الخدمات للسكان اللاجئين والمتدققين من جرّاء القصف والحرب . (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٣٦)
- ولقد حرص اسرائيل على إرسال المساعدات المالية الشهرية لبعض زعماء الحركات الانفصالية ، مثل المساعدات التي قدمتها إسرائيل للبرزاني بشكل دوري شهري وكانت تتراوح ما بين ٢٠-٥٠ ألف دولار . (مطر، ٢٠٠٣، ص ١٢٢)

لقد استخدمت إسرائيل التغلغل والنفوذ في المناطق المحاذية للنظام الإقليمي العربي ، كمنطقة القرن الأفريقي مثلا ورفعت شعار الدولة الصديقة ذات السمات الخاصة والتي مكنتها من الإنعتاق من الاضطهاد وتحقيق التنمية وما يؤهلها لقيادة نموذج يصلح الاقتداء به من قبل الدول الوليدة والتي تشارك إسرائيل في كونها دول نامية تعاني من القهر والاضطهاد ، كما ساهم تلويح إسرائيل باستعدادها لتقديم المساعدة الفنية البحتة الخالصة من أية مطامع أو مطامح في خلق صداقات بينها

وبين زعماء الحركات الانفصالية في منطقة القرن الأفريقي وتبادل العلاقات الدبلوماسية وعقد الاتفاقات الاقتصادية . (سعد الدين، ٢٠٠١، ص ٤٠٨_٤٠٩)

إن الإنسان عندما تجرده من أخلاقه وإنسانيته حتما سيصبح كيانا يتصل من كل ما هو سوي ولن تحكمه إلا مصالحه الضيقة ولو كان ذلك على حساب إراقة الدماء الأمر الذي يجعله أن يصل إلى مراده ، لأن إسرائيل بوسائلها واستراتيجياتها وأدواتها وأساليبها غير الشرعية في دعم الحركات الانفصالية تنطلق من إطار غير منطقي يستند على اللاشرعية واللاقانونية لتحقيق مآربها ، ولقد حققت الإستراتيجيات والوسائل السياسية الإسرائيلية نجاحا نسبيا في تطبيقها لتلك الأدوات على أرض الواقع ، الأمر الذي يجب أن يعالج من قبل وحدات النظام الإقليمي العربي ، من خلال تفعيل العمل العربي المشترك على الصعيدين الرسمي والشعبي ، ومن خلال وضع الخطط الإستراتيجية بعيدة المدى ومتوسطة المدى والتي لا تستند على التخطيط القطري ، بل يجب أن تستجمع بين ثنائياها التخطيط الجماعي الذي يستند برسمه على أصحاب الاختصاص وذوي الخبرات العملية في كل وحدات النظام الإقليمي العربي ، حتى نتمكن من مجابهة ما تستبطنه إسرائيل من مشروع الهيمنة الإقليمية والذي بدوره يهدد بزوال النظام الإقليمي العربي.

الفصل الثالث: تأثير الدور الإسرائيلي في تعزيز الحركات الانفصالية في السودان

المبحث الأول : الدور الإسرائيلي التاريخي في تعزيز الحركات الانفصالية في السودان.

المطلب الأول :التدخل الإسرائيلي في السودان

المطلب الثاني : دوافع حركة الانفصال في جنوب السودان .

المطلب الثالث : التواجد الإسرائيلي في دول الجوار السودان .

المطلب الرابع : الدعم الإسرائيلي لحركة الانفصال في جنوب السودان .

المبحث الثاني : مستقبل الأمن الإقليمي العربي في ظل التدخل الإسرائيلي .

المطلب الأول : اثر الحركات الانفصالية على مستقبل الامن الإقليمي العربي .

المطلب الثاني : الحركات الانفصالية ومستقبل الوطن العربي .

المبحث الأول : الدور الإسرائيلي التاريخي في تعزيز الحركات الانفصالية في السودان .

إن التوجهات الإسرائيلية تجاه السودان قديمة منذ قيام الدولة الاسرائيلية ، حيث بدأت العلاقات الإسرائيلية تجاه السودان في فترة الخمسينيات ، حيث اختلفت طبيعة تلك العلاقات تبعاً لنظام الحكم القائم في السودان من عام ١٩٥٦ - ١٩٦٩ ومن عام ١٩٦٩ - ١٩٨٩ ومن عام ١٩٨٩ إلى الآن إلا أن التغلغل الإسرائيلي في منطقة شرق أفريقيا والتي تقع ضمن أقاليمها أرض السودان ، ساهم في تمكين الدعم الإسرائيلي للحركة الانفصالية في جنوب السودان ، إلا أن النفوذ الإسرائيلي في دول جوار السودان والذي يعتبر وجوده نقطة ارتكاز ينطلق منها في تحقيق إستراتيجيته لتجزئة السودان ، ولا بدّ من أن نضع بالحسبان أن من موجبات إسرائيل لبلقنة السودان ، للحيلولة دون قيام السودان الدولة ذات المساحة الشاسعة والثقل الديمغرافي والشريط الحام من النفط والمواد الأولية التي ما زالت بعيدة عن الاستنزاف البشري ، إن جملة هذه الأمور تجعل من السودان دولة قوية وذات عمق استراتيجي على اعتبار أن السودان عضد قوي لوحدات النظام الإقليمي العربي ، هذا إذا ما توافرت الإرادة السياسية ، الأمر الذي دفع إسرائيل متجهة إلى السودان تخطط وتدبر وتقتنص الفرص لجعل السودان غير مستقر من خلال تصعيد بؤر التوتر مستغله بذلك نفوذها في منطقة القرن الأفريقي والدول المجاورة للسودان على اعتبار أن هذه الدول تعتمد على المحيط العربي والتي يمكن ان تشكل عامل تهديد للأمن القومي العربي

وساتناول هذا المبحث في أربعة مطالب رئيسية :

المطلب الأول : التدخل الإسرائيلي في السودان

المطلب الثاني:دوافع حركة الانفصال في جنوب السودان.

المطلب الثالث : التواجد الإسرائيلي في دول جوار السودان .

المطلب الرابع: الدعم الإسرائيلي لحركة الانفصال في جنوب السودان

المطلب الأول : التدخل الإسرائيلي في السودان

سأقوم في هذا المطلب بدراسة العلاقة التي أقامتها إسرائيل مع النخب الحاكمة في شمال السودان وفي جنوبه وذلك من خلال أربعة مراحل مهمة في تاريخ السودان :

١- مرحلة الاستقلال ١٩٥٦-١٩٦٩ .

٢- مرحلة حكم النميري وحتى سقوطه ١٩٦٩-١٩٨٥ .

٣- المرحلة الانتقالية ١٩٨٥-١٩٨٩ .

٤- مرحلة الإنقاذ وجبهة العمل الإسلامي ١٩٨٩-٢٠١١ .

أولا :مرحلة الاستقلال والحكم العسكري الأول في السودان (١٩٥٨-١٩٦٩) .
أما الحكم العسكري الأول في السودان (١٩٥٨-١٩٦٤) ، فيعود بداية الي سعي الإدارة البريطانية الى تكوين قوات سودانية ، وتوخت في أن تعتمد في تكوينها أساسا على أبناء القبائل النيلية الأفريقية ، الذين كانوا قد أخذوا عنوة الى مصر لينشئ منهم محمد علي باشا الفرقة السودانية ، التي شكلت في ما بعد العمود الفقري للجيش الذي غزا القائد البريطاني "الورد كتنشر" به السودان . وقد ركزت الإدارة البريطانية في عمليات التجنيد الإضافية على أبناء قبائل الشمال ، التي تمردت على حكم الخليفة عبدالله التعايشي . (العباسي ، ٢٠١١ ، ص ١٧)

بهذا التخطيط ، عملت الإدارة البريطانية - الى حين - على إقامة فاصل بعزل القوات السودانية عن المؤثرات الخارجية ، وتحويل تلك القوات الى أداة لإخماد الانتفاضات السودانية . إلا أن هذا الاطمئنان تجاه الجيش لم يستمر طويلا ، إذ تمكن الملازم أول عبد الفضيل أماظ من قيادة ثورة الفرقة السودانية ، وتمكن الملازم علي عبد اللطيف من قيادة انتفاضة اللواء الأبيض ، فتشكلت إذ

ذاك دفاع السودان ، التي كانت البدايات الأولى لنشأة القوات المسلحة السودانية في ما بعد .
(العباسي ، ٢٠١١ ، ص ١٧)

اسرائيل وحزب الأمة :

في حزيران / يونيو ١٩٥٤م أرسل "حزب الأمة" السودان وفدا الى لندن لهدف الحصول على الدعم البريطاني لاستقلال السودان . و في أثناء مكوثه في لندن ، أوزعت الاستخبارات البريطانية (م أي ٦) الى وفد " حزب الأمة " طلب المساعدة من اسرائيل . ١٧ حزيران /يونيو ١٩٥٤م ، اجتمع هذا الوفد الذي ضم كلا من سيد الصديق المهدي ، الابن الأكبر للمهدي ، ومحمد أحمد عمر ، نائب الأمين العام ل "حزب الأمة " ، في لندن مع مسؤولين اسرائيليين من السفارة الاسرائيلية في العاصمة البريطانية . اتفق الطرفان في ذلك الاجتماع على مواصلة اللقاءات والاجتماعات بينهما بشكل مستمر ، على أرضية المصالح المشتركة بينهما في العداء لمصر واتفقا أيضا أن يكون محمد أحمد عمر رجل الاتصال الدائم بين " حزب الأمة " واسرائيل . في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٥٥ ذكر "موشيه شاريت " في مذكراته ما يفهم منه استمرار الاتصالات بين " حزب الأمة " واسرائيل على مستويات رفيعة . (محارب ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠٤)

جرت بين حزب الأمة واسرائيل في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٨ اتصالات واجتماعات كثيرة ومفاوضات متشعبة حول مسألتين أساسيتين لمواجهة ما اعتراه عدوهما المشترك المتمثل في مصر . دارت المسألة الأولى حول تقديم اسرائيل مساعدات مالية لحزب الأمة على شكل قروض لتمكينه منى مواجهة النفوذ المصري في السودان ، و كذلك مواجهة الأحزاب السودانية التي لم تكن تعتبر مصر عدوا ، والتي كانت تدعو الى وحدة وادي النيل والحفاظ على علاقات متطورة بين السودان ومصر . أما المسألة الثانية فتمحورت حول استثمار

اسرائيل في مشاريع اقتصادية في السودان ، و خاصة في اراضي المهدي ، زعيم " حزب الأمة " ، وفي تلك المشاريع التي تدر ارباحا مالية على "حزب الأمة". (محارب ، ٢٠١٢، ص٢٠٥-٢٠٦)

و اما ثورة ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٤ ، فقد عبرت عن سوء الأحوال السياسية و الاجتماعية ، و سلب الشعب مكاسبه التي حققها في معركة الاستقلال في ظل الحكومة العسكرية الأولى ، و تصاعد صخط أغلبية الشعب السوداني بعد إقدام الانقلابيين على تفويض التجربة الديمقراطية والحكم المدني في السودان .والجدير ذكره هنا ، أن الحركة الوطنية المعارضة في السودان اجمعت عند ذلك على مقاومة الحكم العسكري ، والتصدي له ، وسحب البساط من تحت أقدامه ، وبعد تصاعد وتيرة الصراع في جنوب السودان مع الحرب الأهلية كرد فعل مضاد على موقف الحكومة العسكرية ، أجمعت القوى السياسية المعارضة على ضرورة تشكيل الجبهة الوطنية المتحدة لإسقاط النظام ، و توجت تلك الجهود بإعلان الاضراب السياسي العام والعصيان المدني ، فنشبت مواجهات مسلحة بين الطرفين في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٤ ، واشتعلت في الشهر نفسه (يوم ٢١) ثورة شعبية . وبعد سقوط الحكم العسكري حلت محله حكومة مدنية انتقالية (٣٠ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٤-٧ حزيران / يونيو ١٩٦٥) وتشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد محمد محجوب في ١٣ حزيران / يونيو ١٩٦٥ ، فيما كان على رأس الدولة اسماعيل الأزهري . غير أن عمل الحكومة المدنية دام أربعة أعوام فقط ، إذ أزاحها الانقلاب العسكري الثاني في ٢٥ أيار / مايو ١٩٦٩ .(العباسي ، ٢٠١١، ص١٨-١٩)

حاولت الحكومة السودانية ، خلال المرحلة الانتقالية وبعد الاستقلال ، ان تطور الجيش و توسعه وتعيد هيكلته وتنظيمه على وقف الأسس العصرية . إلا ان أوضاع السودان الاقتصادية لم تساعد

على تحقيق هذا الهدف ، و خصوصا في ظل الصراع على السلطة ، لا سيما بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأمة ، وهو ما أثر سلبا في القوات المسلحة وقياداتها العسكرية ، ودفعها الى التدخل بفاعلية بالحياة السياسية لمناصرة هذا الطرف أو ذاك أو إلى تسلم السلطة السياسية ، كما حدث في الانقلاب العسكري الأول بقيادة رئيس أركان الجيش السوداني الفريق عبود ، ومجموعة من القادة العسكريين ، حيث تولى الحكم مجلس عسكري قام بإصدار عدد من القرارات ، أبرزها حل الأحزاب السياسية ، وإنشاء المجلس المركزي كجهاز تشريعي في السودان . بيد أن حكومة الانقلاب فشلت في تحقيق تغييرات عميقة في حياة الشعب ، بل أنها وصلت الى طريق مسدود ثم لجأت إلى أساليب القمع والعنف تجاه القوة الشعبية والأحزاب المعارضة للنظام ، ونتيجة لذلك ، وقعت ثلاثة محاولات انقلابية بارزة ضد حكومة الفريق عبود ، كانت الأولى في ٤ آذار / مارس ١٩٥٩م (العباسي، ٢٠١١، ص٢٢) بقيادة العميد محي الدين أحمد عبدالله ، والثانية في ٢٢ أيار / مايو ١٩٥٩م ، بقيادة العميد عبدالرحيم شنان ، فيما تولى قيادة المحاولة الثالثة ضباط صغار تقدمهم المقدم علي حامد كبيدة . لهذا الشكل دخل الجيش المعتكر السياسي ، وبات له منذ ذلك الحين دور في الحياة السياسية السودانية من خلال ظاهرة الانقلابات العسكرية المتكررة ، وهو ما ساهم في نهاية المطاف في تغلغل الأحزاب السياسية في صفوف القوات المسلحة وجرها الى العمل السياسي . وقد انتهت الحكومة العسكرية الأولى ، بعد ستة أعوام من الحكم ، بثورة شعبية واسعة في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٤م . (العباسي، ٢٠١١، ص١٨)

وفي الواقع إن احتكار الأنظمة السياسية المتتالية للسلطة في الشمال في السودان ، شكل المصدر الأول لتدهور الأوضاع في الجنوب ، خاصة في ظل غياب القيادات القوية والتي تتمتع بحس تاريخي وروح التسامح اللازمين للتأكيد على حقوق الجماعات الأثنية المختلفة ، وإقناعها بالحلول الواقعية ، مما ساهم في تعميق الخلافات واستمرارها . (إكرام، ١٩٩٧، ص٢٨٤) فمنذ استقلال

السودان وحتى الانقلاب العسكري الذي جثم على السودان ، بقيادة الرئيس عمر البشير عام ١٩٨٩م ، حيث تبنت الحكومات السياسية المتتالية سياسات الدمج والتذويب وحاولت فرضها بالقوة ، خاصة في فترة الحكومة العسكرية ١٩٥٨-١٩٦٤ ، مما دفع حركات المعارضة في الجنوب إلى توحيد صفوفها ، وتبني الكفاح المسلح بقيادة منظمة الإنيانيا . (عبد الرحمن، ١٩٩٢، ص ٣٠).

ثانيا : المرحلة الثانية (١٩٦٩-١٩٨٥) :

وحفزت الأحداث السياسية المتلاحقة بعضا من الضباط الأحرار على القيام بعمل عسكري ، وخصوصا في ظل عام كان كافيا لتشجيعهم على ذلك وهو تردي الحياة السياسية للأحزاب الحاكمة ، لاسيما الحزب الاتحادي الوطني الديمقراطي وحزب الأمة . وقد كان التخطيط للانقلاب العسكري قائما منذ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٩ ، عندما اجتمعت حركة الضباط الأحرار لمناقشة استراتيجية الحركة الانقلابية المستقبلية ، واستقر رأي الأغلبية على ضرورة السعي الى الاستيلاء على السلطة . ومن المعلوم ان تنظيم الضباط الأحرار في الجيش السوداني تأسس بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو / تموز في مصر ، واعتمد بعد ثورة تشرين الأول /اكتوبر ١٩٦٤ خطابا يساريا واضحا ، كما جاء ذلك في جريدتهم السرية الاحرار . من جانب آخر ، حصل خلاف مع العقيد نميري داخل حركة الضباط الاحرار (العباسي ، ٢٠١١ ، ص ١٩) وهو ما دفع الرائد هاشم العطي ، عضو مجلس قيادة الثورة ، الى قيادة انقلاب عسكري في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٧١ ضد حكومة نميري . وقد استمرت أحداث الانقلاب ثلاثة ايام ، اعتقلت خلالها قيادته ، واتهم الحزب الشيوعي بتنفيذه ، واعدم عبد الخالق محجوب في إثره . وبعد عودة نميري الى السلطة تغير كل شيء ، ففي ما يتعلق بالوضع بالجنوب ، اقدم نميري على اجراء مفاوضات مع حركة التمرد ، وتم في عام ١٩٧٢ التوصل الى توقيع اتفاقية أديس أبابا والحكم الذاتي مع المتمردين في الجنوب . وفي نهاية المطاف

،فشل الانقلابيين في تحقيق مطالب الشعب وتطلعاته .وقد عبرت الإرادة الشعبية عن نفسها من خلال ارادة الشعب بانتفاضة شعبية غاضبة في نيسان / أبريل ١٩٨٥ . (العباسي، ٢٠١١، ص٢٠)

وبعد التوصل الى اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ ، مر السودان بفتره من الهدوء النسبي استمرت حتى عام ١٩٨٣ م ، حين تجددت الحرب الأهلية ، على أثر صدور قرار من الحكومة المركزية يقضي بنقل الحامية العسكرية من مدينة بور في أعالي النيل إلى الولايات الشمالية ، وقد لاذ المتمردون بالفرار إلى الغابات وكان من بينهم العقيد "جورج قرنق" الذي قاد المتمردين عبر الحدود إلى أثيوبيا ، حيث اطلقت جماعته على نفسها اسم "الجيش الشعبي لتحرير السودان" وينتمي معظم أفراد هذا التنظيم إلى قبائل الدينكا أكبر تجمع قبلي في الجنوب ، وقد أنشئت مجموعة اخرى منافسة لهذه الحركة من قبائل النوير عرفت باسم حركة الانيانيا ٢، حيث دخلتا معا بعضهما في صراعات مسلحة ، بالإضافة إلى صراعهما مع الجيش السوداني . (ابو ديه، ٢٠٠١، ص٢٠٥)

النميري وتهجير اليهود الفلاشا إلى إسرائيل:

سعت إسرائيل في أواخر سبعينيات القرن الماضي الى تهجير اليهود الفلاشا من إثيوبيا الى إسرائيل . ومن أجل تحقيق ذلك ، فاضت إسرائيل في البداية الحكومة الإثيوبية بخصوص تهجير مواطنيها اليهود الفلاشا الى إسرائيل ، بيد أن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتائج ملموسة ومرضية ، وفي عام ١٩٧٩ طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن من رئيس مصر أنور السادات السعي لدى الرئيس جعفر النميري من أجل السماح لليهود الفلاشا بالهجرة من إثيوبيا الى اسرائيل عن طريق السودان . وقد استجاب السادات لهذا الطلب ، وحصل على موافقة النميري المبدئية الاسرائيلي ، شريطة أن يجري ذلك بسرية تامة . (محارب، ٢٠١٢، ص٢٢٠-٢٢١)

ثالثا : الفترة الانتقالية (١٩٦٩-١٩٨٥)

وأما في فترة الحكومة الانتقالية التي اعقبت سقوط نظام نميري ، فقد انشغلت تلك الحكومة بوقف التدهور الاقتصادي وإعداد البلاد للانتخابات العامة ، ودخلت في صراع محموم مع شركة شيفرون لتعديل اتفاقية قسمة الانتاج التي وقعتها حكومة نميري مع الشركة على أساس أنها كانت مجحفة في حق السودان ، فتوترت العلاقة بين الطرفين مما خلق نوعا ما من الريبة والشك استثمره شيفرون لإبداء عدم الحماس في الاستمرار في عملياتها البترولية بحجة أن الظروف الأمنية غير متوفرة ، كما أن قرنق رفض الانضمام لقوى الانتفاضة والاشترك في الحكومة الانتقالية رغم النداءات المتكررة من قبل الحكومة وقوى الانتفاضة . (ابراهيم ، ٢٠٠٢ ، ص١٣٦-١٣٧)

رابعا : الفترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩):

لقد تكونت الحكومة الديمقراطية الثالثة وفقا لنتيجة الانتخابات العامة التي أحرز فيها حزب الأمة فوزا في غالبية الدوائر الحكومية ، ولكنه لم يتمكن من الحصول على الأغلبية المطلقة التي توله أن يكون الحكومة بمفرده مما اضطره إلى تكوين حكومة ائتلافية مع الحزب الاتحادي الديمقراطي وأحزاب أخرى من الجنوب إلى جبال النوبة . وعلى الرغم من أن هذه الحكومة أتت عقب حكومة الانتفاضة ، إلا أنها انحرفت عن مسارها وتقاست عن تنفيذ شعارات الانتفاضة ومؤتمراتها ، وفشلت في تحقيق الاستقرار السياسي المنشود ، ومراجعة القوانين وإعادة هيكلة المؤسسات بل كان همها الأول إرجاع عملية التاريخ إلى ما قبل عهد نميري ، وكأن التاريخ توقف عند تلك النقطة متناسية أن تاريخ يتكون من دورات متصلة يكمل بعضها البعض ، فقد أرادت الحكومة أن تلغي أي شيء تم في خلال الستة عشر عاما التي حكم فيها نميري السودان ، بدون دراسة موضوعية على ما هو نافع للبلاد ، وإلغاء ما هو ضار لتطورها وتنميتها .

خامسا : المرحلة الثالثة (١٩٨٩-٢٠١١):

حكومة الانقاذ :

قامت حكومة الانقاذ بفرض نظام حكم اتحادي "فيدرالي" في كل أنحاء السودان من الواجب أن يتم باتفاق كل الأطراف عن طريق استفتاء عام ، وقد بينا أن المرسوم الدستوري الرابع قد فرض بموجبه ذلك الحكم لم يعالج بطريقة جدية قضية توزيع عائدات الثورات الطبيعية ، بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات .(ابراهيم ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٧-١٣٨)

ومن ناحية عامة يعتبر نظام الحكم الذاتي مختلفا عن الحكم الإقليمي الذي طبقه نظام ميرري في السودان في أواخر الثمانينات ، فقد أعاققت مركزية الدولة تطبيقه ، ولكن في عهد الإنقاذ تحولت هذه المركزية إلى مركزية التيار السياسي والمرجعية الشخصية . هذا بالإضافة إلى هيمنة السلطة المركزية على موضع القرار في تعيين الوزراء الإقليميين وتحديد اختصاصاتهم وقد تدخلت الحكومة المركزية وألغت فرض أي رسوم ولائنية على السلع العابرة للولايات لتخفيف تكلفة إنتاج السلع والصادرات وذهبت الحكومة المركزية إلى ابعاد من ذلك تغولها على السلطات الولائية ، فقررت أن تأخذ ٨٠% من ضرائب الولايات على أن يعود الولاية ٢٠% من جملة هذه الضرائب المتحصلة مع استمرار دعم الحكومة للولايات بمخصصات مالية ، خاصة الولايات الأقل إيرادات ويوضح هذا التدخل مدى الاهتزاز الذي يصاحب هذه التجربة الجديدة للحكم الفيدرالي (الاتحادي) التي لا يعكس واقعها أي شعور لدى مواطني الولايات بأن تقليصا قد تم للظل الإداري بحيث يشعرون بأنهم يعيشون في ظل حكم اتحادي بالمعني الصحيح فلا فرق بين هذه التجربة وغيرها من الشعارات السياسية التي رفعها نظام الانقاذ لإحكام قبضته على السلطة في البلاد . (ابراهيم ، ٢٠٠٢، ص١٣٨)

ومع تطور الوضع السياسي في السودان ، خاصة بعد إصدار قرارات ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٨، التي هدفت إلى تحجيم صلاحيات الترابي في المؤتمر الوطني -حزب الوطني -بدأ الصراع بين البشير والترابي ، شريكي ثورة الانقراض ، وهو ما أدى بالنتيجة الى انشقاق التنظيم الحزبي في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ ، و خروج حسن الترابي من السلطة ، وانتقاله إلى صف المعارضة ، لقد أمارت المأزق السياسي بين الشريكين في السودان الستار عن حقيقة الحياة السياسية والإسلام السياسي في توجهات تنظيم الجبهة الإسلامية ومنظره الفكري والسياسي حسن الترابي ، الذي كشف عن الكثير من الخبايا والأسرار قبل الشراكة السياسية وبعدها في حكومة الانقراض الوطني ، وهو ما أدى اعتقاله في عام ٢٠٠١ . (العباسي ، ٢٠١١ ، ص ٢٤)

واتخذت الحكومة السودانية بعد عام ٢٠٠١ الكثير من المواقف ، منها مواقفها من المبادرة المصرية - الليبية لإحلال السلام في السودان بعد موافقة الحركة الشعبية بقيادة العقيد جون قرنق . وفي إثر ذلك ، وبالتحديد في ٢٠ حزيران /يونيو ٢٠٠٢ ، بدأت مفاوضات ماشاكوس في كينيا بشأن الجنوب السوداني ، ثم اتفاقيات نيفاشا في كينيا ابتداءً من ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٣ ، ومن ثم توقيع اتفاقيتي اقتسام السلطة والثورة في ٢٥ كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٣ ، إلى جانب الإعلان الموقع في حزيران /يونيو في نيروبي ، مقابل صدور الكثير من القرارات من مجلس الأمن الدولي ، ومنها القرار رقم (١٥٧٤) ، والتوقيع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية على الاتفاق النهائي في ٩ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٥ بشأن السلام الشامل وحق تقرير المصير للجنوب ، ومن ثم بدأ المرحلة الانتقالية المحددة بـ ٦ أعوام في ضوء بنود الاتفاقية ، تنتهي بإجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير بجنوب السودان في ٩ كانون الثاني /يناير ٢٠١١ . (العباسي ، ٢٠١١ ، ص ٢٤-

(٢٥)

وفي مطلع عام ٢٠٠٥م وضعت الحرب أوزارها بين الشمال والجنوب ، والتي دامت أكثر من عشرين يوما بعد توقيع اتفاقية نيفاشا في يناير ٢٠٠٥م ، وقد حظيت اتفاقية نيفاشا بتأييد كل القوى السياسية في الشمال والجنوب ، رغم أنها كانت ثنائيه بين (المؤتمر الوطني) الحزب الحاكم والحركة الشعبية في جنوب السودان ، ولقد تم اقتسام السلطة على المستوى الاتحادي والإقليمي ، ولعل السبب في ذلك إيقاف الحرب الدامية بين الشمال والجنوب ؛ وأن الاتفاقية كانت شاملة لكل القضايا المتنازع عليها بين طرفي الصراع (الشمي، ٢٠١٠)

مخرجات اتفاقية نيفاشا:

نيفاشا وحق تقرير المصير : نصت اتفاقية نيفاشا على حق جنوب السودان في تقرير مصيره عن طريق استفتاء يحدد وضعه المستقبلي ، وقد أكدت بذلك ما جاء به الموقف الموحد للأحزاب المعارضة الذي شكل أحد أهم مخرجات مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقده في العاصمة الأريترية أسمرا في حزيران عام ١٩٩٥م ، وقد عزز دستور السودان الانتقالي عام ٢٠٠٥م حق الجنوب في تقرير مصيره وقد ضرب ميقاتا للاستفتاء يسبق نهاية الفترة الانتقالية لستة أشهر ، كما حدد الدستور آلية الإجراءات وفق أحكام المواد ٢١٩-٢٢٠-٢٢٢ (اتفاقية السلام الشامل، ٢٠٠٥، ص٩) وبهذا أصبح تقرير المصير أمرا لا مناص منه إذ أجمعت عليه الأحزاب السودانية كافة ، الحاكم منها والمعارض كما أصبح محل اتفاق بين الأحزاب الشمالية والجنوبية التي توافقت هي كذلك عليه منذ تشرين الاول عام ١٩٩٣م (عبدالنور، ٢٠١٣، ص٨٢)

اقتسام السلطة :

نص برتوكول قسمة السلطة على أن تشكل الحركة الشعبية لتحرير السودان من خلال أغلبية ساحقة في مجلس الوزراء وبرلمان الجنوب ، وأن تمثل بنسبة الثلث بالحكومة الاتحادية وبالنسبة ذاتها في البرلمان الاتحادي المعين ، فضلا عن مشاركتها في الأجهزة التشريعية والتنفيذية

لحكومات الولايات الشمالية الخمسة عشر بنسبة لا تقل عن عشرة بالمئة ،
(عبدالنور، ٢٠١٣، ص٨٣) ولقد عرفت الفترة الانتقالية والتي استمرت لمدة ست سنوات دولة كاملة
السيادة في جنوب السودان ، بكامل عناصر هذه الدولة التي عرفتھا النظم السياسية والدستورية ،
فمهدت بذلك الانفصال وتشكلت دولة جنوب السودان .

هكذا ساهمت التقلبات السياسة في السودان في تشكيل الصراع الاثني في جنوب السودان ، وشكلت
عاملا هدد استقرار السودان ووحدة أراضيه منذ استقلاله ، وأدّى إلى استنزاف العديد من الموارد
البشرية فقد أوقعت الحروب الأهلية مئات والآلاف القتلى ، وتعطيل عجلة مشاريع التنمية ، وتدمير
البنى التحتية ، بل أصبحت مخاطر انفصال جنوب السودان على السودان والنظام الإقليمي العربي
واضحة المعالم ويجب أن تدارك على محمل الجد . ولقد ساهمت المساحة الشاسعة للسودان ،
بالإضافة إلى صعوبة الاتصالات والمواصلات وتكريس الانتماءات والولاءات الضيقة والقبلية
والجهوية والشعور بالذاتية ، والثقافة العرقية والدينية التي تنطوي عليها البيئة السودانية وسمات
النظام السياسي ، وبلورة المشكلات الأساسية التي تواجه السودان ، والتي أدت إلى تكريس فكرة
الجهوية والطائفية سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي ، وترتب على ذلك وجود عوالم
منفصلة ومتباعدة في الدولة الموحدة . (إكرام، ٩٩٧، ص٢٣٦، ص٢٤٦)

المطلب الثاني: دوافع حركة الانفصال في جنوب السودان.

أولاً: الاسباب الداخلية

- ١- الصورة الذهنية:
- ٢- تتسم صورة الشخصية المصرية في السودان بالتركيب والتباين بين مفرداتها الداخلية ، خاصة أنها
تبلورت عبر عوامل تاريخية وجغرافية ومجتمعية وسياسية لازالت تفرض سطوتها على صياغة

هذه الصورة؛ فالمصري في المخيلة السودانية هو خليط من المستعمر القديم الذي حكم البلاد مع الأتراك تارة والانجليز تارة أخرى، والمتعالي والجار القريب الأكثر تطورا وتمدينا ورمزا للعروبة والإسلام والمستقر والذكي والمتجانس مجتمعا والمختلف باللون والذي يعيش في دولة مركزية منفتحة على العالم. (علي، ٢٠٠٦)

كما أن مفردات هذه الصورة النمطية تختلف من قوة سياسية سودانية إلى أخرى، ومن إقليم جغرافي إلى آخر، فالجنوبيون ذوي الثقافة الأفريقية تضيق نظرهم للمصري والشمالى في أنه رمز العروبة والإسلام، والمهتم فقد بمياه النيل وعدم انفصال الجنوب عن الشمال، وأيضا المتحالف مع الشماليين ضدّهم، بينما تتضمن النظرة في شمال السودان تجاه الجنوب عنصرا يكاد يكون مشتركا يمثل عقدة في الإدراك السوداني، وهو الاستشعار بعدم الندية التاريخية والثقافية والسياسية في نظرهم للشخصية الجنوبية، وهو الذي جعل القوى السياسية السودانية في الجنوب ترى أي دور شمالي في مناطقهم من منظور السيطرة والاستعلاء والتدخل ومن هنا يتم استدعاء مفهوم السودنة في مواجهة ابن النيل. (علي، ٢٠٠٦)

وهنا يمكن القول على أن الصورة الذهنية هي عبارة عن مدركات عامة، لا يهم ما إذا كانت تستند على أسس أو وقائع صحيحة أم لا، لكنها تستمد أهميتها من أنه كلما حملت هذه المدركات معان وقيما و تصورات سلبية؛ وقر ذلك بيئة لا تنمو فيها العلاقات السياسية بشكل طبيعي والعكس صحيح.

٣- التفاوت في التوزيع الاقتصادي على الأقاليم :

يشكل العائد حوالي ٤٥% من الإيرادات العامة في شمال السودان (موازنة ٢٠٠٩) فيما يشكل ٩٩% من الإيرادات في الجنوب، كما يبلغ إجمالي إنتاج النفط ٤٨٠ ألف برميل يوميا (أيار ٢٠٠٩) والحقول الموجودة في جنوب السودان تشكل ٥٦% منه، فيما تشكل حقول منطقة أبيي ٣٠%

منه، وتنتج حقول النفط في الشمال ١٤ % من الإنتاج الكلي (التراي، ٢٠١٢، ص٢٨٤-٢٨٥) لكن اللافت أن الحكومة السودانية ركزت في استخراج النفط من حقول الجنوب، وتركت حقول الشمال ، كما تشير الأبحاث إلى أنها موجودة وبكميات كبيرة ، وقد يعني ذلك أحد أمرين : إما أن تكون الحكومة قد فضلت أن تبدأ بالمتاح لتوفير الوقت والجهد ، باعتبار أن اكتشاف النفط بدأ في الجنوب ، إما كان ذلك في إطار خطة للحفاظ على نفط الشمال باعتباره احتياط استراتيجي في حال انفصل الجنوب . (رأفت، ٢٠١٢، ص٣٢٨).

حيث تبلغ نسبة مساهمة الإقليم الجنوبي في السودان بنسبة ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٦٨ م والجدول رقم (٢) يوضح توزيع الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك بالأسعار الجارية بين الأقاليم : (أبو القاسم، ٢٠١٠، ص٥)

جدول رقم (٢) :

الاقليم	الناتج المحلي الاجمالي		الاستهلاك الخاص				
	القطاع الزراعي	القطاع غير الزراعي	الجملة (مليون جنية)	النسبة	الجملة (مليون جنية)	النسبة %	بوقع الفرد (جنية)
الشرقي	١٢٠.٦	٢٥٣.٨	٣٧٤.٤	٧١%	٢٩٤.١	٧٢%	٥٣
الغربي	٤٥.٩	٥٤.٣	١٠٠.٢	١٩%	٨١.٥	٢٠%	٢١
الجنوبي	٣٣,٤	١٩.٠	٥٢.٤	١٠%	٢٣.٧	٨%	١٠
كل السودان	١٩٩.٩	٣٢٧.١	٥٢٧.٠٠	١٠٠%	٤٠٩.٣	١٠٠%	٣٢

عندما تصاعد الخلاف بين البشير والتراي ظهر تقنين الفساد المالي داخل حكومة الإنقاذ لإرضاء المنتمين إليها ، والذي أصبحت بموجبه كل ممتلكات الشعب السوداني تحت تصرف رجالات حكومة الإنقاذ ، حتى أصبح الاعتداء على المال العام سمة مميزة للحكام والمنتميين لهم في عهد

الانقاذ، فمثلا حجم المال المسروق في عام ١٩٩٨ بلغ (٣٧٤٢٠١٩٤٢٩) مليون دينار كان المسترد منه ٤٦ % فقط ، وفي عام ١٩٩٩ بلغ (٧٥٦٦٤٣٨١٦٥) مليون دينار ، وفي عام ٢٠٠٠ بلغ (٤٤٠) مليون دينار ، على الرغم من امتناع ١٢٥ مؤسسة وهيئة من تقديم حساباتها للمراجعة لدى النائب العام . (السيد، ٢٠٠٣، ص ١٠١-١٠٢)

٤- تغول الإدارات المتعاقبة على إقليم الجنوب في التهميش والإقصاء:

في سنة ١٩٧٢م تم وضع اتفاق عرف باتفاق أديس أبابا، أعطي فيه الجنوب حكما ذاتيا كالذي اقترحه حركة الميثاق أثناء إبان مفاوضات الطاولة المستديرة ثم هذا الإتفاق بدعم من قوى خارجية تمثل في دعم مجلس الكنائس العالمي وبدعم سياسي بريطاني على المستوى الدولي وبدعم سياسي أثيوبي على المستوى الإقليمي بعد هذا الاتفاق عم السلام في السودان خلال فترة مايو ولمدة عقد من الزمان، ولكن لم تتحقق التنمية في الجنوب كما جاء في الإتفاقية ولا في الشمال، ولهذا بدأت المظاهرات الشعبية في المدن الكبيرة تعبر عن رفضها لنظام مايو كما بدأت تظهر الانقسامات والمشاتات في الجنوب، فبعد اكتشاف البترول بدأت تزداد دعوة ساسة الجنوب إلى تقسيم الثروة، بل و إلى المناداة بانفصال الجنوب باعتبار أن له من الامكانيات الاقتصادية ما يجعله يعتمد على نفسه. وبذلك أصبح هذا سببا مباشرا للنميري لاصدار قرار تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم بهدف اضعافه حتى لا يمثل ضغطا على الحكومة المركزية في الخرطوم، والمعنى السياسي لتقسيم الجنوب من جانب آخر هو تمزيق فعلي لاتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢م وبداية الصرغ القبلي في الجنوب بيت الدينكا والنوير من جهة ، وقبائل الاستوائية خاصة قبائل اللاتوكا والتي كانت تقود الصراع العسكري قبل الاتفاقية من جهة أخرى، ولكن بعد اتفاقية أديس أبابا تحولت القيادة السياسية منهم إلى قبائل النوير والدينكا، هم أول من دعموا قرار تقسيم الجنوب . (السيد، ٢٠٠٣، ص ٢٠٥)

ولقد كان الصراع على السلطة وكيفية اقتسامها بين الجماعات العديدة في السودان وبين كل من الحكومة المركزية وإدارات الأقاليم ، عاملا مساعدا في إذكاء جذوة العصيان والتمرد في الجنوب السوداني ، فمنذ الاستقلال وجّه الجنوبيون النقد للحكومة المركزية في الخرطوم ، لضعف اشتراكهم في السلطة ولضعف الإدارة المحلية في الأقاليم الثلاثة (Annmosly ١٩٨٦p٤١٢-٤)

٥- فرض الأسلمة والتعريب على الإقليم الجنوبي:

إن فكرة الأسلمة والتعريب تستند على تراكمات تاريخية أهمها الهيمنة الاقتصادية والسياسية للعنصر العربي والإسلامي المتخيل لدى ساسة الشمال كما تقوم على تصور امكانية نشر الاسلام والعربية، فالموقع الجغرافي للسودان القائم على نشر الدعوة العربية الاسلامية في أنحاء افريقيا منذ دخول الاسلام السودان وحتى انشاء المركز الاسلامي الافريقي في نهاية العقد السابع من القرن الماضي والذي تشرف عليه الحركة الاسلامية بتفويض من منظمة المؤتمر الاسلامي ، أدى إلى خلط في الدور الذي لعبه السياسيون منذ قيام المشيخات العربية في القرن الرابع عشر والدولة السنارية في شمال ووسط السودان وحتى صعود الحركة الاسلامية إلى السلطة عام ١٩٨٩م هذا الخلط بين مهمتهم كرجال دولة مسؤولين عن جماعات وطنية عرقية و ثقافات وعادات متباينة ومتداخلة ، وبين مهمتهم في نشر الثقافة العربية الاسلامية فيما نتج عن هذا الخلط والانتساب إلى العروبة والاسلام افرازات اجتماعية سلبية كثيرة وفشل القيادات السودانية في إدارة وتنمية البلاد وتتمثل هذه الافرازات السلبية في : (السيد، ٢٠٠٣، ص١١٥-١١٦)

١- تعميق الفجوة بين شمال السودان وجنوبه .

٢- الضعف الفكري المتمثل في عدم مناقشة قضايا مثل الهوية وعلاقة الدين بالدولة والديمقراطية والتنمية.

- ٣- السداجه والعفوية لدى القيادات السياسية ، مما أدى إلى الضعف التاريخي للدولة السودانية وعجزها عن القيام بدورها في التنمية وعدم التوازن الإقليمي مما أدى إلى ضعف المجتمع المدني.
- ٤- تضخيم الذات العربية الاسلامية ونفي الاخر لدى من تولى زمام الحكم ، وذلك بفرض الهوية العربية الاسلامية .
- ٥- مشروع قناة جونقلي:

تم التوقيع على اتفاقية أديس أبابا بين حكومة جعفر النميري وحركة تحرير جنوب السودان بقيادة "جوزيف لاقو" ، وقد منحت هذه الاتفاقية جنوب السودان الحكم الذاتي الإقليمي ، وتوقفت على اثر ذلك الحروب الأهلية في جنوب السودان والتي كانت مستعرة منذ عام ١٩٥٥ م ، وفي عام ١٩٧٤ م تم الاتفاق على مناهج العمل التكاملي بين مصر والسودان وكان من اوائل المشاريع التي بدأ التخطيط لبنائها قناة جونقلي ، هكذا مهدت عودة السلام في جنوب السودان التطور في العلاقات المصرية السودانية لفتح ملف قناة جونقلي مع جهاز تنفيذي للقيام بالأعمال اليومية ، واتفق السودان ومصر على أن على أن تقوم الهيئة الفنية الدائمة المشتركة والتي تم تكوينها بموجب اتفاقية مياه النيل بالإشراف العام على بناء القناة، كما تم الاتفاق بين البلدين على تقاسم التكلفة والعائد المائي مناصفة كما تقضي بذلك الاتفاقية. (سلمان، ٢٠١٤)

غير أن اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩م لم تتعرض عن قريب أو بعيد على الأثار السلبية على السكان المحليين الذين يتضررون من القناة التي سيتم حفرها في مناطق مستنقعات جنوب السودان ولم تشر الاتفاقية إلى رفع أي تعويضات لهؤلاء السكان للاضرار التي ستصيب أراضيهم وماشيتهم وحقوقهم جراء حفر هذه القناة ، هذا التجاهل الصارخ استغين سكان الجنوب.(سلمان، ٢٠١٤) الا

أن مشروع قناة جونقلي قوبل بالرفض من المعارضة في جنوب السودان ، وقد وصفوه المعارضون بأنه مشروع مضر بالسكان المحليين وأن الأضرار الناتجة عنه هي: (سلمان، ٢٠١٤)

- ١- فصل المنطقة الشرقية للقناة عن المنطقة الغربية.
 - ٢- وقف حركة القبائل في المنطقة بحثاً عن الكلاً والماء .
 - ٣- تعريض الحياة البرية لنفس المشاكل.
 - ٤- التأثيرات السلبية على بيئة المنطقة والتي ستشمل شح الأمطار بسبب تجفيف المستنقعات وتقليل التبخر، وإضعاف الثروة السمكية التي تعتمد عليها القبائل اعتماداً كبيراً .
- كما وصفت الحركة الشعبية في جنوب السودان المشروع بأنه من مصلحة مصر والسودان وأنه يناقض مصلحة جنوب السودان.

ثانياً: الأسباب الخارجية

- ١- متغيرات النظام العالمي الجديد:
أثرت متغيرات النظام العالمي الجديد في مفهوم الأمن الوطني وبالتطبيق على السودان نجد الآتي:
(الترابي، ٢٠١٢، ص٢٦٧-٢٦٨)
- أ- تبوء الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن منزلة القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية المسيطرة على مسارات النظام العالمي ، وتدخلها في قضايا دارفور والشرق والجنوب.
- ب- التراجع المطرد في مفهوم السيادة الوطنية واتساع نطاق تدخل المجتمع الدولي بالشؤون الداخلية للدول ، وخاصة في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب (وضع السودان في قائمة الإرهاب وقرارات متعددة بشأن حقوق الإنسان).

ج- تغليب استخدام قوات حفظ السلام الأممية ، أو حلف الناتو تحت مظلة الأمم المتحدة (الفصلان السادس والسابع) لحل النزاعات .

د- اعتماد الأمن الوطني للدولة أو الأقليم على الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن في بعض المسائل والقضايا .

٢- التدخل الأمريكي في السودان:

ترى الولايات المتحدة ان حكومة السودان لها تاريخ طويل في إيواء المنظمات الإرهابية والجماعات الراديكالية الإسلامية ؛ وأنها هي الحكومة الإفريقية الوحيدة لجنوب الصحراء الكبرى التي ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب ، باعتبارها الدولة الوحيدة التي قدمت دعماً رسمياً وملجأً آمناً للمنظمات الإرهابية ، ومنها الدعم المقدم إلى تنظيم القاعدة منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٦ ؛ وإن الجبهة الإسلامية الوطنية ، التي غيرت أسمها إلى حزب المؤتمر الوطني في عام ١٩٩٩ ، استولت على السلطة عن طريق الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٩ وروجت لاجندة إسلامية عدوانية - على حد زعمها- تحت قيادة حسن الترابي ، العقل المدبر للجبهة الإسلامية الوطنية ، أرادت الحكومة الجديدة خلق دولة إسلامية في السودان وجعل البلاد عاصمة للفدائيين الإسلاميين ؛ وقد تطابق أهدافها وتطورت وتوثقت صلاتها بالجماعات الإسلامية الأصولية والمنظمات الإرهابية ، ومن هؤلاء أسامة بن لادن ومنظمة القاعدة ، حيث آوت بن لادن بشكل معلن والقاعدة منذ عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦. (ضلع، ٢٠٠٨، ص٥٢)

ويمكن استجلاء الدور الأمريكي في السودان من خلال إصرار الولايات المتحدة الأمريكية في معاقبة السودان عبر مجموعة من الإجراءات قد تتخذ : (تقديرات استراتيجية، ١٩٩٨، ص٣٧-

(٣٨

١- حالة التوتر السائدة في العلاقات السودانية الأمريكية والتي بلغت ذروة التصعيد في تشديد العقوبات الاقتصادية ضد السودان ، على خلفية المزاعم بدعم الإرهاب و إهدار حقوق الإنسان وتبني خطأ متشددا في سياسة السودان وخاصة في عدم دعم التسوية السلمية.

٢-شروع الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة تحالف موجه ضد السودان يضم الدول المحيطة بالسودان مثل : أثيوبيا وأوغندا وأريتيريا وقد تم تعزيز هذا التحالف بعد زيارة وزير الخارجية للولايات المتحدة لهذه الدول بقرار واشنطن لتقديم الدعم المادي وكذلك المساعدات العسكرية لهذه الدول ليتمكنها من استنزاف طاقات السودان.

٣- دعم حركة التمرد في جنوب السودان ، ولم تتحرج الولايات المتحدة الأمريكية في إشهار دعمها وإسنادها لحركة التمرد في جنوب السودان بقيادة "جورج قرنق" لمواصلة حربه الأهلية وقد أشارت أدق التقارير إلى حصول قرنق على مساعدات مالية سنوية تروبو على (٥٠) مليون دولار وعلى أسلحة ودعم سياسي وعلى توفير أسباب الدعم في الدول الأفريقية المحيطة بالسودان. يمكن ملاحظة الفارق في الموقف الأمويكي في خطابي كل من الرئيسين الأمريكيين "بيل كلينتون" و"باراك أوباما" في المكان نفسه (الجمعية العامة للأمم المتحدة)،حين بشر الأول بالتدخل الدولي لأسباب إنسانية ،معتبرا أن سيادة الدول لن تكون عائقا ،وتحدث الثاني بعد أكثر من عقد من الزمان عن أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست مسؤولة وحدها عن حل الصراعات في العالم ، لكن لابد من وجود تعاون دولي في هذه المسألة مع عدم استبعاد أساليب الحوار بديلا من المواجهة ، وهو ما كرره في خطابه في جامعة القاهرة حول أن نشر الديمقراطية ليس مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.(الطويل،٢٠١٢،ص٢٥٢-٢٥٤)

يبدو أن الإدارة الأمريكية في عهد أوباما قد أدركت أن التدخل الخارجي غالبا ما يكون على غير إلمام دقيق بالتفاعلات المحلية ومدى تعقيدها والعوامل المؤثرة فيها بما تملكه من أبعاد تاريخية

اجتماعية واقتصادية ونفسية أيضا، وكنائج مباشرة لذلك غالبا ما يكون الفاعل الخارجي غير قادر على التحكم بمستويات الصراع الداخلي أو تداعياته ، وبما يخل في النهاية بالاستقرار المؤثر بطبيعة الحال في السلم والأمن العالميين ، وفي المصالح الاستراتيجية لجميع الأطراف أيضا ، ويفتح المجال امام المزيد من الدول الفاشلة التي أصبحت مرتعا لتنظيم القاعدة . (الطويل، ٢٠١٢، ص ٢٥٤)

كما يجب أن لانغيب الصورة عن تأثير جماعات المصالح (اللوبيات) في الدور الامريكي فمثلا اللوبي الصهيوني الذي يسعى إلى صرف انظار العام عن تورط الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان والخسائر البشرية والمادية والتي يمني بها ، فضلا عن تنامي الاعتقاد ان الولايات المتحدة الأمريكية تورطت في حرب العراق لصالح إسرائيل ومن ثم يكون بالضروري تحويل إهتمام الرأي العام الأمريكي إلى مشكلة أخرى يروج لها بأنها ذات أبعاد ومضامين إنسانية. (ضلع، ٢٠٠٨، ص ٥٦)

٣- التداخلات الإقليمية مع دول الجوار الإقليمي :

لقد أسهمت العديد من مواقف الدول على المستوى الإقليمي في تصعيد الصراع في جنوب السودان ودارفور ، فالسودان بلد كبير متاخم لعدد من الدول وحدوده مفتوحة والقبائل مشتركة بين هذه الدول وإقليم جنوب السودان ؛ومن ثمّ يكون هناك تأثير وتداخل لأن القبائل أصولها مشتركة بين هذه الدول والسودان ، ولا يستبعد أن يكون هناك تدخل من القبائل التي تقطن خارج السودان ، والتي لها علاقات قرابة مع القبائل المتنوعة داخل السودان وكذلك من خلال هذه الحدود المفتوحة يمكن الحصول على السلاح والمؤن وعلى كل شيء يساعد في تأجيج الصراع (ضلع، ٢٠٠٨، ص ٤٤-٤٥)

كما أن تأثير العلاقات مع دول الجوار ،لم يبلغ تأثير السودان وتأثره بها في تاريخه الحديث ما بلغه في عهد النظام الحالي ،كذلك أصبح لدول الجوار دور هام في قضايا السودان الأمنية وتعد هذه من الأمور الجيوسياسية الجديدة والتي تؤثر على بقاء واستمرار الأزمات التي تواجهها السودان أو المساعدة في الجهود المبذولة نحو إيجاد تسويات مناسبة لها ونستشهد هنا بدور إثيوبيا في الإقليم: (ضلع، ٢٠٠٨، ص-٤٦-٤٧-٤٥)

ترتب على الحرب في الجنوب السوداني وموقف الحكومة الإثيوبية منها وكذلك تطورات الأوضاع في إثيوبيا ذاتها وتعامل الحكومة السودانية معها أن جعل لإثيوبيا في بعض الأحيان دورا هاما في تأجيج الأمن في جنوب السودان ، وقد استفادت القبائل أيضا من سياسة التجيش التي قننتها الحكومة السودانية عبر التدريب في الدفاع الشعبي لمواجهة الحرب في الجنوب وتدريب العديد من أبناء القبائل على السلاح بطريقة رسمية واستفادوا منها لحماية قبائلهم في مواجهة القبائل الأخرى.

٤- توجه إسرائيل إزاء السودان:

حين بلورت إسرائيل محددات سياستها واستراتيجيتها حيال العالم العربي انطلقت من عملية استجلاء للمستقبل واستشراف أبعاده وتقييمات تتجاوز المدى الحالي أو المنظور؛ فالسودان بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه كان من الممكن أن يصبح دولة إقليمية محورية قوية ، لكن السودان نتيجة أزمات داخلية بنيوية ، صراعات وحروب أهلية في الجنوب استغرقت ثلاثة عقود ،ثم الصراع الحالي في دارفور ،إضافة إلى الصراعات حتى داخل المركز الخرطوم ،تحولت إلى أزمات مزمنة ،هذه الأزمات فوتت الفرصة على تحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة تؤثر بالبنية العربية والإفريقية، كما كانت هناك تقديرات إسرائيلية أنه ينبغي أن لا يسمح لهذا البلد أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي لأن موارده إذا استثمرت في ضل أوضاع مستقرة فسوف تجعل منه قوة

يحسب لها ألف حساب ، وعلى ضوء هذه التقديرات كان على إسرائيل أن تتجه إلى هذه الساحة.
(الترابي، ٢٠١٢، ص ٢٧٢-٢٧٣)

منذ استقلال السودان في عام ١٩٥٦م وصلت النخب السودانية إلى عشرات الإتفاقيات لإنهاء الصراع الدائر بين الشمال والجنوب ، ولكنهم فشلوا في تطبيق ما تم الإتفاق عليه لأسباب ترجع في الأساس إلى دوافع شخصيه وحزبية ، كانت أهم هذه الإتفاقيات اتفاقية المائدة المستديرة خلال الفترة الديمقراطية الثانية والتي نتجت عنها اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ وتم تميزيقها في فترة النميري ، والتي تمت في عهده ، ليرجع السودان مرة أخرى إلى الحرب والاقنتال بعد استقرار دام عشرة سنوات، وفي الفترة الديموقراطية الأخيرة كان الأمل كبيرا في فترة الديمقراطية الثالثة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٩ ، لحل الخلاف بين الجنوب والشمال ولكن الصراع الحزبي في الشمال لم يخل من الصراع الشخصي لقادة الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى ، بما فيها الحركة الشعبية التي رفضت الرجوع إلى السودان والعمل على تعزيز الوضع الديموقراطي ، أهدر ذلك الأمل ليرجع إلى حرب أكثر قسوة لتنتهار خلالها البنية التحتية للدولة على المستوى المادي والبشري ، فانفرط عقد الأمن في الشرق والغرب بجانب الجنوب ، وزادت الصراعات القبلية المسلحة. (السيد، ٢٠٠٣، ص ١١)

إن الوجود الإسرائيلي في السودان ، وفي كل مرحلة من مراحل التدخل الإسرائيلي في السودان ، جبرت إسرائيل وجودها وتدخلها لخدمة أهدافها الإستراتيجية ، مقابل تقديمها المال والرشى للنخب السودانية الشمالية والتي تعاملت مع إسرائيل إبأن حكم حزب الأمة ، وحكومة الصادق المهدي ، وجعفر النميري ، فمنذ الخمسينيات أسهمت إسرائيل في هذا التدخل على أراضيه ضد مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، وقطع قادة حزب الأمة شوطا عميقا في هذا التحالف مع إسرائيل ضد

مصر قبل العدوان الثلاثي على مصر وفي أثناءه وبعده عام ١٩٥٦م وفي أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات ، أقامت إسرائيل وعززت علاقتها مع الرئيس السوداني جعفر النميري ونظامه إلى تلك الدرجة التي سمح فيها النميري بتهجير عشرات الآلاف من اليهود الفلاشا من الأراضي السودانية إلى إسرائيل ، بل أيضا إلى إقامة قاعدة لجهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) في الخرطوم (ابراهيم، ٢٠١٣، ص٢٢٢)

إلا أن هذه الفترة قد أوقفت إسرائيل دعمها لحركة التمرد في الجنوب السوداني ، لأنها أخضعت الدعم لمصلحتها ، ولوجود خادم لها في رأس السلطة في السودان ، أمّا في فترة الستينيات وبداية التسعينيات فقد دعمت حركة التمرد في جنوب السودان .

يؤصل عضو (الموساد) الإسرائيلي العقيد "موشيه فيرجي" في كتابه الصادر في ٢٠٠٣م عن مركز دايان للدراسات المراحل التفصيلية لتأسيس علاقات إسرائيل في جنوب السودان ، ويقول إن الإتصال الإسرائيلي في جنوب السودان قد بدأ عام ١٩٥٨م من خلال مواطني جنوب السودان مباشرة وهم اللاجئين الذين ذهبوا إلى أثيوبيا عقب اندلاع تمرد (توريت) وفي عام ١٩٥٥م في السودان حيث بدأ تصاعد التوتر بين شمال السودان وجنوبه ، واستمرت بعد ذلك فترة حكم الفريق إبراهيم عبود الذي تبلورت سياسته أزاء الجنوب في ممارسات عنيفة وفرض الأسلمه والتعريب بمواجهة جهود التبشير من جانب الكنائس العالمية في جنوب السودان (الطويل، ٢٠١٣، ص٢٣٥)

أمّا في عام ١٩٥٨م اهتمت إسرائيل بتقديم المساعدات والأدوية والمواد الغذائية والأطباء ، وتقديم الخدمات إلى اللاجئين الجنوبيين ، الذين تدفقوا عبر الحدود إلى أثيوبيا فرارا بأرواحهم من مخاطر الحرب ، وفي هذه الفترة كان الإتصال بين إسرائيل وعناصر الزعامة التي تمثل القبائل في جنوب

السودان ، يتولى القيام بهذه الإتصالات "باوخ سيفر" وعدد من أجهزة الإستخبارات الإسرائيلىه التي كانت تعمل في اوغندا . (احمد، ٢٠٠٣، ص ٢٣٥)

وطبقا "لموشيه فيرجي" اهتمت إسرائيل بتدريب عناصر من الجيش الشعبى لتحرير السودان في الحرب التي شنتها "انيانيا" في جنوب السودان اعتبارا من منتصف الستينيات من القرن العشرين ، وجرى التدريب على فنون الحرب والقتال في معسكرات خاصة أقيمت في أثيوبيا ، وقد جهزت إسرائيل هذه المعسكرات بمستشارين عسكريين يتولون إدارتها كما اتسعت عمليات تدريب مليشيات المعارضة في جنوب السودان في كل من أثيوبيا واوغندا وكينيا ، ثم أعادتهم مرة أخرى إلى مواقعهم في جنوب السودان لينظموا إلى المليشيات المسلحة ، وكانت أثيوبيا ابتداء من عام ١٩٦٢م أكبر قاعدة لإيصال الأسلحة والعتاد إلى جنوب السودان من خلال مجموعة من العناصر النشطة المنتمية (للموساد) وجناح الاستخبارات العسكرية (الطويل، ٢٠١٣، ص ٢٣٦)

لقد نجحت إسرائيل في توظيف إستراتيجيتها الرامية إلى تقسيم السودان والتي تعود إلى لستينيات القرن الماضي وأهتمت خلال السنوات القليلة الماضية على ضرورة تسليح عناصر الحركة الشعبية في الجنوب والدعم اللوجستي والتقنيات المتقدمة وذلك عبر دول أفريقية ترتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل على العسكرة المفرطة للجنوب السودانى .

وابتداء من عام ١٩٨٣م كان الموقف قد هدأ نسبيا بعد اتفاق المصالحة الذي تم عام ١٩٧٢م ومنح فيه الجنوب حكما ذاتيا ، وهي تلك الفترة التي ظهر فيها النفط في جنوب السودان مما عزز دعم الجهات الأجنبية للحركة الانفصالية ، وحينها أيضا ضاعفت أثيوبيا من دعمها للجنوبيين سواء بالسلح أو عن طريق وضع محطة للإذاعة تحت تصرفهم كما ألقت إسرائيل بثقل قوي إلى جانب جيش "جورج قرنق" فزودته بأسلحة متقدمة ودربت مقاتليه على قيادة طائرات مقاتلة خفيفة للهجوم

على القوات الحكومية ، التقطتها أقمارها الصناعية ، بل أنها أوفد بعض خبراءها لوضع الخطط والقتال إلى جانب الانفصاليين ولقد قتل منهم خمس ضباط في معارك دارت في نهاية ١٩٨٨م كان بينهم اثنان من ضباط (الموساد) وثبت أن الضباط الإسرائيليين اشتركوا في العمليات التي أدت إلى احتلال بعض مدن الجنوب في عام ١٩٩٠م وهذه المدن هي (مامبيو، وانداز .وطمبون).
(حوران، ٢٠٠٨، ص٥٨-٥٩)

وبعد انفصال جنوب السودان وتغلغل الأقدام الإسرائيلية في تلك المنطقة ، والذي انعكس إيجابا في تعزيز الدور الإسرائيلي في السودان وعظم من خانة المساعي الإسرائيلية للتواجد في دارفور وإقليم جنوب كردفان ، الأمر الذي انعكس سلبا على النظام الإقليمي العربي في احتواء الدولة الجديدة وبترها ، مما أدى إلى تطبيق الإستراتيجية الإسرائيلية بحذافيرها في السودان .

المطلب الثالث : التواجد الإسرائيلي في دول جوار السودان .

أولا: إسرائيل وإثيوبيا :

إن ما يعزز أهمية إثيوبيا لإسرائيل هي أنها تعتبر المدخل الرئيسي لمنابع النيل ، فلقد سعت جاهدة إلى تكثيف نشاطها ، ذلك أن لإسرائيل علاقات وثيقة مع إثيوبيا وصلت إلى حد التعاون العسكري ، والذي عزز من علاقات البلدين ارتباط الإثيوبيين بسلالة سليمان ، معنويا إرتباطهم الروحي بالأماكن المقدسة في الأرض المحتلة (القدس) ، كذلك وجود الجالية اليهودية (الفاشا) هناك ، وعمليا لقد عزز التعاون العسكري بينهما ، وإمداد إثيوبيا بأسلحة ومعدات عسكريه وذخائر في مجال الأمن الداخلي وحرب العصابات ، وشراء إثيوبيا قطع الغيار الأمريكية التي لديها من خلال إسرائيل وتدريب الطيارين الإثيوبيين بالقوات الجوية الإسرائيلية ، وتبادل الزيارات بينهما على المستوى السياسي والأمني .(حليم، ٢٠٠٠، ص١٠٧)

إن العلاقات مع إثيوبيا قوية وواسعة وتشمل مجالات عديدة للتواجد الإسرائيلي في إثيوبيا ، كما أن الأنشطة الإسرائيلية في منابع النيل تتم من خلال دول أخرى ، لكن ما يهمنى التركيز عليه في هذا المقام هو الدور الإسرائيلي في هذه المنابع والذي يتم بواسطة إثيوبيا ، والذي يتمثل بمعارضة إثيوبيا وبتحريض من إسرائيل لمشروع السد العالي ، كما عارضت أيضا مشروعا إروائيا لري سيناء (بمساحة ١٣٥ ألف فدّان) وتقدمت بهذا الشأن بشكوى إلى منظمة الوحدة الإفريقية (قاسم، ١٩٩٣، ص٣٦) كما أن الاهتمام الإسرائيلي في إثيوبيا يعتمد على أن إثيوبيا تسيطر على ٨٥% من مصادر نهر النيل ، باعتباره يشكل المصدر الأساسي والمصدر المهم ، كما أن توتر العلاقة بين إثيوبيا ومصر بسبب قضية السودان ، والتي تعتمز إثيوبيا إنشاءها بغية مواجهة الانفجار السكاني الذي تعانیه ، والتدهور البيئي الناتج من الجفاف وتآكل التربة والتصحر مما أفقد الأراضي الزراعية خصوبتها ، أما بطبيعة الحال لم تكن إسرائيل بعيدة عما يجري بمياه النيل بل كانت جزءا منها حيث كانت تمد إثيوبيا بالخبرات الفنية لمساعدتها في بناء شبكة من السودان على نهر النيل مقابل هجرة (اليهود الفلاشا) منها إلى فلسطين المحتلة ، ولقد قامت إثيوبيا من جانبها بالتخطيط والعمل لإنجاز ٤٠ مشروعا إروائيا لاستغلال مياه النهر ، الأمر الذي يكون له الأثر البالغ في تخفيض كميات المياه المتدفقة على مصر والسودان ، (عبد الكريم، ٢٠٠٢، ص٢٨-٢٩).

فأخذ التنسيق الإثيوبي الإسرائيلي في عهد "منجستو هيلاماريام" والذي أطاح بالإمبراطور "هيلاسلاسي" عام ١٩٧٤م منحى جديدا ، والذي امتدت أخطاره إلى جنوب السودان مع العقيد المنشق "جون قرنق" بهدف فصل الجنوب السوداني والذي يشكل حوض بحر الجبل ، وبذلك تكتمل المؤامرة وتتحقق الإستراتيجية الإسرائيلية بسيطرة إثيوبيا على الشريان الرئيسي وهو النيل الأزرق وسيطرة جنوب السودان على الشريان الآخر وهو بحر الجبل ، ورغم نفي المسؤولين الإسرائيليين بهذه الحرب المائية ضد مصر والسودان وهي حرب غير علنية ، فإن ما كشفت عنه

شركة "تاحال" الإسرائيلية يقيم الدليل الواضح على أطماع إسرائيل في مياه النيل ، وتهديد الأمن القومي المصري ، وفي هذا الصدد فقد أعلنت هذه الشركة مؤخرا أو هي شركة مائية ، أنها تقوم بمشروعات وأعمال ري في إثيوبيا لحساب البنك الدولي ، بالإضافة إلى أعمال إنشائية في الأجادين وهي أراض صومالية والمنتازع عليها مع إثيوبيا ، وبهدف التعاون الإثيوبي الإسرائيلي لتنفيذ المشروعات المائية والتي يصل عددها الى أربعين مشروعا على النيل الأزرق ، وتشمل إقامة ستة وثلاثين سدا ، وأهمها إقامة سد تخزيني على نهر "فينيشا" أحد أهم روافد النيل الأزرق والذي يقطن ٢٥ مليار م من المياه ، (حليم، ٢٠٠٠، ص ١٠٨)

هكذا استثمرت إسرائيل العلاقات مع دول المحيط العربي ، بما يخدم الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه السودان ، وبهذا تكون إسرائيل قد سخرت علاقاتها بهذه الدولة للضغط على دول الإقليم العربي وتحقيق هدفها في الهيمنة على النظام الإقليمي العربي .

شكلت عملية تدريب الجيش الإثيوبي وتنظيمه وإرسال الخبراء والمستشارين العسكريين للإضطلاع بهذه المهمة ، أحد أهم مجالات التعاون العسكري بين البلدين ، وتوجت قمة هذا التعاون ليتطور ويصل إلى مرحلة قيام إثيوبيا بإسناد مهمة الإشراف على الكلية الحربية في أديس أبابا ، وتدريب الشرطة في كلية الشرطة ، ومهمات أخرى في وزارة الداخلية وجهاز المخابرات للضباط والخبراء الإسرائيليين ، ولقد كان الرئيس الإثيوبي السابق "منجستو هيلاماريام" أحد الضباط الذين تدريبوا على أيدي الضباط الإسرائيليين ، ولقد أشارت مصادر صحفية إلى قيام إسرائيل في تزويد إثيوبيا شحنات من القنابل العنقودية الأمريكية الصنع ، ومعدات وأسلحه أخرى من قبيل مدافع رشاشه و ١٥ طائره من طراز "كفير" الإسرائيلية الصنع ، ولقد قامت إسرائيل بتركيب محطات للرادار في إثيوبيا على الساحل الأرتيري ، لرصد تحركات تهريب السلاح من اليمن الى الثوار

الأريتريين ، كما قدمت قوارب لخبز الساحل ، وصواريخ أرض أرض ، شريطة أن تدار محطات الرادار ومحطات الحراسة من قبل الإسرائيليين ، إلى حين تدريب أفراد الجيش الإثيوبي على إدارتها ، (أبوزيتون ، ٢٠٠١ ، ص ٤٤٨).

ثانياً: إسرائيل وأرتيريا

لم تكن إسرائيل تعتمد على إثيوبيا في ضمان مصالحها ضد العرب ، فقد سارعت فور استقلال أرتيريا إلى تقديم الدعم والمساندة إلى الجناح الذي تزعمه "أسياس أفروقي" ضد التنظيمات الأرتيرية الأخرى والتي كانت على علاقة جيدة مع الدول العربية ، وخاصة العراق وسوريا اليمن ، وذلك أن إسرائيل استهدفت من خلال تعاونها مع أرتيريا مواجهة التواجد العربي في منطقة البحر الأحمر ، وعلى نحو يحقق ضمان تواجدتها وللحفاظ على مصالحها الأمنية جنوب البحر الأحمر ، (حليم، ٢٠٠٠، ص ١١٥)

إن ما جاء في صحيفة "عالمشمار" الإسرائيلية في شباط ١٩٩٥م أن هناك وجوداً إسرائيلياً ضخماً في أرتيريا يتكون من ٦٠٠ مستشار يربط معظمهم في ميناء مصوع لمراقبة التحركات في جنوب البحر الأحمر ، ويتولى العديد من المهام والتي من بينها تدريب وتسليح القوات الأرتيرية والأجهزة الأمنية ، وكذلك تشغيل وإدارة ميناء مصوع ، ومن المعلوم أن هناك عدة اتفاقيات بين أرتيريا وإسرائيل في التعاون والتي تصل إلى مستوى التحالف ، وتقوم إسرائيل - حسب المصادر الإسرائيلية نفسها - بتزويد قوات أرتيريا بالأسلحة المنتجة إسرائيلياً أو التي اغتنتها إسرائيل في عام ١٩٨٢م في غضون عدوانها على لبنان ، (حليم، ٢٠٠٠، ص ١١٧)

إن العلاقات بين أرتيريا وإسرائيل لم تكن قاصرة على مجالات الدعم العسكري فقط ، وإنما امتدت إلى أوجه التعاون الاقتصادي والفني ولقد قدمت معونات مستعجلة في عام ١٩٩٠م قيمتها خمسة

ملايين دولارا ، ولقد تضاعفت هذه المساعدات عام ١٩٩١م عن هذا الرقم ، ولقد زار أرتيريا وفود إسرائيلية من الفنيين والمتخصصين في المجالات الزراعية ، كما قامت إسرائيل بعمل مشاريع ضخمة كتوليد الكهرباء والمشاريع السكنية والبنية التحتية ، (حليم، ٢٠٠٠، ص١١٩) ولا يمكن فصل جهود إسرائيل في التعامل مع حركة التمرد في جنوب السودان عن جهود أرتيريا في هذا الشأن ، فقد تعاون "أفروقي" مع "قرنق" بهدف إكمال المثلث الإستراتيجي الذي يطوق العرب ، ويتيح التحكم في مياه النيل وباب المندب ، إن هذا المثلث الذي يتكون من إثيوبيا وأرتيريا ومن ثم جنوب السودان له تداعياته على النظام الإقليمي العربي ، ولأن العاصمة الأرتيرية كانت تستقبل المعارضة السودانية في الشمال وتقدم الدعم لها لإسقاط النظام السوداني ، ولقد كانت تقدم دعما لوجستيا للمتمردين في جنوب السودان لانفصاله عن الشمال السوداني ، (شعيب، ١٩٩٨، ص٤١)

ثالثا: إسرائيل وكينيا

لقد بدأ الوجود الإسرائيلي في كينيا عام ١٩٥٦م ولقد شمل مجالات متعددة سياسية اقتصادية عسكرية وفنية ؛ ويمكن تحديد أهمها في دعم إسرائيل لكينيا بصفقات أسلحة كالصواريخ إلى جانب مشاركتها في بناء نظام راداري في كينيا بالتعاون مع فرنسا ، وتطوير قواعدها الجوية وشبكات الاتصال في الجيش الكيني ، وفي إطار التعاون الاستراتيجي بين البلدين توجد قوة كومندوز إسرائيلية في مطار نيروبي في العاصمة الكينية لتأمين حركة الملاحة الجوية لشركة "العال" الإسرائيلية وكذلك يشمل التعاون وجود مائة خبير إسرائيلي لتدريب وحدات كينية خاصة لمكافحة الإرهاب ، وتسهم إسرائيل في تدريب الكوادر العاملة في كينيا ، كما يوجد مكتب (الموساد) في نيروبي وتحت إشراف (الموساد) ليتم إمداد حركة التمرد في الجنوب السوداني ، وبالتعاون مع حكومة كينيا بالأسلحة والألغام وأجهزة الاتصالات والمواد الطبية ، (حليم، ٢٠٠٠، ص١١٠).

رابعاً: إسرائيل وأوغندا

إن وقوع أوغندا على الجزء الأكبر من بحيرة فكتوريا وسيطرتها على رافد مهم من روافد نهر النيل الأبيض (بحر الجبل) والذي يخترق الأراضي الأوغندية قادماً باتجاه السودان شمالاً ، والذي جعلها تحظى بأهمية خاصة لدى إسرائيل والتي استفادت من موقفها في تغذية الصراعات في جنوب السودان بالتنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر أوغندا بتقديم المساعدات إلى قوات التمرد في الجنوب السوداني ، مثلما حدث في كينيا ، (إبراهيم، ٢٠٠٩، ص٩١) . ولقد استأثرت أوغندا باهتمام إسرائيلي لعله لازال مستمراً حتى اليوم ، وما الموقف العدائي ضد مصر خاصة تجاه قضية مياه النيل في حصصها إلا انعكاس لهذا الدور الإسرائيلي المتفشي في الضغط على مصر رغم (وهم السلام) والذي يتمسك به دعاة التطبيع من الساسة والخبراء الإستراتيجيين في بلادنا ، (الفايز، ٢٠١١، ص٨٧).

خامساً: إسرائيل وتشاد

إن الوجود الإسرائيلي في التشاد يتمثل في العلاقات بين البلدين من خلال حصول تشاد على منحة من الأسلحة الإسرائيلية عن طريق زائير عام ١٩٨٣م ، وموافقة إسرائيل على تدريب عناصر من الجيش التشادي على نفقتها الخاصة ، وفتح مكتب للتعاون العسكري بين البلدين في تشاد ووجود عدد من الخبراء العسكريين الإسرائيليين في تشاد لتدريب بعض العناصر ، (حليم، ٢٠٠٠، ص١٠٦) إن الاهتمام الإسرائيلي في تشاد في منطقة وسط أفريقيا وتحدها دول عربية وإسلامية من كل مكان ، فالسودان من الشرق وليبيا من الشمال والنيجر من الغرب والكاميرون من الجنوب ، ويعود التواجد الإسرائيلي هناك إلى بداية الثمانينيات ، حيث كانت تشاد جزءاً أساسياً من الرؤية الإستراتيجية والتي وضعها رئيس الوزراء السابق "أرنيل شارون" وسعى لتطبيقها ومفادها إن اهتمامات إسرائيل الإستراتيجية ومجالها الحيوي ، ينبغي أن يتسع إلى ما

وراء الواجهة الأولى التقليدية ، والتي تضم دول الطوق العربية ، (الفايز، ٢٠١١، ص٨٩) فتشمل

مجالين جغرافيين :

١- الدول العربية الخارجية والواقعة خلف دول المواجهة والتي يمكن أن تشكل تهديدا مباشرا أو غير مباشر مع إسرائيل من خلال دعمها لدول الطوق العربي (سوريا والأردن) كالسودان(الفايز، ٢٠١١، ص٩٠).

سادسا: إسرائيل والكونغو الديمقراطية (زائير) :

ويرجع الوجود الإسرائيلي في زائير إلى بداية الستينيات ، حيث لعبت الحالة اليهودية في زائير (٥٠٠ فردا) دورا هاما في هذا التواجد ، فأغلب أبناء الجالية يعملون بالتجارة والاستثمار ، ويتركز غالبيتهم في إقليم (شابا) وهو أغنى الأقاليم في البلاد كما يوجد عدد منهم في العاصمة كنشاسا ، (حليم، ٢٠٠٠، ص٩٣) كما تمتاز الكونغو الديمقراطية بموقع إستراتيجي ونمو ديمغرافي وسياسي ، فهي ذات تأثير على الدول المجاورة خاصة أرتيريا والصومال والسودان ؛ وفي حالة النفوذ الإسرائيلي في الكونغو الديمقراطية فإن الأمن العربي معرض للتهديد الدائم ، (الفايز، ٢٠١١، ص٩٣)

سابعا: إسرائيل والصومال :

ولقد سعت إسرائيل في تطويق منابع النيل والسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر استغلت إسرائيل حالة الفوضى السياسية في الصومال لإجراء اتصالات سرية مع عدد من الأطراف المتصارعة هناك ، بهدف إيجاد تفاهم مشترك معها عارضة خلال ذلك خدماتها للمساعدة ، ثم خرجت تلك الاتصالات من نطاق السرية على العلنية ؛ من خلال زيارة بعض أعضاء الكنيست للصومال إعرابا عن الاهتمام الإسرائيلي بالمشكلة الصومالية كما قامت بإنشاء معسكرات لاستقبال

اللاجئين داخل الأراضي الكينية ، ومن الممكن أن تواصل إسرائيل سياستها تجاه الصومال بتقديم الخبرات الفنية والمساعدة والتدريب وبتوثيق علاقتها معها وبما يخدم هدفها الأساسي وهو تأمين مصالحها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، (حليم، ٢٠٠٠، ص ١٢١) وتذكر بعض المصادر الصحفية أن القوات الأمريكية وبالتعاون مع المخابرات الإسرائيلية قد نفذت عمليات نقل حوالى ألفين طفل إلى إسرائيل ، حيث جرى إنشاء خمس معسكرات لإقامة هؤلاء الأطفال ورعايتهم تحت إشراف مباشر من جانب (الموساد) وذلك بهدف تربية هؤلاء الأطفال على الدين اليهودي ، بحيث يصبحون أحد دعائم التواجد الإسرائيلي في المستقبل ، (جاد، ١٩٩٣، ص ٦٣)

ثامنا: إسرائيل والبحر الأحمر :

بغية تحقيق إسرائيل أهدافها الإستراتيجية في البحر الأحمر وتوسيع وجودها العسكري وترسيخ تأمين مصالحها بما يتيح لها إمكانية السيطرة على باب المندب ، وإيجاد عمق إستراتيجي يمكنها ويضمن لها الاتصال ويحقق الأمن للخطوط البحرية والتجارية والعسكرية بين المحيط الهندي والمحيط المتوسط إلى آسيا وأفريقيا وللحيلولة دون نجاح المساعي العربية الرامية إلى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية ، (السرطان، ٢٠٠٩، ص ١١) ولقد عملت إسرائيل جاهدة إلى وضع إستراتيجية تجاه البحر الأحمر والتي تشمل ما يلي : (العبدلي، ١٩٩٧، ص ٣٣١)

١- تأمين المرور في المضائق الشمالية والجنوبية .

٢- امتلاك القدرة على التدخل العسكري الفوري في البحر الأحمر ، لعدم منع أو إقامة لخطوط مواصلاتها فيه .

٣- التطلع إلى التواجد المستمر في بعض جزر البحر الأحمر من أجل المشاركة في استثمار ثرواته في مراحل تالية .

٤- كسر العزلة السياسية والاقتصادية والتي حاول العرب فرضها عليها قبيل حرب تشرين ١٩٧٣م

٥- تنظر إسرائيل في البحر الأحمر باعتباره ممرا مائيا دوليا ينبغي إن يظل مفتوحا ، لذلك فهي تؤيد فكرة تدويل باب المنذب .

وبعد استعراض الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر نجد بأنها حققت نجاحا ملموسا ، من خلال العلاقات التي أقامتها مع الدول الأفريقية على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر كأرتيريا وإثيوبيا ، والملاحظ أن البحر الأحمر لم يعد بحرا عربيا خالصا ، لأن إسرائيل سيطرت على المداخل الجنوبية للبحر من خلال التواجد العسكري والإستخباراتي ولا سيما في جزر (أرخبيل وفاطيمه ودهلك) ومن الشمال هناك ميناء أيلات (أم الرشراش المحتلة) الذي يقع في الجزء الأخير من الجنوب الغربي الفلسطيني ، إذا فالنفوذ الإسرائيلي في البحر الأحمر يهدد الأمن القومي العربي ويعزز من مشروع الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية ، ولقد سهّل تحركات التواجد الإسرائيلي للنفوذ والتغلغل في المناطق التي تطوق الدول العربية ولا سيما منطقة القرن الأفريقي ، الأمر الذي أنعكس سلبا على بنية النظام الإقليمي العربي .

ولقد شكل الدعم الإسرائيلي لهذه الدول والتي تجاور السودان ، وتشاطيء البحر الأحمر أهم دعائم الوجود الإسرائيلي فيما وراء الأقطار العربية ، ولاسيما أنه عزز بالتواجد البشري بالإضافة إلى العنصر المادي والذي يتمثل في السلاح وشركات السلاح الإسرائيلية ، والتي بدأت تتدفق على منطقة القرن الأفريقي (إثيوبيا،أرتيريا،وأوغندا،وكينيا) ، (الهزيمة،١٩٩٤،ص٤٥) إن الوجود الإسرائيلي في تلك الدول الأفريقية وتوثيق علاقتها معها ، ليس بهدف تحقيق مصالح اقتصادية فحسب ، بل لتحقيق أهداف إستراتيجية تشكل تهديدا للأمن القومي العربي ، ويتضح ذلك من خلال

التواجد العسكري الإسرائيلي في دول أعالي النيل ، وفي الهضبة الاستوائية ودول بحيرة فكتوريا (كينيا، وتنزانيا، وأوغندا) ، ودول البحيرات العظمى (الكونغو الديمقراطية ، رواندا ، وبروندي) ، وإقامة العلاقات مع هذه الدول بهدف الوصول إلى منابع النيل والضغط على الدول العربية وتدويل البحر الأحمر ، كما تسعى لمناهضة النفوذ العربي وتضييق العلاقات العربية – الأفريقية ، مستغلة النزاعات الدائرة في دول حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقي من أجل تحقيق سياستها في هذا المجال الحيوي ، حيث سهّلت الحركة لإسرائيل لدعمها الحركة الانفصالية لجنوب السودان ، وجيش تحرير شعب السودان ، (المقداد، ٢٠٠٩، ص ١٥)

إن التواجد الإسرائيلي في تلك الدول المجاورة للسودان لهو خير دليل واضح على تغذية إسرائيل حركات التمرد في السودان ، فإسرائيل في دعمها للحركات الانفصالية ، هي خير وسيلة لتحقيق إستراتيجياتها الرامية إلى التفكيك والتجزئة ، الأمر الذي يحقق لإسرائيل مرادها وهو الهيمنة الإقليمية وكسر عزلتها التي فرضها عليها صراع الوجود ، وتضييق الخناق على الدول العربية ، وتمهيد الطريق لزوال النظام الإقليمي العربي بعد التفكيك والتركيب على أساس عرقي وطائفي وأثني ، تكون إسرائيل هي القومية الأكبر بعد التركيب من جديد ، والذي يتمثل في مشروع الشرق الأوسط .

المطلب الرابع : الدعم الإسرائيلي لحركة الانفصال في جنوب السودان

تتكون التركيبة السكانية لجنوب السودان من عدد من القبائل الزنجية الإفريقية والنيلية ، أهمها وأكبرها قبيلة الدينكا ، والتي تمثل ما يقارب نصف سكان جنوب السودان كما تعتبر القبيلة السائدة ، تليها قبائل النوير والشليك والزاندي والباريا وغيرها من القبائل الصغيرة الأخرى ، ويبلغ تعداد السكان فيها حوالي ثمانية ملايين نسمة ، بحسب التعداد الوطني الذي أجرته الحكومة السكانية عام

٢٠١٠م. (عبد النور، ٢٠١٣، ص ٧٤)

ينقسم جنوب السودان إلى ثلاث مديريات وهي : أعالي النيل وعاصمتها – ملكال ، وبحر الغزال وعاصمته – واوا ، والمديرية الإستوائية وعاصمتها – جوبا، وتبلغ مساحة جنوب السودان ما يقارب (٦٤٨٤.٠٠٠) كم ، ويعتبر جنوب السودان هو ذلك الجزء الواقع جنوبه أوغندا ويمتد إلى الشمال من بحيرة البرت في اغندا ، والنيل هو شريان الحياة بين شمال السودان وجنوبه فهو أداة الربط الهامة بينهما ، ولقد مرت الحدود الدولية لجنوب السودان بمراحل مختلفة ولعب فيها الإستعمار دورا هاما ، ولا يمكن اعتبارها حدودا فاصلة بين السلالات البشرية بعضها البعض فقبائل الزاندي ، واللاتوكا ، والأنوك وغيرها تحيا على جانب خط الحدود مع البلاد المجاورة ، ولقد تشكلت هذه الحدود من خلال المنافسة الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والأحباش . (اسماعيل، ٢٠٠٢، ص١٢) وبعد أن رسم الإستعمار البريطاني جغرافيا سياسية جديدة لجنوب السودان ، وحد فيها الشمال والجنوب في دولة واحدة ، وانتهج سياسة تعمل على تعزيز الخلاف بين الشمال والجنوب ، وقد عمدت بريطانيا إلى صناعة هوية للجنوب من خلال المزوجة بين المسيحية والأفريقية الزنجية ، في مقابل الهوية العربية الإسلامية في الشمال ، بالرغم من أن الإستعمار الإنكليزي في بداية عهده سعى إلى عدم دخول المسيحية إلى الجنوب ، وعبر عن ذلك الحاكم الإنكليزي حين قال "وإذ اقتنع الزنجي بتعاليم الدين المسيحي فإنه سيتحول إلى وغد زعيم وعاقل وسفيه وماكر ، وفي الوقت الذي يمكن أن نقول فيه أن الزوج سعاد وقانون وشرفاء على ما هم فيه بطبيعتهم ، لا يعرفون الرذيلة ، وإذا انتشرت المسيحية في بلادهم فإن قبائلهم ستندثر" .(عبد النور، ٢٠١٣، ص٧٤) هكذا سعت السياسة الإنفصالية البريطانية إلى تعزيز الهوية في الإختلاف ومهاجمة كل ما في شأنه التمهيد للوحدة في الدولة القوية المتكاملة.

أما بالنسبة للأوضاع اللغوية في جنوب السودان ، على اعتبار أن اللغة عامل مهم من أدوات الترابط ومقوم من مقومات الوحدة ، فإننا نجد أنه عام ١٩٥٦م اثني عشرة لغة وأكثر من ٢٥٠

لهجة مما كان سببا في تعميق التفجيت الثقافي ، وسببا من اسباب ترسيخ القبيلة والجمهورية ، وعدم التفاهم بين القبائل المختلفة في الجنوب ، وكانت اللغة العربية قد عرفت طريقها إلى الجنوب منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وكانت مؤهلة لأن تكون اللغة السائدة في المنطقة بحكم أنها كانت لغة الحضارة والتجارة في الجنوب ولكن أن ما خيم الإستعمار البريطاني على المنطقة ، حتى بدأ يعمل على عدم ترسيخ الاتصال بين الشمال والجنوب (اسماعيل، ٢٠٠٢، ص٣٢) ولا سيما قانون المناطق المقفلة الذي لا يجيز للشماليين الدخول للولايات الجنوبية ، أو التنقل بحرية بين المديریات ؛ وفي عام ١٩٣٠م رفعت مذكرة من قبل السكرتير الإداري لحكومة السودان بشأن تحديد السياسة الانفصالية البريطانية حيث جاء فيها : اسماعيل، (٢٠٠٢، ص٣٣)

١- استخدام اللغة الإنجليزية في المعاملات الحكومية ، وإحلال الموظفين الجنوبيين بدل الموظفين الشماليين .

٢- ضرورة توفير العاملين من غير الناطقين باللغة العربية في المجالات الكتابية والإدارية والفنية .

هكذا ساهمت السياسة الانفصالية في تشكيل الصراع الأثني في جنوب السودان ، وشكلت عاملا هدد استقرار السودان ووحدة أراضيه منذ استقلاله ، مما أدى إلى استنزاف العديد من الموارد البشرية فقد وقعت الحروب الأهلية مئات والآف القتلى ، وتعطيل عجلة مشاريع التنمية ، وتدمير البنى التحتية ، بل أصبحت مخاطر انفصال جنوب السودان على السودان والنظام الإقليمي العربي واضحة المعالم ويجب أن تدارك على محمل الجد . ولقد ساهمت المساحة الشاسعة للسودان ، بالإضافة إلى صعوبة الاتصالات والمواصلات وتكريس الإنتماءات والولاءات الضيقة والقبلية والجهوية والشعور بالذاتية ، والثقافة العرقية والدينية التي تنطوي عليها البيئة السودانية وسمات

النظام السياسي ، وبلورة المشكلات الأساسية التي تواجه السودان ، والتي أدت إلى تكريس فكرة الجهورية والطائفية سواء على المستوى السياسي أو الإجتماعي ، وترتب على ذلك وجود عوالم منفصلة ومتباعدة في الدولة الموحدة . (إكرام ٩٩٧، ص ٢٣٦، ص ٢٤٦)

تؤكد الدلائل الواضحة على دور إسرائيل في أزمت السودان الراهنة ، ويمكن أن نستدل على ذلك من مصادر متعددة ، ففي كتاب أصدره "مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط أفريقيا" (التابع لجامعة تل أبيب) وعنوانه (إسرائيل وحركة تحرير السودان) لضابط (الموساد) السابق "العميد موشي فرجي" ، في الأسبوع الثاني من شهر حزيران عام ٢٠٠٤م ، حيث جاء في فصله الأول وعنوانه (أفريقيا كمدخل إلى السودان) "إن إسرائيل قررت احتواء أفريقيا والانتشار في قلبها للاقتراب من السودان والإحاطة فيه لكي تتمكن من النفاذ إلى جنوبه ، ولقد أشار المؤلف إلى أن هذا المخطط مرّ بمراحل متعددة منذ فترة الخمسينيات والستينيات ، ويذكر انه حرصت إسرائيل على إيفاد أنشط الدبلوماسيين والخبراء والمستشارين إلى أفريقيا ، كما ويشير "بن ناثان" رجل المهمات في (الموساد) أنه لا بد لإسرائيل أن تجد موطئ قدم لها في السودان ، وان ذلك لا يكون إلا من خلال إثيوبيا والكونغو (زائير) وكينيا وأوغندا ، والذي تم من خلال رجال (الموساد) من خلال خطة الاحتواء ، أو من خلال إرسال الخبراء والمستشارين في الزراعة والبناء والتشييد ، بالإضافة إلى المستشارين العسكريين ، من اجل تسليح وتدريب جيوش تلك الدول المجاورة للسودان ، والذي تم من خلال الرصد والملاحظة بكل ما يجري في السودان ، ذلك القطر الذي يشكل عمقا استراتيجيا لمصر ، بالإضافة إلى سواحله المترامية على البحر الأحمر ، وهو ما يوفر للسودان موقعا استراتيجيا متميزا ، الأمر الذي يستدعي إسرائيل إيجاد ركائز إما حول السودان أو في داخله ولذلك فان دعم حركات التمرد والانفصال في الجنوب يغدو مهما لأمن إسرائيل (حوران، ٢٠٠٨، ص ٥٤-٥٥).

إن الدوائر الإسرائيلية بدأت ومنذ وقت مبكر الاهتمام في السودان والدول الإفريقية المحيطة فيه ، إن هذا الاهتمام لم يكن في يوم من الأيام بمعزل عن الخطط الإسرائيلية تجاه الأقطار العربية ، والتي تعكس عزم إسرائيل على استثمار علاقاتها الإفريقية ، لتوفير مقومات استراتيجياتها تجاه السودان لإضعافه وإضعاف الأقطار العربية وتهديد وحدتها ، (فرجي، ٢٠١٠، ص ٢٢)

إن الدعم الإسرائيلي لحركة التمرد في جنوب السودان تطور عبر مراحل زمنية امتدت من فترة الخمسينيات إلى حين انفصال حركة التمرد : (الطويل، ٢٠١٢، ص ٣٣٠-٣٣٩)

المرحلة الأولى : بدأت في الخمسينيات إذ ركزت إسرائيل على أمرين أولهما تقديم المساعدات الإنسانية للجنوبيين كالأدوية والمواد الغذائية والأطباء ، وثانيهما استثمار التباين القبلي بين الجنوبيين أنفسهم ، وتعميق هوة الصراع بين الجنوب المسيحي والشمال المسلم ، وتمثلت هذه المرحلة بالعلاقات الإسرائيلية السودانية والتي امتازت بالتفاعل مع السودان إجمالاً قبل استقلاله عن دولتي الحكم الثنائي (مصر وبريطانيا) .

المرحلة الثانية : والتي تمثلت بالعلاقة مع النخب السودانية المناوئة لمصر في السودان ، ولا سيما فترة حكم الصادق المهدي ، حيث كان الدعم الإسرائيلي للحركة المتمردة في الجنوب متوقفاً بسبب مصالحها مع رأس السلطة الحاكمة في السودان .

المرحلة الثالثة : ومن هنا بدأ التفاعل الإيجابي مع الحركات الانفصالية في جنوب السودان ، والتي انطلقت من إثيوبيا فيما استند التحرك الاستخباري نحو الجنوب السوداني ، ومن أوغندا عندما بدأت صفقات الأسلحة الإسرائيلية تتدفق عبر الأراضي الأوغندية وكانت أول صفقة في عام ١٩٦٢م والتي استمرت حتى السبعينيات ، وفيها استمر تدفق الأسلحة الإسرائيلية للمتمردين في

جنوب السودان من خلال وسيط إسرائيلي أسمه "جاي شفيق" كان يعمل لحساب (الموساد).
(الطويل ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣٥)

المرحلة الرابعة : والتي تبدأ في أواخر السبعينيات وتنتهي في أواخر الثمانينيات ، وفيها جرى استئناف دعم التمرد بزعامة العقيد "جون قرنق" ، ابتداء من عام ١٩٨٣ م ، وفي تلك الفترة ظهر النفط في جنوب السودان ، مما عزز دعم الجهات الأجنبية للحركة الانفصالية
(الفايز، ٢٠١١، ص ١٢٦)

المرحلة الخامسة : بدأت في أواخر عام ١٩٩٥ م ، واستمرت حتى بداية المفاوضات بين "جورج قرنق" والحكومة السودانية عام ٢٠٠٢ م ، فيما وصل الدعم الإسرائيلي للحركات الانفصالية في جنوب السودان ذروته ، بالأموال والسلاح لتعزيز موقفهم التفاوضي مع الحكومة المركزية في الشمال (الفايز، ٢٠١١، ص ١٢)

إن الدور الإسرائيلي لم يتوقف من خلال علاقات إسرائيل بدول الجوار الإفريقي وحركات التمرد في جنوبه ، بل ظل متصل حتى بعد مضي خمسين عاما على تلك البدايات ، ولعل وزير الأمن القومي الإسرائيلي "أفي ديختر" كان دقيقا في تعبيره عند اتصال العمل بإستراتيجية حكومات إسرائيل منذ التأسيس ، حين قال في محاضره ألقاها في معهد الأمن القومي الإسرائيلي في عام ٢٠٠٨ م إن مسوغات اهتمام إسرائيل بالسودان تعود للأسباب التالية (عبد النور، ٢٠١٣، ص ٧٩)

١- إن إسرائيل حين بلورت محددات سياستها وإستراتيجيتها حيال الوطن العربي ، انطلقت من عملية استجلاء واستشرف للمستقبل ، إلا أن أبعاد هذا الاستشرف والتقييمات تتجاوز المدى المنظور .

٢- إن السودان بمساحته الشاسعة وموارده وثقله الديمغرافي ، من المحتمل أن يصبح دولة إقليمية قوية وذات عمق استراتيجي ومنافس لبلدان عربية مثل العراق والسعودية ومصر.

٣- إن دولة السودان لم يكن لها دور مؤثر نتيجة لأزمات بنيوية وصراعات وحروب أهلية في الجنوب ، استغرقت ثلاثة عقود ، ثم تحول الصراع الحالي في دارفور ، ناهيك عن الصراعات حتى داخل المركز في الخرطوم .

٤- إن جملة هذه الأزمات حالت على السودان أن يصبح قوة إقليمية مؤثرة تؤثر في البنية العربية ، الأمر الذي فوت الفرصة على السودان من القيام بدوره العربي باعتباره وحدة قوية من وحدات النظام الإقليمي العربي .

٥- إن التقديرات الإسرائيلية تضع بالحسبان ، أنه ومنذ استقلال السودان في منتصف الخمسينيات ، بعدم السماح لهذا البلد بأن يصبح قوة مضافة إلى قوة النظام الإقليمي العربي ، لأنه إذا استثمرت موارده في ظل أوضاع مستقرة سيصبح قوة يحسب لها ألف حساب .

ولقد أشار "أفي ديختر" في هذه المحاضرة أيضا أن الدعم الإسرائيلي في دارفور لم يعد قاصرا على الجانب الرسمي والأجهزة الاستخباراتية ، بل إن هذا العمل يمتلك أدوات متعددة ومن هذه الأدوات ، المنظمات المدنية داخليا وخارجيا والتي تعمل لصالح سكان دارفور وأضاف "نحن حاضرون في دارفور لتأكيد خطنا الاستراتيجي من أن دارفور مثل جنوب السودان من حقه أن يتمتع بالاستقلال وإدارة شؤونه بنفسه ، ودلل لوضع حد للنظام والسيطرة المفروض عليه عنوة من حكومة الخرطوم " ولقد أنهى محاضرتة" إن إستراتيجيتنا التي ترجمت على ارض الواقع في جنوب السودان سابقا وحاليا في غربه ، استطاعت أن تغير مجرى الأمور في السودان نحو التأزم والتدهور والانقسام وأصبح من المتعذر الآن الحديث عن تحول السودان إلى دولة إقليمية كبرى

وقوة داعمة للدول العربية والتي يطلق عليها دول المواجهة مع إسرائيل (الطويل ،٢٠١٢، ص٢٤٠).

إن التواجد الإسرائيلي في جنوب السودان ساهم في تعظيم الدور الإسرائيلي في تطبيق إستراتيجيته نحو تجزئة السودان ، الأمر الذي مكّن من تحريك النزعات الانفصالية في الأقاليم السودانية الأخرى ، مما سهل على إسرائيل لدعم الحركات المتمردة الأخرى ، كالحركات في دارفور من خلال تفعيل مفهوم الإبادة الجماعية ، وتصنيف الصراع على أنه صراع عرقي ، مستغلّة بذلك جماعة الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التحريض ضد ما تستخدمه السلطة المركزية في الخرطوم ضد المتمردين في دارفور .

الدعم العسكري والاستخباراتي :

لقد مارست الأجهزة الاستخباراتية واستثمرت تغلغلها لتأجيج بعض أبناء الجنوب السوداني للعصيان والتمرد تجاه الحكومة المركزية في الخرطوم وترجع بداية الاتصال مع الزعامات في الجنوب والتي تتم بإشراف مباشر من قبل رجل المهمات في (الموساد) وهو "بن ناثان" والذي كان يدير شركة إسرائيلية تدعى شركة (سيكودا) للإنتاج الزراعي ، بجانب دعم المستشارين العسكريين في أديس أبابا (الحريري،٢٠٠٧، ص١٣٧)

إن الاتصالات بين القادة والزعماء الجنوبيين وسفارة إسرائيل في كل من أوغندا وإثيوبيا والكونغو (زائير) وتشاد وكينيا ، ازداد بعد حرب عام ١٩٦٧م بفعل إدخال الأسلحة بعد ذلك التاريخ وتسلل المستشارين العسكريين الإسرائيليين و زيادة عدد معسكرات التدريب بعد عام ١٩٦٩م أما الأسلحة والإمدادات والتي كانت تنقل بواسطة طائرة إسرائيلية من نوع (سي ٣) بقيادة طيار إسرائيلي ، وحاملة المؤن إلى أعضاء حركة (أنيانيا) والذي كان ينتظر التقاطها في أرجاء الغابات ، وكانت

الأسلحة تشمل المدافع الآلية الثقيلة ومدافع "بازاركا"، وقنابل يدوية وبنادق من نوع ٣٠٣ والتي استخدمت في الحرب العالمية الثانية، فضلا عن ألغام قديمة وأكثرها مصنوعات إنجليزية أو روسية سبق لإسرائيل الاستيلاء عليها في حرب عام ١٩٦٧م، (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٣٠)

ومنذ عام ١٩٩٠م وحتى الآن لا زالت إسرائيل تبحث عن المزيد من السبل لتوسيع نطاقها، في تأجيج الصراعات، وتنفيذ مخطط تفتيت السودان انطلاقا من جنوب السودان حيث تزايد حجم الإمدادات العسكرية الإسرائيلية إلى المسلحين عبر إثيوبيا وكينيا لتشمل بالإضافة للأسلحة الخفيفة والثقيلة المضادة للدبابات وصواريخ "تاو"، ومدافع مضادة للطائرات من نوع (فولكات) ذات الفوهتين ومدافع ثقيلة إضافة إلى زيادة عدد المستشارين وعدد الأفراد الذين يتلقون التدريب في إسرائيل، (الحريري، ٢٠٠٧، ص ١٤٠)

لقد اتخذت إسرائيل في عام ٢٠٠١م قرارا بتطوير الدعم العسكري ونوعيته من خلال وضع مجموعة من الضباط في الجيش الإسرائيلي تحت تصرف "قرنق" لتدريب الجيش الشعبي لجنوب السودان وتسليحه، تزامنا مع طرح مطالب الحركة الانفصالية، إعلاما لحشد تأييد الرأي العام العالمي تحت عنوان "مجموعة بشرية تعاني الاضطهاد والقمع من جانب سلطة إسلامية متزمتة" فيما تبنى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية قضية الجنوب السوداني، واتخذها ذريعة دائمة للتدخل في الشأن السوداني، مما أسفر عن ضم السودان إلى قائمة الدول الراحية للإرهاب، وتطبيق حظر اقتصادي وتكنولوجي عليه، فضلا عما دفع أزمة دارفور إلى سلم الإهتمام العالمي وألويات مجلس الأمن القومي، تماشيا مع دور متحف ما يسمى "الهولوكست" في "نيويورك" تأليباً للرأي العام العالمي، ضد حكومة الشمال لارتكابها إبادة جماعية وتطهيرا عرقيا ضد الجنوب، كما أسهمت الجاليات اليهودية في دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا وكندا في

الترويج لقضية جنوب السودان على أنها إشكالية تحرر وانعتاق ، وتشير المعطيات إلى تلقي الجنوب السوداني زهاء المليار دولار سنويا من واشنطن بحسب تصريحات رئيس بعثة جنوب السودان للولايات المتحدة الأمريكية "حزقيال لول جاتكوث" في حين قدرت المساعدات الإسرائيلية للجماعات المسلحة في جنوب السودان بنحو ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الأخيرة . (سعد الدين، ٢٠١٢، ص ٨٧)

إسرائيل واستفتاء الجنوب :

لقد أجري استفتاء حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان في ٩ كانون الأول عام ٢٠١١ م ، وأعلنت النتيجة في ٧ شباط من العام نفسه ، وجاءت النتيجة لصالح الانفصال عن الوحدة في نسبة تزيد عن ٩٨% ، ولقد أجري هذا الاستفتاء باعتباره استحقاقا لاتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (الجيش الشعبي لتحرير السودان) والتي وقعت في ٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٥ م في نيروبي ، كما أن هذا الاستفتاء أجري تحت الرقابة الدولية ، ونظم بصورة مشتركة بين الطرفين (رأفت، ٢٠١٢، ص ٣٢١) لقد أجري الاستفتاء حول انفصال جنوب السودان من دون الأخذ برأي السودانيين في الشمال وبهذا أبدى سكان الجنوب رأيهم ، وقرروا الانفصال فيما غاب رأي أهل الشمال في هذا الاستفتاء ، (بريزات، ٢٠١٢، ص ٣٨٩).

ومع انطلاق الساعات الأولى للاستفتاء حول مصير جنوب السودان ، الجنوب المسيحي عن الشمال المسلم ، لم يكن قمة هذه السعادة هو قيام دولة مسيحية في الجنوب السوداني فحسب ، بل لأن أوضاعهم داخل المجتمع السوداني ستتحسن بشكل ملحوظ خلال الأيام التي تلت الانفصال ، وبخاصة مع تردد التقارير التي تتوقع بوجود علاقات وطيدة بين (تل أبيب) والدولة الجديدة (الفايز، ٢٠١١، ص ١٣٤).

ولم ينفصل التوجه الإسرائيلي صوب الساحة السودانية مستقرا بكثافة الدور والحضور في جنوبه وإخراجه من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي ، إنما شكل أحد أبرز أهدافه وجزءا من منظومة الأمن الإسرائيلية القائمة على التفوق العسكري ، واكتساب الشرعية وكسر العزلة ، والهيمنة والتحكم في المنطقة ، ولقد أسست علاقات الكيان الإسرائيلي مع أطراف النزاع في السودان حضور بارز فيما شهد انفصال الجنوب عن الشمال ، وفق الاستفتاء الحدث ، تمهيدا لإعلان دولة شغلت مقعدها الفوري في هيئة الأمم المتحدة تحت رقم ١٩٣ ، الأمر الذي يشير بمدخل متشابه أكثر خطورة في مرحلة ما بعد تأسيس الكيان ، في ظل تبعات شائكة لم تحسم بعد مع دولة الشمال ، من شأنها أن تجر ويلات مفتوحة في كافة المجالات (سعد الدين، ٢٠١٢، ص ٧٦)

لقد استغلت إسرائيل نفوذها في العالم وسخرت كل طاقاتها إعلاميا وسياسيا لإنجاح هذا الاستفتاء لأن ميلاد الدولة الجديدة في السودان ، تعتبر جزءا من مشروع الهيمنة الذي تستبطنه إسرائيل ، ويعتبر خطوة مهمة تجاه السودان وتجزئته .

لقد كانت تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية لاستفتاء جنوب السودان مثيرة للاهتمام والدهشة في آن واحد قبل إجماعه ، والبالغ بعد ذلك ، الأمر الذي يكشف أبعاد الدور الإسرائيلي الخفي في انفصال هذا الجزء الحيوي ليس فقط من السودان بل الوطن العربي بأكمله لأثره ولقد انعكس هذا الاهتمام بصور عدة من بينها : (الفايز، ٢٠١١، ص ١٣٥)

- ١- تخصيص الحكومة الإسرائيلية حفل خاص جمع أكبر عدد من القيادات والأفراد من جنوب السودان المقيمين في إسرائيل ، والبالغ عددهم ٢٥٠٠ في أقل تقدير ، و الحفل الذي دعيت له شخصيات إسرائيلية وعدد كبير من سفراء الدول الأفريقية والمعتمدين لدى (تل أبيب) والذي ضم أكثر من ٣٠٠ فرداً من الجنوب .

١- كما بادرت إسرائيل فور إعلان نتيجة الانفصال إلى اعترافها بدولة جنوب السودان رسمياً وإقامة التمثيل الدبلوماسي بينهما ، ولقد أعلن عن فتح قنصلية تابعه له في جوبا ، كما أكد الطرفان على تمتين وتوثيق العلاقات بينهما وتبادل السفراء وفور الانفصال من (تل أبيب) دعى الجنوبيون إلى ضرورة إنشاء جيش للجنوب وأطلقوا عليه أسم (جيش تحرير السودان) ، كما تم مبايعة "سلفاكير" كأول رئيس للدولة المسيحية الجديدة في جنوب السودان .

وبعد استعراض الدعم الإسرائيلي للحركة الانفصالية في جنوب السودان ، تبين أن إسرائيل وقفت جنباً إلى جنب مع حركات التمرد في الجنوب وفي كافة المراحل والفترات ، ولقد كان الدعم الإسرائيلي لا ينقطع إلى حين الانفصال وبعد الانفصال ، حيث كانت الوعود الإسرائيلية التي كانت تشد عضد القيادات الانفصالية من خلال تنفيذ كل مشاريع البنى التحتية وإنشاء المؤسسات التي تحتاجها الدولة ، الأمر الذي عزز في تطاير شرارات الانفصال لدى القيادات الانفصالية ، والذي عزز من التواجد الإسرائيلي في جنوب السودان ، مما سيعظم دور إسرائيل لدعم الحركات الانفصالية الأخرى في بعض الأقاليم السودانية ، وهنا نستطيع القول بأن إسرائيل وإستراتيجيتها الرامية لتجزئة السودان ، ساهمت في حرمان دولة السودان من القيام بدورها الإقليمي في أفريقيا ، ودوره كوحدة في النظام الإقليمي العربي تجاه عربته ، كما أدى التواجد الإسرائيلي في جنوب السودان إلى تحجيم الدور السوداني في منطقة البحيرات العظمى ومنطقة اعالي النيل والتي تعتبر مجالا حيويًا وعمقاً إستراتيجياً للسودان ومصر ، الأمر الذي يعتبر تهديدا دائما للأمن القومي العربي .

المبحث الثاني : نظام الأمن الإقليمي في ظل التواجد الإسرائيلي

إن دعم الحركات الانفصالية العربية في النظام الإقليمي العربي يشكل احد الأهداف والمدرجات الأساسية والمركزية للإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي كونها الطريقة التي بواسطتها تشكل وسيلة لتخفيف وتحجيم وتغيير موازين القوى الجغرافية والبشرية والمادية بين إسرائيل والوطن العربي منذ تأسيسه ، والى حد الآن سيبقى هذا الدعم للحركات الانفصالية بكل الوسائل والأساليب الشرعية وغير الشرعية يحتل مكانا بارزا في المخططات والبرامج الحكومية مستقبلا ، لان دعم الحركات الانفصالية يعتبر المدخل المهم والحيوي للتمهيد للمشروع الإقليمي الذي تستبطنه إسرائيل والقائم على تفتيت الوطن العربي جغرافيا على أساس طائفي واثني وعرقي لتشكيل دويلات صغيرة لتكسر عزلة إسرائيل وتكسبها شرعيتها ، أن هذا الأمر بمجمله يهدد بزوال النظام الإقليمي العربي القائم على القومية العربية ، والإحلال بنظام جديد يشمل كل القوميات والدويلات الجديدة وعلى رأسها إسرائيل لتكون هي الفيصل والحكم في هذا النظام كما أن وجود الحركات الانفصالية وتدخّل إسرائيل لتحريك نزعتها الانفصالية يهدد وحدة الاستقرار العربي وبمختلف المشاكل وخط الصراعات والنزاعات ، ولخير دليل على ذلك ميلاد للدولة جنوب السودان لقد أوجدت هذه الدولة تداعيات سياسية واقتصادية ليس على الدولة الأم فحسب وإنما على الدول العربية المجاورة للدولة الأم ، إن جملة هذه التداعيات تهدد الأمن القومي العربي تهديدا دائما ، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الوظيفية للنظام الإقليمي العربي وانفصاله وانشغال بقضايا الأمن القومي القطري وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين ويقسم إلى :

المطلب الأول : أثر الحركات الانفصالية على نظام الأمن الإقليمي العربي .

المطلب الثاني : الحركات الانفصالية ومستقبل النظام الإقليمي .

المطلب الأول : أثر الحركات الانفصالية على نظام الأمن الإقليمي العربي :

إن النظام الإقليمي العربي لا سيما في هذه المرحلة يعاني من مظاهر التجزئة ، وغياب مظاهر التعاون والتنسيق والوحدة ، وعلى هذه الأرضية بدأت تغييب الصورة المتكاملة للنظام الأمني العربي وبدأت تتعاظم التهديدات الداخلية والخارجية ، وكان ذلك دافعا لبعض الدول العربية للعمل على تحقيق أمنها من خلال اتفاقات ومعاهدات مع بعض الدول الخارجية حتى تلك التي تشكل بمخططاتها التوسعية التهديد الأساسي للنظام الأمني العربي ، مما أدى إلى تزايد التناقض بين الدول العربية ، واتساع شق الخلافات ، وتزايد مظاهر الانكفاء القطري ، والسعي لحل مشاكل كل دولة عبر رؤية قطرية ذاتية بل كثيرا ما جاءت على حساب الأمن القطري أو الإقليمي القومي معا . (شدّود، ٢٠٠١، ص٤)

أولاً: الأمن الإقليمي

ما يجب التوقف عنده ، هو ترتيبات الأمن الإقليمية ، فلقد عني الباحثون منذ عقود بأشكال الأمن الإقليمي المختلفة ومحتوياته ، ولقد تركز النقاش على ما سمي بالجماعة الأمنية ، وجاء هذا الاهتمام بسبب وجود مناطق في العالم تتسم بالاستقرار الأمني بينما تعاني مناطق أخرى من انعدامه فما الأسباب وراء تلك الحالتين ، وقد عرفت الجماعة الأمنية : بأنها مجموعة الدول التي اندمجت ، وعرف الاندماج : بأنه تحقيق روح الجماعة ، والذي يصاحبه وجود مؤسسات رسمية وغير رسمية ، وممارسات قوية وغير منتشرة تضمن حدوث التغير السلمي بين أعضاء الجماعة ، وأضاف إلى ذلك باحثون أنها توطد القيم والمعاني والفهم المشترك ، والذي يعكس وجود هوية مشتركة ، ومع وجود التزام مشترك بفض النزاعات سلميا ، وقيام التعاون وفقا للمؤسسات ، وتضيف مجموعة أخرى إلى كل هذا تعميق الثقة وطبيعة ودرجة المؤسسة التي تحقق التعاون

واضح من خلال تحليل العلاقات الخارجية للدول ، إن الأشكال المختلفة لتفاعلات الدول ، تنتج أنواعا مختلفة من الهويات التي تكونها الدولة داخل نظام ما تحدد الترتيبات الأمنية التي تتبعها تلك الدولة ، واعتمادا على هذا البعد النظري فإن الواقع العملي الراهن يشير إلى وجود جماعة أمنية في الوقت الراهن وربما قد تنشأ جماعات بترتيبات أيدي خارجية . (Fraake٢٠٠٨p٣٢٣)،
ونظرا لشمولية الموضوع سيتناول الباحث انفصال دولة جنوب السودان كحركة انفصالية وأثرها على نظام الأمن الإقليمي العربي :

آثار انفصال جنوب السودان كثيرا من التنبيهات حول اعتبار حدثا عرضيا قد تحتذي به أقاليم سودانية أخرى لديها نزعات انفصالية أو مشاكل مع الحكومة المركزية في الخرطوم ، وقد عزز الانفصال دوافع بعض الحركات الانفصالية ، مثل الحركات المتمردة في دارفور ، إذ رفعت هذه الحركات سقف مطالبها وشعرت أن قوتها التفاوضية مع الحكومة المركزية في الخرطوم قد تعززت نتيجة انفصال جنوب السودان ، وبدأت بعض الحركات في الأقاليم تطالب بنوع من الحكم الذاتي أو الانفصال ، كما حصل في دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان . (بريزات، ٢٠١٢، ص٤١٧-٤١٨)

ثانيا: إمكانية حدوث مشاكل حدودية :

من المعلوم أن اتفاق السلام الشامل بين الجنوب والشمال لم يحسم مسألة الحدود الفاصلة بينهما بشكل نهائي ، حيث أنها تتجاوز قضية الترسيم لتؤكد معاني التعايش المشترك بين المجتمعات الحدودية في فترة ما بعد استقلال جنوب السودان ، إضافة إلى سهولة تسليح وعسكرة المجتمعات المحلية على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب ، حيث أوجدت تلك المناطق الحدودية بؤر توتر تنذر بالانفجار في أي وقت ، فالسياق الاجتماعي والاقتصادي بالغ الضعف والهشاشة ، نظرا إلى محدودية قدرات أجهزة الحكم والإدارة في التعامل مع قضايا ملكية الأراضي وتسوية النزاعات

المحلية (عبد الرحمن، ٢٠١٢، ص ٣٠٣) إن المناطق الانتقالية الثلاث التي ورد ذكرها في اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥م وهي النيل الأزرق وجنوب كردفان وأبيي ، تحمل في جوهرها انعكاسات كبرى على ديناميات التفاعلات الحدودية بين الشمال والجنوب ، لكن منطقة أبيي احتلت مكانه مختلفة في قلب التطورات الأمنية والسياسية والتي شهدها السودان طوال الفترة الانتقالية ، حيث أعطت هذه الإتفاقية حق تقرير المصير للانضمام إلى شمال السودان أو جنوبه وفقا لإستفتاء عام في الإقليم ، حيث أدى انفصال جنوب السودان إلى تصعيد حدة المطالب الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان من أجل إصلاحات دستورية على المستوى القومي ، وربما يفضي ذلك إلى انقسامات وصراعات محلية في الولايتين . (عبد الرحمن ، ٢٠١٢)

ثالثا: انفصال جنوب السودان والأمن القومي المصري :

إن ولادة دولة جنوب السودان ، يمكن أن تهدد مصر للوصول إلى مصادر مياه النيل وذلك من خلال اتفاقية عنثيبي لعام ٢٠١٠ بشأن إعادة توزيع حصص مياه النيل على دول الحوض ،التي رفضت مصر والسودان التوقيع عليها أو التزامها باتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان لاقتسام المياه وذلك بعدما باتت الدولة الوليدة تحتل الرقم (١١) لحوض النيل ودولة منبع له بوجود بحر الغزال داخل حدودها ، والمكان الأفضل وربما الوحيد لمشروعات زيادة حصة المياه لمصر والسودان عبر التخزين أو شق الترعة ،مثل مشروع قناة جونقلي الذي اوقفته الحركة الشعبية لتحرير السودان ،(سعد الدين ،٢٠١٣، ص٩٢) والذي يؤثر سلبا في إيرادات مصر من قناة السويس ، وفقا للمنظور المصري كان السودان بتوجهاته العروبية دوما يمثل عمقا استراتيجيا لمصر بيد أن وجود دولة جديدة أخرى أفريقية الميول والانتماء ، هذا يعني خصما استراتيجيا بوجه ومكانة مصر وتعزيز مكانة أثيوبيا ، ولعل ذلك يطرح إشكالية مياه نهر النيل والدور المحتمل لدولة جنوب السودان ، إذ واجهت مصر خلال مفاوضات مبادرة حوض النيل والتي وقّعت عام

١٩٩٩م مطالب جماعية من باقي دول الحوض وضرورة التجاوز عن النظام القانوني السائد منذ العهد الاستعماري وبحكم توزيع مياه النيل واستغلاله ، قد ساند السودان الموقف المصري ، على أن وجود دولة أخرى في الجنوب ، أن لم تكن تعاني هي نفسها أزمة مائية ، يعني في مرحلة لاحقة إمكانية المطالبة بإعادة التفاوض على اتفاقية نهر النيل والتي لم تكن دولة جنوب السودان طرفا فيها . (عبد الرحمن، ٢٠١٢، ص ٣٠٥-٣٠٦)

ويبقى الهاجس الأمني واحتمال عدم الاستقرار في جنوب السودان أحد الاعتبارات الكبرى التي ستحدد طبيعة العلاقة المصرية مع دولة جنوب السودان ، وعليه فإن انزلاق المنطقة إلى حرب أهلية ليس من مصلحة مصر ، وهذا الذي يفسر موقف مصر الذي طرح الكونفدرالية كخيار ثالث يمكن تطبيقه ما بعد الاستفتاء في جنوب السودان . (عبد الرحمن، ٢٠١٠)

الدولة المدنية في مصر :

لا شك أن جنوب السودان العلماني يقيم توازنا مع المناخ الإسلامي في شمال السودان ، في إطار دولة السودان الموحدة ، وإن انفصاله في دولة مستقلة سيكون من نتائج تركيز المشروع الإسلامي في شمال السودان ، ولقد أعلن الرئيس عمر البشير في ٢١ كانون الأول ٢٠١٠م انه سيغير الدستور السوداني فور انفصال الجنوب وبما يتفق مع الشريعة الإسلامية ، سواء أكان حديث البشير انفعاليا أو واقعيا أراد أن يمهد له ، فإن التفاعلات الطبيعية ستؤدي إلى وجود مكثف للإسلاميين في الشمال السوداني ، وإذا أخذنا مزامنة وصول التيار الإسلامي بعد الثورة في مصر ، سيصبح الحوار الجنوبي خطرا على الوفاق بين الإسلاميين والتيار المدني في مصر . (رأفت، ٢٠١٢، ص ٣٣٩)

النزوح العشوائي :

إن الحدود الجنوبية لمصر مع السودان طويلة ، الأمر الذي صعب من إمكانية مراقبة الحدود ، فإنه حيال اندلاع الحروب الأهلية على الحدود الشمالية الجنوبية في منطقة أبيي ، الأمر الذي يؤدي إلى نزوح الأهالي الجنوبيين والشماليين إلى مصر، وفي هذا الاحتمال خطوة كبيرة على الدولة المصرية من الناحية السياسية ، فهو ضغط على بنيتها التحتية ، وتعطيل التنمية التي تحتاج إليها البلاد بعد الإنهاك الذي أصابها بعد الثورة ، ومن الناحية الأمنية انه لن تستطيع الدول فرز النازحين واللاجئين من المتطرفين وحاملي السلاح . (رأفت، ٢٠١٢، ص ٣٣٩)

ويرى عدد من الباحثين أن انفصال جنوب السودان سيؤدي إلى انفصال الغرب ، أو بعض أجزائه ، وتطرح أكثر الأطروحات الانفصالية آثارا سلبية بالغة على الأمن الوطني السوداني والأمن القومي العربي ، من منطلق إستراتيجية شد الأطراف والذي يفتح المجال أمام انهيارات وانقسامات أخرى تضاف إلى ما نشهده في الصومال وفلسطين . (حنفي، ٢٠١٠)

رابعا: تداعيات الانفصال على شمال السودان :

أنه من حكم المؤكد أن انفصال جنوب السودان ، سيؤدي إلى تداعيات سياسية على شمال السودان ، ويخشى أنه إذا لم يستجب لها بطريقة سلسة وسريعة ، أن تتحول من قضية سياسية إلى معضلة أمنية جديدة ، بالإضافة إذا ما حدث أي توتر تصحبه عمليات عسكرية أو حدوث انفلات أمني ، ويأتي في مقدمة ذلك زيادة وتيرة الاضطرابات السياسية في الأقاليم الشمالية للسودان ، تتبعها المطالبة بالمزيد من الحكم اللامركزي ، واقتسام الثروة مع المركز ، أو توطين المتأثرين بسد مروي ، وأيضا مثل المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، والأصول والديون وحقول النفط والمياه وملكية أصول الدولة السودانية . (الفقيه، ٢٠١٢، ص ٣٧٣)

لا شك أن انفصال جنوب السودان أثار على استقرار الجنوب والشمال ، فالانفصال عمق مشكلة المناطق الثلاث ، في أبيي ، وجبال النوبة ، والنيل الأزرق ، وفي حال دعم الحركة الشعبية لانفصال هذه الأقاليم فإنه صراعا طويلا سوف يتطور ولقد بدأ هذا الصراع من الآن ؛ وربما يندلع عنف قبلي في الجنوب أكثر مما هو واقع حاليا ، وستتم الحركة الشعبية كما فعلت في الماضي ، شريكها وغريمها المؤتمر الوطني بدعم ذلك العنف ، ومن ثم تجد العذر لأي تمرد يقع في الشمال ، وخاصة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ، وسيزداد من جراء ذلك الانفلات الأمني والنهب المسلح في مناطق التوتر بسبب الاضطراب السياسي وانتشار السلاح ، والفقر وزيادة البطالة ، والخشية من أن تسري عدوى الانفصال من الجنوب إلى حركات التمرد في دارفور (الفتية، ٢٠١٢، ص ٣٧٤)

ويرى الباحث أنه في حالة الانفلات الأمني في شمال السودان وجنوبه ، سيكون السودان أكثر عرضه للتدخل الأجنبي والإقليمي ودول الجوار مثل اوغندا ، أثيوبيا ، وتشاد ، وأرتيريا ، وبعض القوات الدولية التي قد تتدخل بذريعة حماية المدنيين ولو كان ذلك ضد القوات المسلحة السودانية ؛ الأمر الذي يجعل السودان أكثر عرضة لاستنزاف الموارد الطبيعية والبشرية وبالتالي وضع حلقة أمنية من حلقات النظام الإقليمي العربي الأمر الذي يجعل السودان تحت المطرقة والسندان مما ينعكس سلبا على الأمن القومي العربي .

ومما يزيد من تفاقم الأوضاع بين شمال السودان والدولة الوليدة في الجنوب ، هو عدم توصلهما إلى اتفاق بشأن ما سمي بالقضايا العالقة وهي : (عبد النور ٢٠١٣، ص ٩٠)

١- الديون البالغة نحو أربعين مليار دولار ، وعدم الاتفاق على تقاسمها بين الدولتين .

٢- أصول الدولة وكيفية تقييمها وتقسيمها .

٣- النفط والبنية التحتية المتصلة به وكيفية الاتفاق على معادلة بشأنهما كما حرم قيام الدولة الجديدة في السودان الدولة الأم بعض الموارد الاقتصادية المهمة ، وأهمها النفط الذي يمثل حوالي ٩٠% من صادراتها في السنوات العشر التي سبقت انفصال جنوب السودان ، كما حرمها استخدام موارد أخرى بقي بعضها كامنا في جغرافيا الجنوب ، مثل موارد الثروات الحيوانية والغابية والسياحية ، وأدخلها في أزمة اقتصاديه تجلت في تدهور كبير أصاب العملة السودانية ، في مقابل العملات الحرة ، وزيادة التضخم وزيادة الاسعار الأمر الذي انعكس سلبا على جملة الأوضاع ، وعلى أكثر من صعيد .

الجنسية وما يتصل بها من مواطني كل دولة في أراضي الأخرى .

إن انفصال جنوب السودان شكل وسيلة ضغط وتدايعيات سلبية على الأمن الوطني السوداني والأمن القومي العربي ، فهو حدثا عرضيا وسابقة قد يحتذى به في أقاليم سودانية أخرى ، الأمر الذي يشجع أقاليم وقوميات عربية لتحذو حذو جنوب السودان ، مما يؤدي إلى تقسيم الإقليم العربي إلى كانتونات في مشرقه ومغربيه .

ويمكن أن نجمل أثر الحركات الانفصالية على استقرار الدول في المستويات التالية : (سعيد ٢٠١٢، ص٤٤٦)

على المستوى الأمني :

١- غياب الاستقرار والأمن واحتدام الفوضى ، واتساع نطاق دائرتها في البلاد ، فمثلا الحركة الانفصالية في جنوب السودان فهي تؤثر على الاستقرار في كل من الخرطوم وجوبا وتكون مناطق أيبي ومناطق إنتاج النفط أكثر المناطق احتمالا للتأثر بأعمال عنف متبادلة وكذلك النطاق الجغرافي الممتد على طول التماس الحدودي .

٢- التدخل الخارجي الدولي والإقليمي بذريعة حماية المدنيين .

٣- قيام كل من الحكومتين حكومة الدولة الأم وحكومة الدولة الجديدة بتحريك العناصر المعارضة ضد بعضهما البعض .

على المستوى الاقتصادي :

توقف الأنشطة الاقتصادية المشتركة بينهما ، ولا سيما في الحدود التَّخومية ، مثل أعمال التنقيب عن النفط ، وانعكاسات ذلك على الأوضاع المعيشية والنفسية والخدمات وارتفاع معدلات البطالة.

على المستوى السياسي :

ارتفاع وتيرة القمع السياسي في كل من الدولتين ، أي في شمال السودان وجنوبه ومصادرة الحريات .

الدعم السياسي من جانب الحركات الشعبية للحركات التي لديها نزعة انفصالية .

صعود وتعزيز النزعة الانفصالية بين الحركات المسلحة ، الأمر الذي من شأنه يزيد من تعقيد مسارات الحوار .

على المستوى الإنساني :

اتساع نطاق تحركات النازحين واللاجئين ، وزيادة أعدادهم على المناطق الحدودية الآمنة ، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية ؛ والتي تدعى بالخليط الديمغرافي والتي من شأنها تؤثر على الاندماج المجتمعي .

على المستوى القومي (شذود ٢٠٠١، ص ٢٤-٢٥)

١- نفي العوامل الموضوعية والتي ارتكزت عليها وحدة النظام الإقليمي العربي ، ووحدة العوامل الجغرافية والتاريخية والمصالح المشتركة ، أي تجزئة وحدته الجغرافية والحضارية والبشرية والثقافية والاقتصادية ، وتحويله إلى دويلات وكانتونات لا تعتمد إلى القيام بنفسها ، بل تفتقر كل مظاهر التباين والخلاف والضعف ، بل تفتقر عوامل الوحدة والتكامل والقوة .

٢- نفي العوامل الذاتية أي الوعي والانتماء القوميين ، من خلال نفي العوامل الموضوعية أي وحدة الأرض واللغة والتاريخ ، لتبرز النزعة الانفصالية القطرية والانتماء القطري في إطار الدولة القطرية التي تستند على الأثنية أو الطائفية أو العرق ، مما يؤدي إلى إضعاف الأمن القطري باعتباره حلقة أمنية من حلقات النظام الإقليمي العربي .

وعند الإسقاط النظري على أرض الواقع يرى الباحث أن قيام دولة جنوب السودان وانفصالها عن الدولة الأم ، هيأ الفرصة لتعزيز الدور الإسرائيلي والغربي في الجنوب السوداني ، الأمر الذي ينعكس سلبا على نظام الأمن الإقليمي العربي ، إذ أن الجنوب السوداني في تماس مباشر مع المجال الحيوي للأمن الوطني السوداني والأمن القومي العربي ، على اعتبار أن الأمن السوداني حلقه من حلقات النظام الأمني العربي ؛ مما ساهم في إبعاد السودان في خدمة النظام الإقليمي العربي ، ومهدّ للوجود العسكري الإسرائيلي في هذه البقعة الجغرافية والتي تؤثر في المحيط العربي شمالا وفي البحيرات في الجنوب والجنوب الغربي ، وكذلك في القرن الأفريقي شرقا ، وبذلك تكون قاعدة ومنصة لتعزيز الدور الاسرائيلي - أمريكي الجديد في هذا الإقليم والذي يؤثر في البعد الأمني للنظام الإقليمي العربي .

المطلب الثاني : الحركات الانفصالية ومستقبل النظام الإقليمي العربي.

أولاً: واقع النظام الإقليمي العربي:

ترى إسرائيل أن الانتماء القومي والهوية القومية العربية والتي يشتمل في ظل قيام نظام إقليمي عربي ، هي أهم العوامل المؤدية لحالة عدم الأمن والاستقرار التي تعيشها إسرائيل ، لذلك فان تعويض أي مشروع قومي عربي ، يعد ضرورة وهدف استراتيجي لوجود إسرائيل وأمنها ، ولا يمكن تصور وجود إسرائيل في ظل وحدة الدول العربية (مائير، ١٩٦٥) دعم الحركات الانفصالية العربية والتي يحتويها النظام الإقليمي العربي واستثمار التوجه القطري العربي والعداء الإقليمي والدولي للعرب ، وكل ذلك كان على حساب احتواء التحدي الأكبر لإسرائيل والمتمثل في فكرة أي مشروع قومي عربي ، فلقد ركزت إسرائيل على إدارة ترتيب المنطقة وصولاً إلى استبعاد الانتماءات الموحدة ، لكي يتسنى لها بعد ذلك الوجود في ظل ترتيب إقليمي لا قومي ، من دون تغيير فيه وهي إطار ما يسمى بالنموذج الشرق الأوسط ، لأنه لا الأمن ولا السلاح يمكن أن يضعف دولة إسرائيل . (فهيم ١٩٩٩، ص ١٠٦) .

إن من ظواهر تحديات النظام الإقليمي العربي أنه يرتبط مباشرة "وعضوية" بإخفاق الدولة الوطنية ، إن في اليمن الذي تهدد حكومته المركزية في الشمال والجنوب حركات لم تعد تعترف بشرعيتها ، أو في السودان الذي تتمرد بعض أقاليمه على الخرطوم وتطالب بالانفصال ، أو في لبنان الذي أصبحت كل ما فيه ينعكس طائفية خانقه ، أو في المغرب والجزائر ومصر ، وفيها وصل التحدي في مواقف عامة رئيسية حدوداً غير مسبقة وتتآكل شرعية الدولة من جراء ذلك لا يجب البحث في قضايا الديمقراطية عن تحديات إخفاق وعجز الدولة الوطنية ، بل يهملها ويدفع إلى استرسال اختزال نحو طرح متكرر لفرص وإمكانيات الإصلاح السياسي وتداول السلطة ، وبتناسب مركزية الحفاظ على حدود الدولة والبحث في إعادة تأسيس شرعيتها المجتمعية وفاعلية مؤسساتها ،

(حمزاوي، ٢٠١١، ص ٩١-٩٢) ، بتسريح أزمات الدولة في الوطن العربي ؛ وفي عصر العولمة نشاهد تفتيتا آخر ومعاصر حيث تعمل القوى الصهيونية بقوة على تفتيت الدولة القطرية وتجزئتها وفي أثناء هذه التجزئة التي تفصلها عن الانتماء العربي والثقافة العربية ، لتعود الجماعات أو المجتمعات المالية "الشظايا" تطورا أكثر تبعا للقوى الخارجية ، وأكثر انفصالا أو استقلالا عن النظام العربي حيث نلجأ للقوى الصهيونية إلى إثارة النزعات الأثنية والقبلية لتفتيت الدولة القطرية بآليات جديدة ، أبرزها آلية الدفاع عن حقوق الإنسان وبالأقليات أو تعمل على جزل العطاء أو المساعدات لبعض الأقليات لاستنفرها أو حرمان أخرى والنظام الإقليمي العربي أو بالتحديد الأنظمة العربية والجماعات الأثنية غائبة عن وعيها وعاجزة عن إدراك المرامي السياسية لمخطط التفتيت ، إن الأنظمة لم تقم بالفعل سواء في اتجاه كبير يشمل الوطن وحمائته من التفتيت ، أو في مواجهة المخططات الخارجية ، لكن الأمر المحير أن الجميع يدرك ويعي بمخطط التفتيت الذي يقع أمامه ، لقد تفتت الصومال حتى ارتدت إلى الحالة القبلية السابقة على قيام الدولة وقبائل الفور والجار في غرب وشرق السودان إضافة إلى جنوب مستنفره للقتال والانفصال عن السودان الأم وفي العراق قطع الأكراد شوطا بعيدا للانفصال عن العراق ، لبنان يعيش على حافة التجزؤ دون أن يدرك الفرقاء ما يخبئ الغيب الإسرائيلي له والجماعات الأثنية في بقية المجتمعات العربية يتم تجهيزها وتهميشها لحالة الاستنفار أو من الأمر الطبيعي أن تكون النتيجة هي التفتيت وصياغتها في قالب شرق أوسطي يؤمن مصالح إسرائيل في الدرجة الأولى (ليله، ٢٠١٢، ص ١٠٤-١٠٦).

بعدما قام النظام العربي على فكرة الانتماء المشترك لحضارة وثقافة وأمة واحدة ، فيراد للنظام الإقليمي الجديد أن يقوم على أسس نقيض من الحضارة والثقافة والهوية ، واهم تلك الأسس عامل الجوار الجغرافي وهو عامل بولغ في أهميته لتبرير وجود إسرائيل داخل هذا النظام بالرغم من عدم انتماءه إلى فضائه الديني والقومي والثقافي ، وان هذا التغيير في هوية النظام سيحدث تغيرا

موازيا في وظيفته (كامل، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠) وبعد الاستعراض السابق يتبين لنا عدة حقائق عن مفهوم النظام الشرق الأوسطي : (عبد الوهاب ١٩٩٠، ص ٨٦-٨٧).

١- إن فكرة النظام الشرق الأوسطي ليست وليدة اللحظة التاريخية الراهنة ، تختلف في صيغتها الحالية عن الأطروحات السابقة والتي اقترحت كالمشروع الشرق أوسطي ومشروع الشرق الأوسط الكبير والمشروع المتوسطي والشرق الأوسط الجديد .

٢- إن محاولة خلق هذا النظام تأتي دائما عبر ترتيبات خارجية ، أي خارجه عن إرادة النظام الإقليمي العربي ، وان كانت تدار بمهارة حتى أنها تبدو تعبير عن إرادة أطراف محلية فاعلة .

٣- أن النظام الشرق الأوسطي هدف باستمرار تحقيق هدف أساسي وتذويب الهوية العربية ، وتعميق واقع التجزئة وليس كوعاء للتفاعل بين النظام الذي يمتلك هوية قومية وثوابت إقليمية ومتغيرات دولية .

٤- إن كل المحاولات تسعى لخلق علاقات تفاعلية على أساس لا قومي خصما من رصيد النظام الإقليمي العربي .

٥- إن المستفيد دائما هو إسرائيل التي يكرس وجودها أي نظام إقليمي شرق أوسطي ، بالتعامل معها كعضو طبيعي له كامل المشروعية بالتالي يكسر عزلتها وتكسب الشرعية والدولية .

٦- إن الهدف الأساسي من قيام النظام الشرق أوسطي قويا من المصالح الإسرائيلية - الأمريكية بوجه خاص وتنظيم الاستفادة من مصادر الثروات العربية .

إن إسرائيل سعت ضمن مفهومها الأمني لكي تشمل منطقة الشرق الأوسط ، إلى باكستان شرقا وأوغندا جنوبا ، ولقد تمثل الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في حزيران عام ١٩٨١م ، بداية مرحلة جديدة ، تكون فيها الهيمنة العسكرية والسياسية لإسرائيل على المنطقة ؛ وفي ضوء النظرة الإسرائيلية لأمنها فإن التحدي الرئيسي لها يظل كامنا في الأقطار العربية ومن ثم تسعى إسرائيل لكي تكون نقطة الارتكاز التي تستند إليها الدول المجاورة الأخرى والتي لها تناقضاتها مع الأقطار العربية ، كما تسعى دائما إلى إقامة تحالف غير مكتوب معها من شأنه محاصرة الوطن العربي وإنهاك القوى . (خير الدين وآخرون، ١٩٨٨، ص ٢١١-٢١٢)

ثانيا: مخاطر تفكيك الدولة وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي :

إن ثورات الربيع العربي والتي طالت معظم الأنظمة العربية كان لها تداعيات على النظام الإقليمي العربي حيث إدارة المرحلة الانتقالية تمثل تحديا مهما أمام الدول العربية في توظيف مخرجات الثورات العربية بما يحفظ حدود الدول الوطنية من التفكيك ونزاعات الانفصال ، لأن هذه المرحلة تعتبر مناخا جيدا لانسلاخ إي حركة انفصالية تمتلك نزعتها الانفصالية .

ما حدث في شرق ليبيا في السادس من آذار عام ٢٠١٢م لتأسيس إقليم فيدرالي اتحادي ويدعى إقليم برقه كما تم اختيار الشيخ احمد السنوسي ابن عم آخر ملوك ليبيا رئيسا للمجلس الأعلى للإقليم ولقد أشير إلى أن إعلان برقه إقليميا اتحاديا قد يؤدي إلى تفكيك البلاد بتحريك المزيد من المناطق للمطالبة بالمثل ، (احمد، ٢٠١٢، ص ١٠٨) إن هذه الدعوة جاءت في مناخ انقسام مرن يهدد في تفكيك بعض البلدان العربية ، كما أن الفيدرالية في الوطن العربي هي فالأساس شكل وحدوي للدولة ، ولنا في الولايات المتحدة التي تأخذ بهذا الشكل خبرة ايجابية شديدة الوضوح ، ولقد اتجه الفكر القومي العربي في عملية النقد الذاتي التي نادي بها رواده إلى أن الفيدرالية وليس الدولة الموحدة هي الصيغة المثلى للدول العربية ، لكن الفيدرالية طبقت على نحو خاطئ لا علاقة له بها

ففي حالة العراق بعد الغزو الأمريكي لقد أصبح الأكراد دولة داخل دولة ومن يومها أصبح الفهم العربي العام للفيدرالية متأثرا بالتجربة العراقية والتي تمهد إلى دور تفكيكي لا دور وحدوي ، (احمد، ٢٠١٢، ص١٠٩) ويمكن أن تتحول الدولة من الحالة الفيدرالية إلى الحالة الموحدة والعكس تماما من الحالة الموحدة إلى الحالة الفيدرالية ، فقد كانت ليبيا بعد استقلالها عام ١٩٥١م إلى عام ١٩٦٣م دولة فيدرالية تتشكل من ثلاثة أقاليم برقة وفزان وطرابلس ، ولقد كانت نصف قرن في ظل دولة موحدة لذا فان المطالبة بالفيدرالية نذير خطر، خاصة وإنها أخفقت في بناء دولة مدنية حديثة ، (احمد، ٢٠١٢، ص١١٠) نتيجة لفاعلية المتغيرات السابقة فإننا نعتقد أن النظام العربي وان واجه انهيارا مرحليا إلا انه روحه العربية وأخلاقه الوحدوية ما زالت قائمة وقوية ، وان كان النظام الإقليمي العربي يواجه في الوقت الراهن انتكاسات ومظاهر وفشل في حل مشكلاته ، ومرورا في ضعفه أمام موجات الغزو المادي والمعنوي المفروض عليه وانتهاء بفشله في تطوير قدراته ، حتى تحولت إلى كتله ساكنه تفقد الوعي والذي يساعدها في إدراك المخاطر، فان الذي يرجع حالة الضعف التي يعاني منها ضعف القدرات وضعف الإرادة (ليلي، ٢٠١١، ص١٠٩).

وبناء على ما سبق نستطيع أن نورد في إطار هذه الحالة عدد من السيناريوهات حول النظام الإقليمي العربي :

المشهد الأول : التحلل والاضطراب واحتمالات التفتيت .

تداعيات هذا المشهد احتمال تدهور الأوضاع في الوطن العربي وتعقد العلاقات وتآزمها بين وحداته التنظيمية بما يسمح لمزيد من تدخل القوات الدولية في شؤونه وفي ترجيح العلاقة بين أطرافه والاستئثار بثرواته وقيام بعض القوى الإقليمية المحيطة فيه بمد رقعته الجغرافية والتوسع الإقليمي داخل اراضيه ، والعمل على بلقنته تمهيدا لتفتيت وحداته ، وبناء على ما تقدم فان الصفة الأساسية تتمثل في فشل معظم الدول القطرية العربية أما في اكتساب الشرعية أو الدفاع عنها من

ناحية وفي فشل منظومة العلاقات العربية في الاضطلاع بواجباتها ومهامها وتحقيق أهدافها من ناحية ثانية ، وفي جعل الوطن العربي ووحداته التنظيمية عرضة للبلقنة وللتفتيت من ناحية ثالثة ، (كامل، ٢٠٠٠، ص ٣٦٢-٣٦٣).

إن هذا المشهد في الوضع الراهن والأزمة التي تمر بها معظم الدول العربية ، ولا سيما بعد ثورات ما يسمى بالربيع العربي حاضر الآن ، إن من الملاحظ أن مخرجات الثورات العربية قد وظفت ليس في مصلحة بناء نظام إقليمي عربي متكامل بعد سقوط الأنظمة السابقة وإنما وظفت بما يخدم مصلحة إسرائيل فعندما نستعرض حال البلدان العربية نستجدي هذا المشهد ، فما حدث في مصر يعتبر خيبة أمل والوضع في السودان يرتفع فيه المؤشر نحو التأزم ، وفي لبنان دولا داخل دولة ، والوضع في سوريا ما زال قائما ينسف بالموارد البشرية والمادية .

إن هذا المناخ التي تعيشه الأقطار العربية يؤدي إلى تنامي نزعات القلق والتمرد بين أبناء بعض الأقليات ، وبما يؤدي إلى تصعيد النزعات الانفصالية لا سيما في ظل إشكاليات بعض الدول ومسؤولياتها الداخلية وتعاضم التحديات الخارجية ، وخاصة أن هذه المرحلة تسمح لبعض القوى الوصول إلى الأقليات ودعمها وتشجيعها ولنا في الحالة العراقية خير مثال بعد سقوط النظام وتغلغل إسرائيل ومؤسساتها هناك (كامل، ٢٠٠٠، ص ٣٦٥) . إن هذا السيناريو يتعرض إعادة تعطيل وتركيب فهناك هندسة جديدة للمنطقة العربية في إطار النظام الشرق الأوسطي وفيها يتصف ومتطلبات هذا النظام كما يتعرض هذا السيناريو إلى تقييم جيو-اقتصادي يستند على دور من المقومات والدعائم الأساسية (الاطرش، ٢٠٠٠، ص ٢٤٩):

١- بناء منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي العربي .

٢- فصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي .

٣- شمول مصر بالمشرق وشمول إسرائيل بالمشرق الجديد ، وان تعمل ضمن منظومة التعاون الاقتصادي والأمني .

٤- فصل العراق عن المنظومة العربية ، ودمجه في منظومة إقليمية تشمل الخليج وربما إيران وجمهوريات إسلامية مستقلة عن الاتحاد السوفيتي .

٥- دمج بلدان المغرب العربي في فضاء عالم البحر المتوسط .

٦- عزل وتهميش بلدان الأطراف والسودان والصومال واليمن وضمها إلى منظومات خاصة .
(الاطرش، ٢٠٠٠، ص ٢٩٤-٢٥٠).

المشهد الثاني : مشهد التكامل الإقليمي العربي وتحدي النظام الشرق أوسطي .
يفرض هذا المشهد على أن النخب الحاكمة بالإضافة إلى أن العديد من القوى المجتمعية المتباينة داخل وحدات النظام الإقليمي العربي ترى وتعي حجم التحديات والمخاطر المحدقة بأنظمتها ودولها ، إن ذلك يحفزها على اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية في الداخل وفي علاقتها العربية الإقليمية لمجابهة المخاطر والتحديات ، (كامل، ٢٠٠٠، ص ٣٦٨) لا سيما في المرحلة الانتقالية فيجب استثمار المتغير القيادي داخل بعض الدول العربية ونمط انتقال السلطة وإحلال النخب التي تدرك خطورة ما يدور ويحاك حول النظام الإقليمي العربي والذي يستند على القومية العربية بصيغتها التوافقية .

إذا ما تحقق النظام الإقليمي الشرق أوسطي سيعتبر النظام العربي هو الفاعل الأخير ويمكن أن أقول الطرف الخاسر في هذا النظام إذا تحقق ذلك أن هناك بعض الظروف التي تجعل مشاركة غالبية الأنظمة العربية من موقع التابع وليس المستقل ، من موضوع الخاضع للتفاعل وليس المشارك في صياغته نظرا للموقع المتوسط للعالم العربي فإننا نجد قد استوعب فئات مختلفة من

حيث أصولها العرقية أو دياناتها أو حتى لغاتها الأمر الذي يجعل مجتمعاته هدفا للتفتيت ،
فاحتمالات تفجر العدوان والانقسامات بين الفئات التي تشكل أبنية هذه المجتمعات ممكنه ،
(ليله، ٢٠١٢، ص١١٧) ويقوم هذا السيناريو بالاستناد إلى استشراف مستقبل الوطن العربي إن ما
تمر به الأنظمة العربية في الوقت الحالي من تداعيات ما يسمى بالربيع العربي أن تدفع بالنخب
والقيادات بتكوين تجمعات إقليمية أو أما إلى تنسيق جماعي عربي في كل المجالات وذلك يأتي
استجابة للظروف التالية : (كامل ٢٠٠٠، ص٣٦٨).

١- إدراكها لتهديتها مصالحها أو شرعيتها داخليا وخارجيا .

٢- إدراكها أن أفاق التنمية القطرية قد وصلت إلى طريق مسدود ، بسبب ضيق السوق ونقص
الموارد الطبيعية والاقتصادية .

وبعد استعراض الإستراتيجية الإسرائيلية إلى خلق نظام جديد وإحلاله مكان النظام الإقليم العربي
ليتوافق مع مصالحها فان السيناريو الأكثر احتمالا هو دخول العرب هذا النظام فرادا وليس في
إطار عربي متماسك الأمر الذي يهدد بزوال النظام الإقليمي العربي وبالتحديد قد يؤدي النظام
الشرق أوسطي لتذويب الهوية العربية ، وليس إطارا للتفاعل بين نظام عربي وبين الخصائص
العالمية والإقليمية من حوله بحيث يقوم على الندية والتكافؤ ، (حوات، ٢٠٠٢، ص٣٤) . ويمكن
استمرار حالة التشتت والفوضى والبعثرة العربية ، واحتمال الانفلات في اتجاه نشوب مناوشات
أخرى في الحرب الأهلية العربية ، ولا يصعب تصور المستقبل في هذا السيناريو ففي ظل تم
عزل مصر بقراراتها وقرارات عربية ودولية ، وتحققت هيمنة إسرائيل على المشرق العربي
وتفوقها العسكري ، ومن الملاحظ فشل الأقطار العربية في صنع توازن استراتيجي أو توازن
قوي يحمي حقوقها و يمنع التوسع الإسرائيلي ، وفي ظل هذا السيناريو ضعفت القومية العربية

وتوقف التكامل والتنسيق بين البلدان العربية وتشوهت سمعة النظام الإقليمي العربي دوليا في حل ما عصف بوحده التنظيمية ويمكن في ظل هذا السيناريو المرتقب إعادة هندسة المنطقة في شكل جديد يسمح باستيعاب بعض البلدان العربية في نظام شرق أوسطي يضم تركيا وإسرائيل وإيران مما يؤدي إلى قيام نظام إقليمي بين دول شمال إفريقيا ودول جنوب غرب اسيا . (الاطرش وآخرون، ص ٢٩٦)

وبالنهاية يمكن القول إن نهاية أي كائن حي تكون بطريقتين : إما بشلل الأطراف وتآكلها وضمورها وانكماشها وتقلصها ، فيتوقف المركز عن الحياة ، وأما بشلل المركز أو سكونه فتفشل الأطراف بصرف النظر إذا كان هذا المركز القلب أم الدماغ ، وفي حالة النظام الإقليمي العربي يخطط لنهايته بالطريقتين معا ، تآكل الأطراف حتى يموت المركز ، وسكون المركز فتفشل الأطراف ، وفي الأطراف تموت قبل المركز كما هو الحال في أمراض تآكل الأطراف وسقوطها والشلل وأحيانا يموت المركز قبل الأطراف كما هو الحال فالسكتة القلبية وفي حالة الزواحف قد يظل الذيل حيا ، وهذا ما انطبق على الوطن العربي ، إذ تتآكل أطرافه من الشرق والشمال والجنوب والغرب إي من جهاته من أجل حصار مصر وعزلها عن محيطها العربي فيتوقف القلب بعد سقوط الأطراف (حنفي، ٢٠١٢، ص ٣١).

إن المتغيرات التي عصفت بالنظام الإقليمي العربي لا سيما بعد أحداث الربيع العربي تبقى رهن وتحديا كبيرا في استثمار تلك المتغيرات وبما يخدم بنية ووظيفية النظام العربي ، الأمر الذي يستوجب استثمار القوة في مسارها وتوظيف الموارد التي يمتلكها هذا النظام والتي تشكل تكاملا ليس له مثيل بين أقاليم العالم اجمع ، إن جملة هذه الأمور تحتاج إلى إرادة قوية نابغة من إيمان بالعمل في التعامل بجدية بما يدار ويحاك حول الوطن العربي المترامي الأطراف إن ما يمتلكه

الوطن العربي من حظ وفير وموقع جيوسراتيجي وارث حضاري قادر على إجهاض ما يخطط له المقص الإسرائيلي لطمس فكرة القومية والوحدة والهوية العربية والتي تعدها إسرائيل من الأعداء عبر كل المراحل والأزمنة والعصور ، إنما تستطبه إسرائيل في تمكين مشروع الهيمنة الإقليمية يهدد الاستقرار العربي القائم على المنجزات والمكتسبات الوطنية والقومية والنهضوية ، كما يجب الانتباه الشديد في الفترة الراهنة والتي تتدافع فيها التحولات وتتسارع فيها تنفيذ القرارات وتمزيق الدول والكيانات وبعثرة الموارد والإمكانات ، ولا يمكن إن يدرك جملة هذه الأمور الاستسلام أمام تلك التكتيكات .

الخاتمة

وخلاصة القول إن إسرائيل في سياستها وإستراتيجيتها تستبطن مشروعا إقليميا يهدد بزوال النظام الإقليمي العربي لتكون هي المهيمنة والمسيطرة عليه ، وعلى غرار ما تخطط له استدعى من إسرائيل القيام بشتى الوسائل والأساليب في دعم الحركات العربية الانفصالية والي تعتبر المدخل المهم والرئيس في تحقيق الاستراتيجيات الإسرائيلية الرامية لتجزئة الوطن العربي وجعله دولا وكانتونات قومية وأثينية وعرقية تكون إسرائيل وسط هذا التعدد هي القومية الأكبر؛ إن هذه الدراسة والموسومة بـ : الدور الإسرائيلي في دعم الحركات العربية الانفصالية وأثره على النظام الإقليمي العربي : السودان دراسة حالة .

استهدفت بيان الدور الإسرائيلي ومظاهره في دعم الحركات الانفصالية العربية وما القصد من وراء هذا الدعم ، كما وقامت على فرضية أساسية مفادها "أسهمت إسرائيل دورا مميزا في دعم حركات الانفصال العربية وأثرت سلبا على النظام الإقليمي العربي إن هذه الدراسة هدفت إلى تأكيد صحة الفرضية تلك وذلك لم يخفى على أي احد إن الأيدي الإسرائيلية هي التي كانت المحركة والمشجعة على الانفصال لبعض الأقليات الموجودة في الوطن العربي والتي امتلكت نزعتها الانفصالية من برائن الأساليب الإسرائيلية ، وقد جاء تأكيد ذلك باعترافات صريحة من بعض قادة إسرائيل واعتراف بعض الزعامات الانفصاليه ولا سيما في جنوب السودان ، لذا لا بد من وجود أدلة واضحة تؤكد ذلك حتى يتم التسليم بصحة الفرضية وبناءا على ذلك سنتناول الأدلة وما أوصلتنا إليه الدراسة من نتائج وتوصيات وذلك من خلال ما يلي :

أولاً : اختبار صحة الفرضية .

بعد الاستقراء والتحليل تم الوصول إلى صحة الفرضية من خلال ما يلي :

١- العلاقات التي اقامتها إسرائيل مع دول المحيط العربي لاحتواء حركات التمرد في الأطراف ، وهذا ما أكدته الدراسات وما تناقلته الصحف والتصريحات التي جاءت على لسان بعض النخب الحاكمة في الأقطار العربية كالسودان .

٢- تغطية إسرائيل للاستفتاء في جنوب السودان وإعلان الانفصاليين في الجنوب قبل الانفصال وبعد ظهور النتائج وإقامة العلاقات مع إسرائيل مباشرة ، كما كان أول اعتراف دولي من قبل السلطات الإسرائيلية .

٣- الدعم الإسرائيلي من إمدادات ومساعدات وإرسال الخبراء والفنيين والمستشارين العسكريين وتدريب بعض العناصر الانفصالية .

٤- التصريحات التي جاءت على لسان القادة الإسرائيليين في دعمهم للحركات الانفصالية وقد جاءت اعترافات رسمية وغير رسمية بتدخلهم في شؤون السودان وانفصال الجنوب عنه .

٥- الزيارات المتبادلة والمعلن عنها بين بعض الرموز الإسرائيلية والزعامات الانفصالية العربية وهذا ما تبين في إقليم كردستان بين البرزاني وعناصر الموساد في شمال العراق .

٦- ما أعلنت عنه السلطات السودانية من الإمساك ببعض عناصر الاستخبارات الإسرائيلية والتي كانت تقاوم إلى صف حركات التمرد في الجنوب وذلك يثبت قمة الدعم الإسرائيلي للحركات الانفصالية العربية .

٧- الاستراتيجيات والمخططات الإسرائيلية والتي تهدف إلى تجزئة الوطن العربي .

إن جملة الأمور السابقة تقودنا وتؤكد لنا صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة .

ثانيا : الاستنتاجات :

١- إن الوجود الإسرائيلي في مشرق الوطن العربي ومغربه ساهم في بث الخلاف بين الدول العربية كما أدى الى جر الأقطار العربية إلى نزاعات ليس لها علاقة بها ، كما أدى إلى شطر الوطن العربي وشد أطرافه وبلقنته .

٢- إن الوطن العربي بمساحته الشاسعة وثقله الديموغرافي وإرثه الحضاري التاريخي ساهم في وجود بعض الفئات المتباينة في الأعراق والقوميات الأخرى واحتضنها منذ مئات السنين لقد ساعد على ذلك القيم الإسلامية التي ضخت في عروقه .

٣- إن النزعة الانفصالية التي وجدت عند الكثير من حركات التمرد في الوطن العربي ساهم في تعزيزها الحدود الوهمية المصطنعة ، والتي خلقت البؤر والمشاكل المتمثلة في التناقضات الهيكلية والتنموية والتي فرضتها قوى الاستعمار الصهيونية وميكانيزمات الحكم الاستعماري ، كما أنها أوجدت نوعا من عدم التناسق بين وحدات النظام الإقليمي العربي مما أدى إلى اختلال في حركة التفاعلات بين وحداته ، مما أدى إلى ضعف البنيوية الوظيفية للنظام الإقليمي العربي في مجابهة وإجهاض ما يحاك ويدبر من حوله .

٤- إن الوجود الإسرائيلي في دول المحيط العربي وخاصة القرن الإفريقي ساعد على مرونة التحرك الإسرائيلي العسكري الاستخباراتي في دعم الحركات الانفصالية العربية الموجودة في الأطراف .

٥- إن الإستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى تفتيت الوطن العربي وجدت أن في دعمها للحركات الانفصالية العربية التي يحتويها النظام الإقليمي العربي مدخلا مهما لتحقيق وتنفيذ إستراتيجيتها والرامية إلى إحداث شرخ بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي ومن ثم تطويق الدول العربية وتقويض أنظمتها السياسية.

٦- إن التغلغل الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي وتعزيز هذا التغلغل بالوجود العسكري والمخابراتي والاقتصادي وإرسال الفنيين ساهم في تعزيز الدور الإسرائيلي بالضغط على مصر والتحكم بورقة المياه مما أدى إلى إبعاد مصر عن دائرة التحرك العربي .

٧- أدى انفصال جنوب السودان إلى تغلغل الاقدام الإسرائيلية في تلك المنطقة وانعكس ذلك في تعزيز الدور الإسرائيلي في السودان مما أدى إلى تعظيم خيانة المساعي الإسرائيلية للتواجد في دارفور وإقليم غرب السودان لتعزيز النزعات الانفصالية لدى أقاليم الأخرى .

٨- إن انفصال جنوب السودان له تداعيات سياسية اقتصادية اجتماعية جغرافية والتي تتمثل في مشكلة ترسيم الحدود واقتسام الموارد في المناطق التخومية والمشاكل الاجتماعية ما بين الحدود الأمر الذي أدى في تهديد استقرار السودان بعد الانفصال مما انعكس على أنهار كاهل السودان بالأزمات والحروب وتهميش دوره كوحدة من وحدات النظام الإقليمي العربي .

٩- لقد حققت الاستراتيجية الإسرائيلية نجاحا مرحليا في خطواتها والتي تمثلت في انفصال جنوب السودان .

١٠- إن لإسرائيل أدوات ووسائل وأساليب شرعية وغير شرعية لاختراق أطراف الوطن العربي متمثلة في دعم الحركات الانفصالية بعدة وسائل سياسية وعسكرية واقتصادية ودبلوماسية واستخباراتية تمثلت أهمها في العبث بورقة الأقليات وبث العناصر الاستخباراتية وتأجيج الصراعات والفتن وإعطاء الوعود للحركات الانفصالية بالدعم الشامل .

١١- إن المرحلة الانتقالية التي يعيشها النظام الإقليمي العربي من ثورات واحتياجات وإسقاط أنظمة وإحلال نخب سياسية قد تكون خبرتها قليلة ، مما يعد مناخا جيدا لانسلاخ إي جزء لديه نزعة انفصالية .

١٢- إن تفريغ النظام الإقليمي العربي من دور القائد أدى إلى إبعاد مصر للاضطلاع بدورها ، كما وساهم في إبعاد المنظومة العراقية وانهيارها مما أدى إلى تغلغل اقدام المؤسسات الإسرائيلية في المشرق العربي .

١٣- إن النظام الإقليمي العربي سيواجه جملة تحديات صعبة وفق هندسة إسرائيل للنظام الإقليمي الشرق أوسطي والذي يستند على إعادة تفكيك المنطقة العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

١٤- إن إسرائيل تستبطن مشروع هيمنة إقليمي والذي يستدعي بناء نظام إقليمي تحل فيه عقدها وتكسر عزلتها وتكسب فيه شرعيتها ، الأمر الذي دفعها بثتى الأساليب والوسائل بغية التمهيد لتحقيق هذا النظام .

١٥- إن وجود الحركات الانفصالية والتي يحتويها وحدات النظام الإقليمي العربي ، أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية وقد تمثل عدم الاستقرار كالحرب الأهلية في السودان وتعاضم العنف في الجزائر ، وبعض الاشتباكات التي كانت تحصل بين الجيش العراقي والحركة الكردية ، ومعنى ذلك هو خروج الدولة من منظومة الأمن الإقليمي العربي .

١٦- إن وحدات النظام الإقليمي العربي جميعها معرضة للتفتيت ومرشحة لأن تلقى نفس مصير السودان لأن المخططات الإستراتيجية المبينة تستهدف الوطن العربي في مشرقه ومغربيه .

١٧- فشل النخب الوطنية السودانية في إدارة التنوع السوداني ، الأمر الذي ساهم في تعطيل بناء مؤسسة الدولة الوطنية في السودان، وانهيار مبدأ المواطنة المتساوية لصالح الانتماءات الأولية.

١٨- إن احترام الأقليات هو خير دليل على تقدم المجتمعات وصمام الأمان للبناء والازدهار ، وعدم احترام الأقليات والخصوصيات الثقافية سيؤدي إلى انقسام المجتمع وتقهقره.

التوصيات

١- المحافظة على شرعية الأقليات القومية والدينية في إطار دولة الوحدة ما دامت الأقليات لا تتطوي على نزعات انفصالية أو عنصرية ، وإن اندماجها في دولة الوحدة لا يعني ذوبانها والقضاء على حريتها وخصوصيتها بل يعني أن تتمتع بكل حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية بالتساوي مع الأغلبية القومية أو الإقليمية ، وعدم تهмиشها وإقصاؤها ، والحفاظ على خصوصيتها وما يميزها سواء كانت خصوصية دينية أو مذهبية أو ثقافية فإن الحفاظ على خصوصيتها وشعورها بالعدالة الاجتماعية والتوزيعية سيحتم عليها أن تبقى في إطار الوحدة .

٢- تفعيل العمل العربي المشترك على الصعيدين الرسمي والشعبي من خلال وضع الخطط الإستراتيجية بعيدة ومتوسطة المدى ، والتي لا تستند على التخطيط القطري فحسب ، بل يجب أن تستجمع بين ثنائياها التخطيط الجماعي الذي يستند برسمه على أصحاب الاختصاص وذوي الخبرات العلمية والعملية في كل وحدات النظام الإقليمي العربي ، حتى تتمكن من إجهاض ومجابهة ما تستبطنه إسرائيل من مشروع الهيمنة الإقليمية والذي بدوره يهدد بزوال النظام الإقليمي العربي وتبدد الهوية العربية .

٣- أن تتنبه النخب العربية الحاكمة إلى خطورة المشاركة في مستقبل دون اتفاق عربي مسبق واستعداد مشترك ، كما يجب أن تتوفر أرادة عربية جماعية إرادة إنقاذ وبقاء وخلص ، وأن يستعيد العرب ثقتهم بأنفسهم ، وأن يتناسى العرب ولو مؤقتا نزاعاتهم البينية .

٤- تنشيط دور الجامعة العربية ، لوضع اليد على مكامن الخلل والتي جعلت من مواقفها السلبية والمتخاذلة عنوانا لوظيفتها لأكثر من ستين عاما خلت ، مع تعديل بعض بنود الميثاق العام ، وخاصة تلك الفقرات التي تتعلق بالدفاع العربي المشترك ونظام التصويت ، لكي تصبح قادرة

على اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة وتنفيذها ، وليأتي الخيار العربي بديلا لأي خيار أو ترتيب اسرائيلي أو تسوية دولية غير عادلة .

٥- وضع إستراتيجية عربية تشترك فيها جميع وحدات النظام الإقليمي العربي لمواجهة التحالفات الإقليمية وخاصة تلك التي تقيم علاقات مع إسرائيل ، ولمواجهة تسييس الهويات الجزئية وبالتحديد الدينية والمذهبية وإلى جانب الإثنيات الأقدم عهدا (كالکرد والترکمان والبربر والمسيحيين) .

٦- إشباع حاجات مواطني الدول العربية ومعنى ذلك هو اجتذاب جميع الولاءات الفرعية والنزعات القومية والاثنية على أساس (المؤسسية) و (العدالة) ،ولو كان ذلك لكانت الدولة هي الملاذ الرئيسي لأفراد المجتمع وجماعته بدلا من الانكفاء على ولائها التقليدي وانطوائها الانفصالي .

٧- إن الرابطة بين أبناء الوطن العربي هي رابطة المواطنة وليس من أمة تتشكل هويتها من عرق واحد ، ورابطة المواطنة تفرض الحقوق المتساوية لجميع أبناء الأمة في الوطن العربي ولأبناء الشعب في القطر دون أي شكل من اشكال التمييز ، كما يجب أن لا يفهم أن الأمة العربية تتشكل فقط من الناطقين باللغة العربية ، بل من كل الأقوام التي تعيش في الوطن العربي وترتبط بوحدة التاريخ والثقافة والمصير والمصالح ، كما يجب اعتبار التعدد قوة لها في مراحلها التاريخية المختلفة .

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على النبي الأمي العربي المبين.

خريطة الوطن العربي



خريطة السودان ودول الجوار .



خريطة جنوب السودان بعد الانفصال

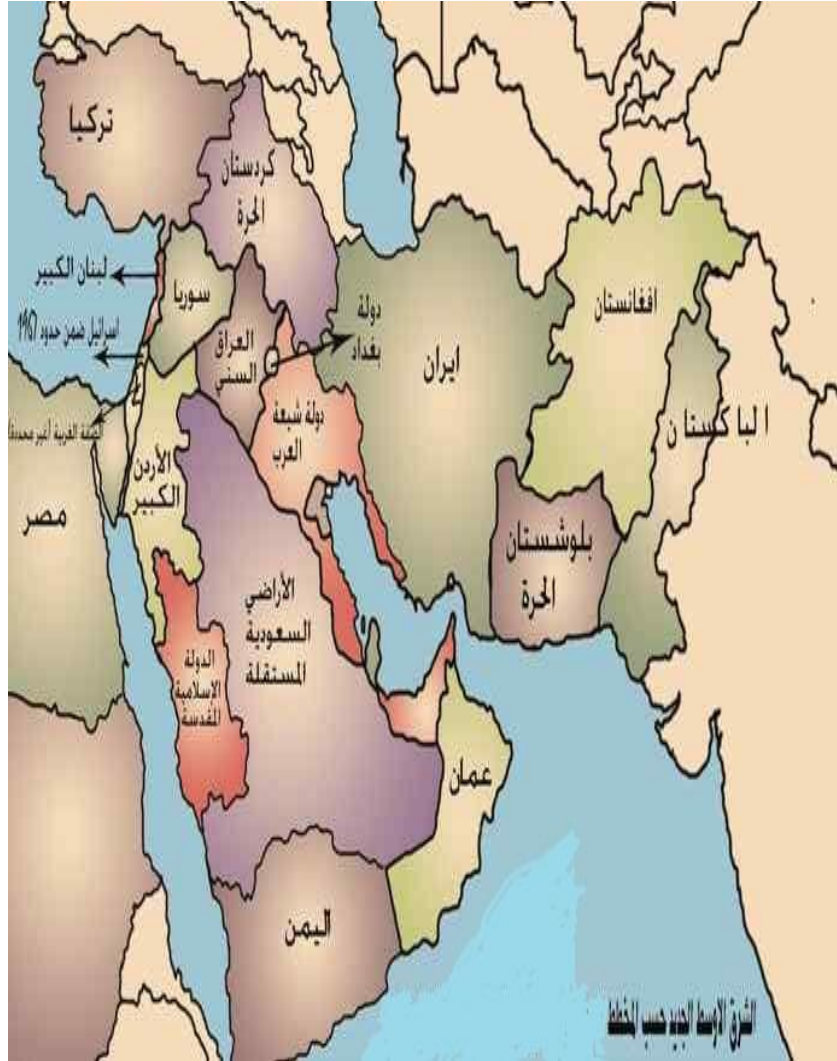


خريطة إقليم كردستان في العراق



الشرق الأوسط الجديد وفق التصور الإسرائيلي

١



قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- الكتب

ابراهيم، أحمد (٢٠٠٩)، إشكاليات الأمن المائي في حوض النيل في (أيمن السيد عبد الوهاب)، فرص وإشكاليات التعاون، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام.

ابوزيتون، ايمن (٢٠٠١) التغلغل العسكري الإسرائيلي في إثيوبيا واريتريا والنظام الإقليمي العربي، في كتاب وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، منشورات جامعة ال البيت، المفرق الأردن.

احمد أبو دية، عوامل إثارة الصراع الأثني في الجنوب السوداني ومشروعات تسويته، كتاب وليد عبد الحي ، إفريقيا في عصر التحولات العالمية منشورات جامعة ال البيت، المفرق الأردن، ٢٠٠١.

احمد، رفعت (٢٠٠٣)، نقلا عن فيرجي موشيه، نقطة البداية ومرحلة الانطلاق، مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا، تل ابيب.

احمد، يوسف وآخرون (٢٠١٢)، حال الأمة العربية ٢٠١١-معضلات التغير وآفاقه، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

اسماعيل، عبد القادر (٢٠٠٢)، مشكلة جنوب السودان ودور الأحزاب السياسية الجنوبية من ١٩٤٥-١٩٧٢، ط١، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

اسود،شعبان الطاهر(٢٠٠٣)،علم الاجتماع السياسي :قضايا الأقليات بين العزل والاندماج،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة

الاطرش،محمد وآخرون(٢٠٠٤)،العرب وتحديات النظام العالمي،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية.

إكرام،بدر الدين(١٩٩٧)،الأحزاب السياسية في السودان ،في:مصطفى كامل وصلاح زرنوقة(محررين)،ندوة الأحزاب السياسية والتنمية في الوطن العربي وخارجه ،مركز بحوث ودراسات الدول النامي.

باب ، محمد (٢٠٠٥)، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

بحر ،سمير(١٩٨٢)،المدخل لدراسة الأقليات،ط٢،المكتبة الانجلوسكسونيه،القاهرة.

البرصان ، احمد (٢٠٠١) ، الامن القومي العربي في منطقة البحر الاحمر ، ط ٢ ،مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، الاردن .

بريزات،فارس(٢٠١٢)،الرأي العام السوداني بعد الانفصال.في رأفت إجلال

وآخرون(محررين)،انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص،ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة.

بن احمدو ، محمد سعيد (٢٠٠٣م) ،موريتانيا من الاتحاد العربي والتوجه الافريقي دراسي في

إشكالية الهوية السياسية ، ١٩٦٠-١٩٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ، ط ١

ببلي،فرانك(٢٠٠٤)،معجم بلا كويل للعلوم السياسية،(ط١)،دبي الإمارات العربية المتحدة
،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

الترابي،مضوي (٢٠١٢) ، تداعيات الانفصال على الأمن الوطني في السودان ، في (عبدالله
ابراهيم وآخرون) ،انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص ، الطبعة الأولى ، المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

جمعه،سعد(بلا)،مجتمع الكراهية،دار الكتاب العربي،بيروت.

الجمال،يحيى(١٩٨٧)،أنظمة الحكم في الوطن العربي .في (سعد الدين و آخرون) ، أزمة
الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية.

الحريري.جاسم (٢٠٠٧)،قراءة في الاستراتيجية الإسرائيلية في تفتيت الوطن العربي ، دار
البشير، الطبعة الأولى ،عمان ،الاردن

حنفي،حسن(٢٠١٢)الواقع العربي الراهن،ط١،الإسكندرية ،دار العين للنشر.

حوات،محمد(٢٠٠٢)،مفهوم الشرق اوسطيه وتأثيرها على الأمن القومي العربي،مكتبة
مدبولي،القاهرة،مصر.

خطاب،محمود شيت(١٩٧١)،أهداف إسرائيل التوسعية في البلدان العربية،دار الفكر ،بيروت

خير الدين ،حسين وآخرون(١٩٨٨)،مستقبل الأمة العربية الخيارات والتحديات
،ط١،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية.

دورثي، جيمس (١٩٨٥)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، مكتبة كاظمه للنشر، بيروت.

رأفت، الصادق (٢٠١٢) **انعكاس قيام دولة جنوب السودان على الوضع في الداخل ودول الجوار**، انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والافريقية، في رأفت إجلال وآخرون (محررين) ، **انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص**، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

الرشيدات، هشام (١٩٨٧)، **مخططات تفتيت الوطن العربي وسبل مواجهتها**، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

الزرقعة، محمد (١٩٩٥)، **مؤامرة الانفصال وانتصار الوحدة**، جامعة ال البيت، ط١، المفرق، الأردن.

زرنوقة، صلاح (٢٠٠٠)، **التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، في : (زرنوقة، صلاح وآخرون)**، العرب وإفريقيا بعد الحرب الباردة ، ط١، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

سعد الدين ،نادية (٢٠٠١) ، **التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الامن القومي العربي** ، كتاب وليد عبد الحي ، **إفريقيا في عصر التحولات العالمية منشورات جامعة ال البيت، المفرق الأردن، ٢٠٠١**

سعد الله، صلاح (٢٠٠٦)، **المسألة الكردية في العراق** ، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.

سعيد، الشفيح(٢٠١٢)،مستقبل السودان بعد انفصال جنوب السودان، في رأفت إجلال
وأخرون(محررين)،انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص،ط١،المركز العربي للأبحاث
ودراسة السياسات،الدوحة.

سلمان،محمود(١٩٩١)،الأبعاد الخطيرة لمخطط إسرائيل لتفتيت وتدمير المنطقة العربية،الدار
العربية للدراسات والنشر والترجمة.

سويلم،حسام(٢٠٠٦)،إسرائيل وغزو العراق،مركز الإعلام العربي،الجيزة،مصر.

السيد،عبدالله (٢٠٠٣)،صراع السلطة في السودان بين الحركة الإسلامية والتجمع الوطني
الديمقراطي ، الطبعة الأولى، دار الكرمل للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن.

شدود،ماجد(٢٠٠١)،الأمن القومي العربي،ط١،الأوائل للنشر والتوزيع،دمشق.

الصحاف ،مهدي ، الطاهر ،مصطفى ،(١٩٨١م)، هذه موريتانيا دراسات في جغرافيا موريتانيا
الحديثة ، دار الرشيد في مصر ، العراق ، د. ط.

ضلع،جمال،(٢٠٠٨)،أزمة دار فور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية ، الطبعة
الأولى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، القاهرة.

الطاهر،محمد(٢٠٠٨)،القضية الكردية وحق تقرير المصير،مكتبة مدبولي،القاهرة.

العباسي ، سرحان (٢٠١١) ، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩ دراسة
تاريخية وثائقية ، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

عبد الجبار، فالح (٢٠٠٦)، الاثنية والدولة الاكراد في العراق وايران وتركيا ، ط١، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد.

عبد الرحمن، حمدي (٢٠١٢)، انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والافريقيه، ي رأفت إجلال وآخرون (محررين)، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

عبد الكريم، مجدي (٢٠٠٢)، التنافس الدولي على أفريقيا،، ط١، أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

عبد الوهاب، علاء (١٩٩٥) ، الشرق الأوسط الجديد، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية ، ط١ القاهرة ، سيناء للنشر.

العبدلي، سمير (١٩٩٧)، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

العربي ، اسماعيل (١٩٨٤م)، حاضر الدول الاسلامية في القارة الافريقية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ..

علي ، ابراهيم (٢٠٠٢م) ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان ، ط١ ، دار الامين للنشر والتوزيع .

الفقيه، الصادق (٢٠١٢). انفصال جنوب السودان تحديات داخلية وتداعيات خارجية، في رأفت إجلال وآخرون (محررين)، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

فهيمى ،عبد القادر (١٩٩٩)،النظام الإقليمي العربي :احتمالات ومخاطر التحول نحو شرق
أوسطيه،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.

فيرجى،موشي(٢٠٠٤)،إسرائيل وحركة تحرير السودان نقطة البداية ومرحلة الانطلاق،تل
أبيب،مركز داين لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا.

الفاق،عبد الله(١٩٩٨)،الصحراء المغربية حقائق ووثائق،ط١،المكتبة الوطنية،عمان،الأردن.

القرنى،بهجت(١٩٨٩)،تناقضات الدول العربية القطرية ، في: (سلامه غسان وآخرون)،الأمه
والدولة والاندماج في الوطن العربي،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

كارانجيا،دك(١٩٦٧)،خنجر إسرائيل،دار دمشق للطباعة والنشر،دمشق.

كامل،ثامر(٢٠٠٠)،التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي،ط١،عمان
،الأردن،مركز المستقبل للدراسات.

الكيمى ،عبد العزيز (١٩٩٦)،الوحدة اليمنية دراسة في عوامل الاستقرار والتحديات ،جامعة
صنعاء،اليمن.

الكيايى،عبد الوهاب(١٩٨١)،الموسوعة السياسية،بيروت،الجزء الأول.

ليلة،علي(٢٠١٢)،الأمن القومي العربي في عصر العولمة:اختراق الثقافة وتبديد
الهوية،ط١،القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية.

محارب ،محمود (٢٠١٢)التدخل الاسرائيلي في السودان ، في عبدالله و اخرون ، انفصال جنوب
السودان المخاطبة الفرس ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر .

مطر جميل ، وهلال علي الدين (١٩٨٩)، **النظام الإقليمي العربي**، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت .

مطر، سليم (٢٠٠٣)، **جدل الهويات: اكراد عرب تركمان سريان يزيدية صراع الانتماءات في العراق
والشرق الأوسط**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

نوفل، احمد (٢٠٠٧)، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، مركز الزيتونة للدراسات
والاستشارات، بيروت.

٢- المجالات الدورية

بوبوش، محمد (٢٠٠٨)، **قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر
مغربية**، دراسات استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
، العدد (١٣٠).

تقديرات استراتيجية (١٩٩٨) ، السودان هل هو الهدف رقم (٣) في الحملة الأمريكية
ضد بعض الدول العربية :الدوافع المحركة للحملة الأمريكية، عدد (٧٠-٧١) ، شباط
اذار ١٩٩٨ .

جاد، عماد (١٩٩٨)، **إسرائيلي في حوض البحر الأحمر، أوراق الشرق الأوسط**
، العدد (٨) ، آذار ١٩٩٣ .

الرياشي، سليمان (١٩٩٤)، **اليمن كلفة الوحدة، كلفة الحرب ، كلفة الانفصال، المستقبل
العربي**، عدد (١٨٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

السرطان، صايل (٢٠٠٩)، العلاقات الإسرائيلية الشرق أفريقية وانعكاساتها على النظام الإقليمي العربي، دراسات شرق أوسطية، العدد (٤٦-٤٧)، عمان، الأردن، ربيع ٢٠٠٩.

سعد الدين، نادية (٢٠١٢)، التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

شعيب، مختار (١٩٩٨)، الإستراتيجية تجاه البحر الأحمر بين الاستمرارية والتغيير، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد (١٢)، حزيران ١٩٩٨.

صالح، غانم (١٩٩٤)، الانفصال في اليمن خطأ القرار وصواب المواجهة، مجلة العلوم السياسية، عدد (١١)، جامعة بغداد، بغداد.

صالح، عبد الله (١٩٩٤)، اليمن وصراع الوحدة والانفصال، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي، عدد (١١٧).

طرابيشي، جورج (١٩٩٦)، الأقليات تحافة الخطر، مجلة الاجتهاد، عدد (٨)، مجلد (٣٠).

عاشور، عزمي (٢٠٠٠)، موريتانيا واسرائيل علاقات دبلوماسية، مجلة السياسة الدولية، ع (١٣٩)، مج (٣٦)، يناير / ٢٠٠٠.

عبد النور، سعيد (٢٠١٣)، دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٤١١)، بيروت.

علوي، مصطفى (١٩٧٩)، التحرك الياباني والتوازن الجديد في اسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٦)، القاهرة.

عودة ، عبد الملك (٨ فبراير ٢٠٠٢م) ، السياسة الأمريكية والمصالحة السودانية ، الأهرام ، العدد
٤٢٠٦٧

فولي، مايكل دوارد، بوب، (١٩٩٨)، ترجمة علي، محمد، **مجلة الثقافة لعالمية**، عدد (٨٦).
قاسم، عباس (١٩٩٣)، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، **المستقبل
العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٧٤)، آب ١٩٩٣.

الكروي ، محمود ، وعباس ، فيصل (٢٠١٠)، العلاقات الموريتانية الاسرائيلية من التطبيع الى
التجميد الى القطع ، **مجلة المستقبل العربي** ، ع (٨٩) ، مج (٣١) ، ايلول / ٢٠١٠.

محمد (١٩٩٥)، الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي، **مجلة المستقبل
العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (١٩٠)، بيروت.

المقداد، محمد (٢٠٠٩)، واقع العلاقات العربية الأفريقية في ظل سياسات التنافس
الدولي (١٩٩١-٢٠٠٦)، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (٣٦)

ياسين ، السيد (١٩٩٨)، أزمة السلوك العربي القومي، **مجلة الأهرام**، ٢٣-٧-١٩٩٨.

٣- الرسائل الجامعية

حاجيات، رابحة (٢٠٠٤). **الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية: دراسة في**

النموذج اليوغسلافي، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الجزائر، الجزائر.

الخربشة، تباشير (٢٠٠٩). **محددات أنزعه الانفصالية لدى الأقليات**، رسالة ماجستير

(غير منشوره) جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الفايز،مها (٢٠١١) ،إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي،رسالة ماجستير (منشوره) ،جامعة الشرق الأوسط،عمان،الأردن.

المجالي ، هلال (٢٠٠٧) ، العلاقات الاسرائيلية- الافريقية و اثرها على الدول الإفروعربية /مصر موريتانيا دراسة حالة ١٩٩٠-٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير (منشورة) ، جامعة مؤتة ، الكرك ، الاردن .

المحارمه،عباس(٢٠١٠)،اثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي،رسالة ماجستير (منشوره)،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،عمان،الأردن.

الهزايمة،محمد(١٩٩٤)،الايولوجية السياسية،رسالة دكتوراه غير منشورة،تونس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

٤ - المؤتمرات والندوات

"اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان"، كينيا،يناير ٢٠٠٥ .

(٢٠٠٧) وثائق- تقارير ،الحرب على العراق يوميات - ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

أبو العينين ، واخرون ،(٢٠٠٢ م) ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، في المركز البحوث الافريقية ، شركة دار يوسف كمال ، جامعة القاهرة .

أبو العينين ،محمود (٢٠٠٦)،التقرير الاستراتيجي الافريقي ، والدراسات الافريقية ، في المركز البحوث الافريقية ، شركة دار يوسف كمال ، جامعة القاهرة .

ابو العينين ،محمود ،(٢٠٠٧م)،**التقرير الاستراتيجي الافريقي**،والدراسات الافريقية
، في المركز البحوث الافريقية ، شركة دار يوسف كمال ، جامعة القاهرة .

أعمال ندوة ، **(مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية)** ، أبو ظبي ، ٢-٤-١١-١٩٩٧

بونفياس،باسكال(١٩٩٨)،**التحديات الداخلية التي يواجهها العالم العربي من وجهة
نظر أوروبية(تحديات العالم العربي)**،مركز الدراسات العربي-الاروبي، باريس ،
فرنسا.

حمزاوي، عمرو(٢٠١١)،**تسريح أزمات الدولة في الوطن العربي**،**بحوث ومناقشات
الندوة الفكرية**،التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيتي
للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية.

شاتيلا،كمال(١٩٩٨)،**التحديات الإقليمية والدولية التي يواجهها العالم العربي(أعمال
المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه تحديات العالم العربي)**،مركز الدراسات الأوروبية
العربي،باريس،فرنسا.

طلال،الحسن(١٩٨٦)،**الأمن الغذائي العربي(منتدى الفكر العربي)**،٨-١٠-شباط-
١٩٨٦

طلال،حسن(١٩٨٦)،**الأمن القومي العربي في العقد القادم.منتدى الفكر العربي**
،عمان،الأردن.

مظلوم،محمد(١٩٩٣)،**الاقتصاد العربي والتحديات المستقبلية للتنمية**،**تحديات العالم
العربي في ظل النظام العالمي الجديد**مركز الدراسات العربي-الأوروبي،باريس.

وزارة الشؤون الخارجية(١٩٨٥)، المغرب جهود متوالية من اجل السلام ومن اجل
الاستفتاء في الصحراء.

٥- مواقع الانترنت:

علي ، خالد (٢٠٠٦) ، الصورة النمطية للمصري في السودان ، الاهرام الاستراتيجي ، فبراير
٢٠٠٦ ، على الموقع الالكتروني :

<http://www.digital.ahram.org.eg>

ابو القاسم ، مدثر ، (٢٠١٠) ، اثر التفاوت الاقتصادي على التوزيع الجغرافي لظاهرة الفقر في
السودان ، جامعة الزعيم الازهري ، السودان على الموقع الالكتروني :

<http://www.kantakji.com>

سلمان ، سلمان (٢٠١٤) ، إسرائيل ومياه النيل وقناة جونقلي ، على الموقع الالكتروني :

<http://www.alrakoba.net>

الحمد ،جواد،دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي ما بعد الثورات،مركز دراسات الشرق
الأوسط،عمان،الأردن:

<http://www.mesc.com.jo/ourvistian/٢٠١١.html>

Britannca-The Online Encyclopedia <http://www.Britannca.com>

اكراد سوريا على الموقع الالكتروني:

<http://www.ar.wikipedia.org/wiki/>

حمدي، عبدالرحمن (١٩٩٢)، **الصراع في القرن الإفريقي**، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٤٤٤٨٢>

الشمي، محمد (٢٠١٠)، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٠٢٣٧٥٥٧>

الصحراء الغربية على الموقع الإلكتروني:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

عبدالرحمن، حمدي (٢٠١٠)، على الموقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net/NR/exeres/A٨٤٣CE-ICC٥-٤D٧٦-

[9١٥FD٤CYB٢F٨٠CC٧.HTM_ourpose=B](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A٨٤٣CE-ICC٥-٤D٧٦-9١٥FD٤CYB٢F٨٠CC٧.HTM_ourpose=B)

التليدي، بلال (٢٠١٠)، على الموقع الإلكتروني:

www.maghress.com/attar/did/٦٠٥٩٠/

غانم، خالد (٢٠١٠)، **واقع الأقليات في اليمن**. على المواقع الإلكترونية:

<http://www.geography.com>

٦- الصحف

اشد، حغاي (١٩٨١)، **مصالح إسرائيل المشروعة في لبنان، صحيفة دافار**، ١٤\٤\١٩٨١.

رياض، محمود (١٩٩١)، أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل، صحيفة

الحياة، ١٩٩١\٩\١٠

عبد العظيم، حنفي، انفصال جنوب السودان والأمن القومي العربي، جريدة السياسة،

الكويت، عدد (٣٥)، آذار ٢٠١٠

مائير، كلود (١٩٦٥)، صحيفة، ايديعوت احرنوت، ١٩٦٥\٤\١٣

ثانيا: المراجع الأجنبية

Anmosly, Alech (١٩٨٦), Confrontation in the Southern Sudan,

The Middle East Jurnal ,vol(١٤٠),no(٣٩).

Fraake, Beredikt (٢٠٠٨), Africas roluing Security Archiecture and

the Concept of Multiloyered Security Communities

, **Cooperation and Conflict**, vol(٤٣), no(٣).

Israel shahak. the Zionist plan for the middle east (bolmont:

association of Arab - American university graduates, ١٩٨٢)

Letter By Prime Minister Ben Gurion to the President of the

United States of American , **Eisenhower Paoers International**

Sevies (Mid East), box. ٣٥

Louis Gantori and Steven Spigal, **International Politices of**

Prentice Englewood, Cliffe. New jersey.

Morton . A .kaban(١٩٦٢) **System . and process in international politics** . N .Y . john Wiley and sons.

Abstract

Israel's role in supporting the Arab separatist movements and its impact on the Arab regional system

(١٩٩١-٢٠١٤)

South Sudan \ Case Study

Prepared by the researcher: Omair Smadi

Supervised by: Prof. Mohammed Al-Miqdad

This study aimed to bring to light the Israel role in supporting Arab separatist movements and its impact on the Arab regional system . Where the state of South Sudan has chosen as a case study . I began the study of the basic premise stated that "Israel has contributed a significant role in supporting the Arab separatist movements." Also I have adopted the theory of the role and function-based approach and the descriptive and analytical methodology as a tool, in order to ensure the validity of the hypothesis and to achieve the goals and objectives of the study and answer the questions , which brought us the study hypothesis and carried out the study , and brought us as well as to several conclusions , including: the Israeli presence in the eastern Arab world and western parts contributed to the broadcast disagreement between the Arab states and led to drag Arab countries into conflicts have nothing to do with , has also led to split the Arab world and fragment it across balkanization . The segmentation strategy where played by Israeli against the Arab world founded by supporting the secessionist movements came out as an important approach to achieve its strategy, as the study found that the secession of southern Sudan has enhanced the value of Israel's role in Sudan and has led to maximizing box endeavors Israeli

presence in other regions in Sudan such as Darfur and the region of western Sudan † which led to embroil Sudan with the quagmire of war † crises and deterioration † resulting in the denial of the discharge turn as a unit toward the Arab regional system † also the study brought us indication that Israel's relations with the countries of the Arab world have enabled Israel to contain the movements of separation Arabic .

And the study concluded ultimately that Israel absorbed the draft regional hegemony and that which breaks the isolation and gain legitimacy and be the national leader in this region † and based on previous findings that reached our leaders study made several recommendations on the level of the Arab regional system † including: maintaining the legitimacy of religious and national minorities and the preservation of its cultural identity † as well as should have full political economical and social rights † and not excluded social justice † re-development gains † which requires them to remain within the framework of the unified state † not to mention activating the joint Arab action at both official and popular level † and develop strategic plans that are based on the collective planning at the level of the Arab system † must also be mindful of the Arab elites ruling to the future based on the Arab agreement prior and common † and that the available collective will of Arab † as it should that common to all system modules Arab regional strategic plans to address the politicization of identities partial and sectarianism † and activating the role of the Arab League to resolve their differences without the foreign intervention of peripheral options which moves by Zionism orders † Also it should attract all sub-national loyalties on (institutional) and (justice) basis.